



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات

" دراسة حالة الجزائر " 1990-2014 "

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك "

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

قطاف عقبة

بوعزة سمية

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	أ-طرش جمال
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	أ-لطيف وليد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	أ-قطاف عقبة

السنة الجامعية: 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخالص إلى :

_ الله عز وجل أولا و أخيرا الذي وفر لنا الطاقة الكامنة

و جعل في أنفسنا الثقة ووقفنا في انجاز هذا العمل العلمي المتواضع .

_ كما أتقدم بكامل الشكر و التقدير

و الامتنان إلى الأستاذ المشرف " قطاف عقبة"

لإشرافه على إتمام هذا العمل .

_ الأساتذة الكرام و أعضاء اللجنة العلمية

لقبولهم مناقشة مذكرتي و إبداء ملاحظاتهم و آرائهم .

_ و شكر خاص إلى : الأستاذ " مشري فريد"

و الأستاذ " لطرش جمال" اللذان أتقدم

لهما بأسمى آيات الشكر و الامتنان و دعوات خالصة

لهما بالتوفيق من الله سبحانه وتعالى لما قدماه لي من مساعدة

و نصائح و توجيهات اثناء انجازي لهذه المذكرة

كما لا أنسى الأستاذ بولعراس سفيان و الأستاذ ريغي هشام .

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة .

الإهداء

اهدي هذا العمل العلمي المتواضع

إلى حبيبة قلبي نور حياتي ومنبع أُملي وأحلى ما ينطق بها اللسان

أُمي الغالية جميلة حفظك الله وأطال في عمرك

إلى من علمني الكفاح وساعدني كي أذوق طعم النجاح إليك أُمي العزيز عبد القادر

حفظك الله وأطال في عمرك

إلى خير سند في الدنيا إخواني و أخواتي

حفظهم الله و كل العائلة الكريمة .

إلى الكتاكيت الصغار جواد رنيم أسيل

إلى خطيبي و كل عائلته المحترمة .

إلى كل من وقفوا بجاني و قدموا لي يد العون

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع .

سمية

تندرج هذه الدراسة ضمن السياسات الاقتصادية الكلية وتحديدًا في جانب الاقتصاد الدولي، ويهدف إلى دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات من خلال القيام بدراسة وتحليل أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على الميزان التجاري الجزائري.

وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات و كذلك هو الأمر بالنسبة للواردات التي بقيت في تزايد من سنة إلى أخرى رغم التخفيضات المتتالية للدينار، وهذا راجع إلى عوامل عديدة من بينها أن تخفيض قيمة الدينار لا يشجع على الصادرات مادام الهيكل الانتاجي المحلي مبني أساسًا على استخراج المحروقات وتصديرها بالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتنوع المنتجات والخدمات وغيرها من العوامل المؤثرة على الواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، تخفيض قيمة العملة، الميزان التجاري الجزائري.

Résumé :

On peut citer cette étude sous le cadre des politiques macroéconomiques et précisément au domaine de l'économie internationale. Elle a pour but l'étude de l'impact de la diminution de taux de monnaie sur la balance de paiement à travers l'étude et l'analyse de ce dernier au niveau théorique puis l'appliquer sur la balance commerciale Algérienne.

Dans cette étude, on est arrivé à plusieurs résultats parmi lesquels ; la diminution de taux de dinar n'a pas influencé l'augmentation des exportations ainsi que les importations qui restent en croissance d'une année à l'autre, malgré les diminutions continues de dinar. Cela se reporte à plusieurs agents parmi lesquels ; la diminution de taux de dinar n'encourage pas l'augmentation des exportations tant que l'armature productive locale a comme base l'extraction des carburants et l'exporter. Ainsi l'ouverture économique sur les marchés mondiaux et la diversité de produits, de services ainsi que d'autres agents effectifs sur les importations.

Mots clés : le taux de change, balance de paiement, diminution de taux de monnaie, balance commerciale algérienne.

المحتوى	
بسملة	-
شكر و تقدير	-
الاهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I-V
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	VII
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: سعر الصرف	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	3
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف و أنواعه	3
الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف	3
الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف	4
المطلب الثاني: انظمة سعر الصرف	6
الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت	7
الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف	9
الفرع الثالث: نظام الصرف المرن	10
المطلب الثالث: سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه	13
الفرع الأول: سعر الصرف	13
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه	14
المبحث الثاني: سياسة سعر الصرف و النظريات المفسرة له	16
المطلب الأول: تعريف سياسة سعر الصرف، أهدافها، أدواتها	16
الفرع الأول: تعريف سياسة سعر الصرف	16

16	الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف
17	الفرع الثالث :أدوات سياسة سعر الصرف
18	المطلب الثاني :النظريات الشائعة المفسرة لسعر الصرف
18	الفرع الأول:نظرية تعادل القوة الشرائية
20	الفرع الثاني: نظرية كمية النقود
21	الفرع الثالث :نظرية الأرصدة
21	الفرع لرابع :النظرية الإنتاجية
22	الفرع الخامس :نظرية تعادل أسعار الفائدة
23	المطلب الثالث : نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف
24	الفرع الأول: نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية
24	الفرع الثاني: نظرية سعر الخصم
24	الفرع الثالث: نظرية كفاءة السوق
25	الفرع الرابع : نظرية المرونة
26	المبحث الثالث :أسواق الصرف الأجنبي و عملياتها
26	المطلب الأول :ماهية سوق الصرف الأجنبي
26	الفرع الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي و خصائصه
27	الفرع الثاني :أنواع سوق الصرف الأجنبي ووظائفه
29	المطلب الثاني: ركائز سوق الصرف الأجنبي و الأطراف الفاعلة فيه
29	الفرع الأول : ركائز سوق الصرف الاجنبي
29	الفرع الثاني : الأطراف الفاعلة فيه
31	المطلب الثالث :توازن سوق الصرف الأجنبي
31	الفرع الأول: الطلب على العملة
33	الفرع الثاني :عرض العملة
34	الفرع الثالث :التوازن بين العرض و الطلب
36	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة
38	تمهيد
39	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
39	المطلب الأول :مفهوم ميزان المدفوعات ،أهميته ، كيفية القيد فيه
39	الفرع الأول :مفهوم ميزان المدفوعات
40	الفرع الثاني :أهمية ميزان المدفوعات
41	الفرع الثالث : كيفية القيد فيه
42	المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات
42	الفرع الأول: حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)
44	الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية (حساب رأس المال)
45	الفرع الثالث: حساب عمليات التسوية (صافي الاحتياطات الرسمية)
48	المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات
48	الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات
51	الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات
54	المبحث الثاني: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات
54	المطلب الأول: التوازن عن طريق السياسة النقدية و المالية
54	الفرع الأول: السياسة النقدية
56	الفرع الثاني: السياسة المالية
56	المطلب الثاني :آليات التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية
57	الفرع الأول :إعادة التوازن عن طريق تغيير الأسعار الداخلية
57	الفرع الثاني :إعادة التوازن عن طريق تغيير سعر الصرف
60	الفرع الثالث: تقييم النظرية الكلاسيكية
60	المطلب الثالث :آليات التسوية في ظل النظرية الكينزية
63	الفرع الأول :مضمون النظرية الكينزية
63	الفرع الثاني: تقييم النظرية الكينزية

64	المبحث الثالث: تخفيض قيمة العملة و أثرها على ميزان المدفوعات
64	المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة و أهميته
64	الفرع الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة
66	الفرع الثاني: أهمية تخفيض قيمة العملة
67	المطلب الثاني: آليات تخفيض قيمة العملة وشروط نجاحها
69	المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات
69	الفرع الأول: أثر تخفيض قيمة العملة من وجهة نظر المرونات
72	الفرع الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة من منظور منهج الاستيعاب
74	الفرع الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة من منظور المنهج النقدي
78	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري
82	تمهيد
83	المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر
83	المطلب الأول: نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري
83	الفرع الأول: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة 1964 - 1973 .
84	الفرع الثاني: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات 1967-1987.
86	الفرع الثالث: التسيير الآلي لسعر الصرف 1987-1994
88	الفرع الرابع : مرحلة تطور نظام التعويم المدار ما بعد 1994
90	الفرع الخامس :تطورات سعر الصرف الخالية
92	الطلب الثاني :نظام الرقابة على الصرف
92	الفرع الأول: نظام نظام الرقابة على الصرف قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90 على الصرف
92	الفرع الثاني: تطور نظام نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
94	الفرع الثالث :نظام الرقابة على الصرف بعد على الصرف

95	المطلب الثالث:البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
98	المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
98	المطلب الأول:أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري
101	المطلب الثاني:أثر تخفيض سعر العملة الوطنية
104	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري
104	المطلب الأول: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري 1990-2014
106	المطلب الثاني :إنفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين
106	الفرع الأول: التوزيع السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية
108	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية
115	المطلب الثالث :أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري
117	الفرع الأول: دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات
119	الفرع الثاني : دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات
123	خلاصة الفصل
126	خاتمة
131	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية لميزان المدفوعات	46
02	جدول توضيحي للميزان التجاري	49
03	جدول توضيحي لميزان السيولة الصافية	50
04	جدول يبين الفرق بين تخفيض و انخفاض قيمة العملة	65
05	تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسلة من العملات الاجنبية	85
06	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار للفترة 1974-1988	86
07	الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري من 1987-1991	87
08	تطور سعر الصرف الدينار بالنسبة للدولار و الاورو من 2002-2011	89
09	تطور مؤشر ميزان المدفوعات من 1982-1989	99
10	تطور المديونية الخارجية و خدمة الدين للفترة 1989-1999	99
11	تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري 1990-2015	100
12	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2015	104
13	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية 2000-2015	107
14	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية 2014-2015	108
15	توزيع الصادرات و الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية 2014-2015	109
16	أهم العملاء التجاريين للجزائر لسنة 2015	110
17	أهم الموردين التجاريين للجزائر لسنة 2015	113
18	تطور الصادرات ،الواردات،الميزان التجاري ، أسعار الصرف 1990-2015	116

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	9
02	آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	12
03	خط تكافؤ معدلات الفائدة	23
04	منحنى الطلب على العملة الأجنبية	31
05	منحنى عرض العملة الأجنبية	33
06	منحنى توازن سوق الصرف	34
07	أهم المشاركين في سوق العملة	35
08	آلية إعادة التوازن في ظل النظرية الكينزية	62
09	آلية تخفيض قيمة العملة	68
10	تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989-1999	100
11	الحلقة المفرغة لتخفيض العملة	102
12	أهم عملاء الجزائر التجاريين لسنة 2015	111
13	أهم ستة عملاء للجزائر لسنة 2015	112
14	أهم موردي الجزائر لسنة 2015	114
15	أهم ستة موردي للجزائر لسنة 2015	115

مقدمة

لم يعد هناك اقتصاد في عالمنا الحالي يعيش بمعزل عن الاقتصاد الدولي، لذا أصبح للعلاقات الاقتصادية الدولية وما يتمخض عنها من اتفاقيات اقتصادية دور هام في مدى تقدم الاقتصاد الوطني، حيث تنطوي العلاقات الاقتصادية الدولية على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات و الواردات السلعية و الخدمية و حركة رؤوس الأموال بمختلف أنواعها، إضافة إلى التحويلات من جانب واحد و جميع هذه المعاملات تسجل في سجل يدعى ميزان المدفوعات حيث يحظى هذا الأخير بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا على أن ما يدرج فيه من معاملات إنما يعكس من حيث المحتوى قوة الاقتصاد الوطني و قدرته التنافسية على المستوى الدولي، ونظرا للأهمية البالغة لميزان المدفوعات تحاول الدول معالجة الاختلالات التي تطرأ عليه و ذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال إتباع مناهج و مداخل و سياسات مختلفة منها سياسة تخفيض قيمة العملة التي تعتمد على التغيرات في سعر الصرف و منذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت و انتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن، أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة، و تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم السياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، و ذلك من خلال رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي حيث لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الدولية، و الجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية زيادة الصادرات و التخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة .

أولا : إشكالية الدراسة:

باعتبار الميزان التجاري المكون الأساسي والأكثر أهمية في ميزان المدفوعات، فإن الحفاظ على توازنه بما يخدم الاقتصاد الوطني يعتبر أولوية بالنسبة لوضعي السياسات الاقتصادية باستخدام جملة من السياسات منها سياسة تخفيض قيمة العملة ،لذا ارتأينا صياغة إشكالتنا على النحو التالي:

كيف يؤثر استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات بشكل عام وعلى الميزان التجاري الجزائري بشكل خاص؟

و تتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- هل تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة سياسة مؤثرة على إعادة التوازن لميزان المدفوعات ؟
- 2- هل أن الرفع من الصادرات و التخفيض من الواردات يتطلب تخفيض سعر الدينار الجزائري ؟
- 3- هل يمكن تطبيق شرط مارشال ليرنر المرتكز على أسلوب المرونات على الميزان التجاري الجزائري ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة:

- 1- تعتبر سياسة تخفيض العملة سياسة مؤثرة إيجابا على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- 2- يؤدي تخفيض سعر الدينار الجزائري إلى زيادة الصادرات و التخفيض من الواردات.
- 3- يمكن تطبيق شرط مارشال ليرنر المرتكز على أسلوب المرونات على الميزان التجاري الجزائري.

ثالثا : أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أحد العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة داخليا و خارجيا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية و السياسات المالية والنقدية و قدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد ،بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في كونه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول ،ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري قمنا بإسقاط الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه يعتمد على مورد وحيد ألا و هو العائدات البترولية بالإضافة إلى اتباع الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى تحرير الأسواق و انفتاحها على الخارج مما يساعد على نقل الأثر المالي للميزان التجاري .

رابعا :أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على سعر صرف العملة و أهم النظريات المفسرة له.
- تقديم إطار نظري حول ميزان المدفوعات و تحديد مدى فعالية سياسة التخفيض في قيمة العملة عليه.
- تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري.

- معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بسياسات التخفيض في قيمة الدينار الجزائري.

خامسا أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع و معرفة مدى تأثير تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات عامة، و الميزان التجاري خاصة.

- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي و الكلي و علاقتها بموضوع التجارة الدولية.

- إبراز أهمية ميزان المدفوعات كمؤشر رقمي للوضع الاقتصادية والعلاقات الخارجية للدول.

سادسا: المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث و اختيار صحة الفرضيات اعتمدنا على جملة من المناهج التي تتوافق و طبيعة البحث فقد تضمن البحث مجموعة من المناهج وهي:

- المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف الأنظمة و النظريات المحددة لأسعار الصرف و مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة كما تم استخدامه في تحليل سعر الصرف.

- المنهج التاريخي : و الذي تم استخدامه عند سرد أهم تطورات أنظمة الصرف و سياساتها.

- المنهج التحليلي: وذلك بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر لمعرفة و تحليل تأثير تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري ، وحددت الدراسة في إطار زمني خلال (1990-2014) وهذا مع بداية سياسة تخفيض قيمة العملة في ظل برنامج إعادة الهيكلة للاقتصاد هذا من جانب ومن جانب آخر من أجل معرفة تأثير هذا التخفيض بعد نهاية فترة التخفيضات.

سابعا: صعوبات الدراسة:

- صعوبة تطبيق وفهم هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصادي الجزائري بسبب أن الواقع المعاش يختلف تماما على الجانب النظري .

- التضارب الكبير في الإحصائيات بمختلف مصادرها.

ثامنا: حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني و زمني ،حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التخفيضات التي عرفتها قيمة الدينار على الميزان التجاري، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة

الأخذ بوضعية الميزان التجاري خلال نفس الفترات التي عرف فيها سعر الصرف تخفيضات ابتداء من سنوات التسعينات.

تاسعا: الدراسات السابقة :

1-دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم تجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،دفعة 2014-2015.

وقد طرحت الطالبة في دراستها الاشكالية التالية: ما هو اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و ماهي سبل علاجها في الجزائر ؟ حيث تهدف هذه الدراسة الى محاولة دراسة اثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري و كذلك الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق العالمي.

أما من حيث التشابه والاختلاف مع دراستنا فقد تشابهت في الجانب النظري الذي تناولت فيه سعر الصرف بالإضافة الى التركيز على تخفيض قيمة العملة كذلك في بعض النتائج المتوصل اليها.

أما من حيث الاختلاف فقد كان في الجانب التطبيقي من الدراسة حيث تناولت الطالبة دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ،كذلك في عدد الفصول حيث قسمت دراستها اربع فصول اما دراستنا فقد كانت دراسة تحليلية و بمجموع ثلاث فصول.

2- عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ،دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص مالية دولية،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر،دفعة2011-2012.

وقد تناولت الطالبة في دراستها الاشكالية التالية: ما هو أثر تغير سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الاوروبية (الاورو)و بالنسبة للدولار الامريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟حيث تهدف هذه الدراسة الى محاولة دراسة اثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري

وقد تشابهت هذه الدراسة في الجانب النظري الذي تناولت فيه الاطار النظري لسعر الصرف أما من حيث الاختلاف فان دراستها ركزت على مدى تأثر الميزان التجاري للجزائر بالتغيرات التي تحدث على مستوى سعر صرف الدولار و سعر صرف الاورو خاصة مما جعلها تواجه الفرق بين العملاتين ،بالإضافة الى ان دراستها كانت في ثلاث فصول ليكون الفصل الرابع والاخير فصل تطبيقي باستعمال طريقة الكامل المتزامن.

3- عطا الله بن طيرش: أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، دفعة 2010-2011.

و قد تناول الاشكالية التالية: كيف سينعكس تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟ بحيث تهدف دراسته الى محاولة الاحاطة بموضوع تحرير التجارة الخارجية و تحرير سعر الصرف في الجزائر .

حيث تشابهت مع دراستنا في الجانب النظري الذي تناولنا فيه سعر الصرف بالإضافة الى التشابه في بعض النتائج المتوصل اليها ومن بينها أن صعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يتأثر بسعر برميل النفط في المدى القصير و كذلك على فروق مستوى الانتاجية في الجزائر و باقي شركائها التجاريين

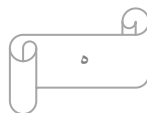
عاشرا: هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، قسمنا هذا الدراسة إلى ثلاثة فصول اثنين منها نظريين، حاولنا من خلالهما دراسة متغيرات الموضوع بالتفصيل، أما الفصل الثالث فكان تطبيقي من خلال إسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان: مدخل مفاهيمي لسياسة سعر الصرف، تطرقنا فيه إلى ماهية سعر الصرف في المبحث الأول من خلال مفهوم سعر الصرف، أنواعه ووظائفه، أنظمته، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى سياسة سعر الصرف و النظريات المفسرة له من خلال تعريف سياسة سعر الصرف، أهدافها، أدواتها، ومختلف النظريات المفسرة لها، في حين المبحث الثالث خصص لأسواق الصرف الأجنبي و عملياتها من خلال التطرق إلى مفهوم سوق الصرف الأجنبي وخصائصه أنواعه ووظائفه بالإضافة الى ركائز سوق الصرف الاجنبي وأهم الأطراف الفاعلة فيه، وفي الأخير توازن سوق الصرف الأجنبي.

الفصل الثاني: بعنوان: الاطار النظري لاثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات تطرقنا في المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات من خلال مفهوم ميزان المدفوعات أهميته وكيفية القيد فيه بالإضافة الى هيكل المدفوعات و التوازن و الاختلال فيه، أما المبحث الثاني والذي كان بعنوان علاج الاختلال في ميزان المدفوعات فتطرقنا فيه إلى التوازن عن طريق السياسة النقدية و المالية، آليات التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية و كذلك الكنزمية، أما المبحث الثالث بعنوان تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات تناولنا فيه مفهوم تخفيض قيمة العملة وهيمته بالإضافة الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: بعنوان: أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري تطرقنا في المبحث الأول الى تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر من خلال أنظمة سعر الصرف في الجزائر



نظام الرقابة على الصرف و البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري أما المبحث الثاني بعنوان سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري تناولنا فيه أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري والآثار المترتبة عن ذلك، في حين المبحث الثالث تناولنا فيه دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري 1990-2014.

الفصل الأول

سعر الصرف

تمهيد

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى سعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية وقيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة ومدينة ومتبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع وتشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

و من هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف و تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

و يأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: سياسة أسعار الصرف والنظريات المفسرة له.

المبحث الثالث: أسواق الصرف الأجنبية وعملاتها.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الدولية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر أهميته هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع شركات تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد كذلك الأفراد الذين ينتقلون إلى بلد آخر فهم في هذه الحالة بحاجة لنقد أجنبي فيجدون أنفسهم أمام عمليات الصرف، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف سعر الصرف وأنواعه، أنظمة سعر الصرف بالإضافة إلى وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدام سعر الصرف، ومختلف أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

اختلفت تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة ويمكن تعريف سعر الصرف بأنه :

- عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.¹

ويقصد بسعر الصرف أيضا أنه: ثمن عملة دولة مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين²، في حين هناك من يعرف سعر الصرف بأنه:

- العملية التي بمقتضاها يتم استبدال عدد من الوحدات من العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي، وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة المواد المستوردة، ومن ذلك التضخم والعمالة.³

و يمكن تعريفه أيضا بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة واحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، ويمثل سعر الصرف أداة رئيسية ذات تأثير مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.⁴

1 - موسى سعيد مطر، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 4.

2 - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 44.

3 - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص: 115، 116.

4 - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011، ص: 15.

من خلاف التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي لسعر الصرف على أنه: عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى والذي يتم على أساسه مبادلة العملتين.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

هناك أنواع عديدة لسعر الصرف نذكر منها:

أولاً: سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي

1- سعر الصرف الإسمي: يقصد بسعر الصرف الإسمي بأنه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.¹

و قد تتعدد أشكال سعر الصرف الإسمي إلى:²

1-1- سعر الصرف الرسمي: هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

1-2- سعر الصرف الموازي: وهو المعمول به في الأسواق الموازية.

و يتغير سعر الصرف الاسمي يومياً وتسمى هذه المتغيرات تحسناً أو تدهوراً في قيمة العملة المحلية، والتحسين (انخفاض سعر الصرف) يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور (ارتفاع سعر الصرف) يعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

2- سعر صرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الإسمي كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.³

وعادة ما تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي ، منها الحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار PT والسلع غير قابلة للإتجار PN وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى، بحيث أن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذلك فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي

1 - مراد عبد القادر، دراسة أثر التغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1974 - 2003)، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص: 4 .

2 - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 115.

3 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 4.

واحد، ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية.¹

ثانياً: سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

ويتضمن ما يلي:²

1- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى، في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية :

$$In = \frac{\sum p_1 Q_0}{\sum P_1 A Q_0} 100$$

بحيث:

In: رقم لاسبير

P_0 : سعر السلعة في سنة الأساس.

P_1 : سعر السلعة في سنة المقارنة.

φ_0 : كمية السعة في سنة الأساس.

Q_1 : كمية السلعة في سنة المقارنة.

2 - سعر الصرف الفعلي الحقيقي: من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

1 - عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، ع23، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، نوفمبر 2003،

ص: 2.

2 - عطا الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر،

1010-2011، ص، ص: 20، 21.

ثالثا: سعر الصرف الآني(العاجل) وسعر الصرف الآجل

1- سعر الصرف الآني: ويعرف على أنه:¹ " سعر الصرف المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية، مقابل التسليم في الحال".

ويعرف أيضا سعر الصرف الآني على أنه " الأساس لكل العمليات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية، وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين على الأكثر من إبرام الصفقة".

2- سعر الصرف الآجل: يعرف سعر الصرف الآجل لعملة ما بأنه " السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في التاريخ نفسه لإبرام عقد الصفقة، وهو ببساطة سعر الصرف السائد وقت إبرام الصفقة مضاف إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل، أي الفرق بين السعر العاجل والسعر الآجل هو الفرق بين سعري الفائدة على العملتين.²

رابعا: سعر الصرف التوازني:

يقصد بسعر الصرف التوازني بأنه السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات.³

و الملاحظ أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته.⁴

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

يعتبر اختيار نظام سعر الصرف المتبع بالنسبة لمعظم الدول في العالم من أهم القرارات المتخذة فيما يخص السياسة الإقتصادية، باعتبار أن أسعار الصرف هي متغيرات من شأنها تحديد التدفقات فيما يخص السلع والخدمات من جهة ومن جهة أخرى لها تأثير على ميزان المدفوعات والمستوى العام

1 - عطا الله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 50.

2 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 117.

3- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري وسبل علاجها << دراسة حالة الجزائر >>، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،

جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، -1014-2015، ص: 12.

4 - بغداد زيان، تغيرات صرف البورو والدولار وأثره على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر

2008-2009، ص: 21.

لأسعار ومتغيرات اقتصادية أخرى مهمة ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف ومن بينها: نظام سعر الصرف الثابت - نظام الرقابة على الصرف - نظام الصرف المرن.

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة، إدارياً وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار. نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت ان الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام.¹

في إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما: سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسعر الصرف في ظل نظام بريتن وودز.

أولاً: سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب والعكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب وكل دولة ترتبط عملتها الوطنية بوزن معيّن من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين هما:²

1- أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة.

2- أن تكون حرية في انتقال الذهب وبدون قيود.

ثانياً: سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بريتن وودز

مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بريتن وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عمله الاحتياطي الرسمي وكان من أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف.³

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار والمتمثل بنسبة (1% للأعلى و 1% جهة الانخفاض)، ولا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون

1 - توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 7 .

2 - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص: 49.

3 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 16.

رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي، مع إبلاغ الصندوق بذلك التعديل، وهو ما يطلق عليه بالتنشيط القابل للتعديل، والذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الحالي.¹

ولنظام سعر الصرف الثابت بعض النقائص والعيوب إلى جانب مزاياه التي يحققها، وفيما يلي سنذكر مزايا وعيوب هذا النظام فيما يلي:.

1 - مزايا أنظمة أسعار الصرف الثابتة: يمكن إجمال أهم مزايا أنظمة أسعار الصرف الثابتة فيما يلي:²

- تعمل على تحفيز التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال مع بلدان نفس منطقة العملة.
- تقليل عوامل التكلفة أو المخاطرة للمتاجرين والمستثمرين.
- تنعكس بالإيجاب، إذا كان اقتصاد البلد لا يتميز بالكبر، حيث تكون أكثر فعالية من خلال تقليله لأثر الصدمات الخارجية.
- في حالة الربط بسلة عملات، يتم تخفيف صدمات العرض الكلي باستخدام الاحتياطات.
- تقليل أثر الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار إلى الحد الأقصى.
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا يمنع حدوث تضخم.
- سعر الصرف الثابت يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.

2. عيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة: تتمثل فيما يلي:³

- مهما كان سعر الصرف، فانه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي، أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل.
- في حالة الربط بعملة وحيدة، قد يحدث تحويل في الخيارات من طرف الأجانب الأمر الذي يؤدي الى تدفقات رأسمالية كبيرة، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد.
- في حالة الربط بسلة عملات، انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لبلد هذه العملة.
- كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي الى تغير الاحتياطات، وفي الكتلة النقدية والأسعار المحلية.

1 - مروان عطوان، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر 1992، ص: 81.

2 - علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003 الجزائر، ص: 61، 62.

3 - راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف الجزائر، 14-15/12/2014، ص: 343، 344.

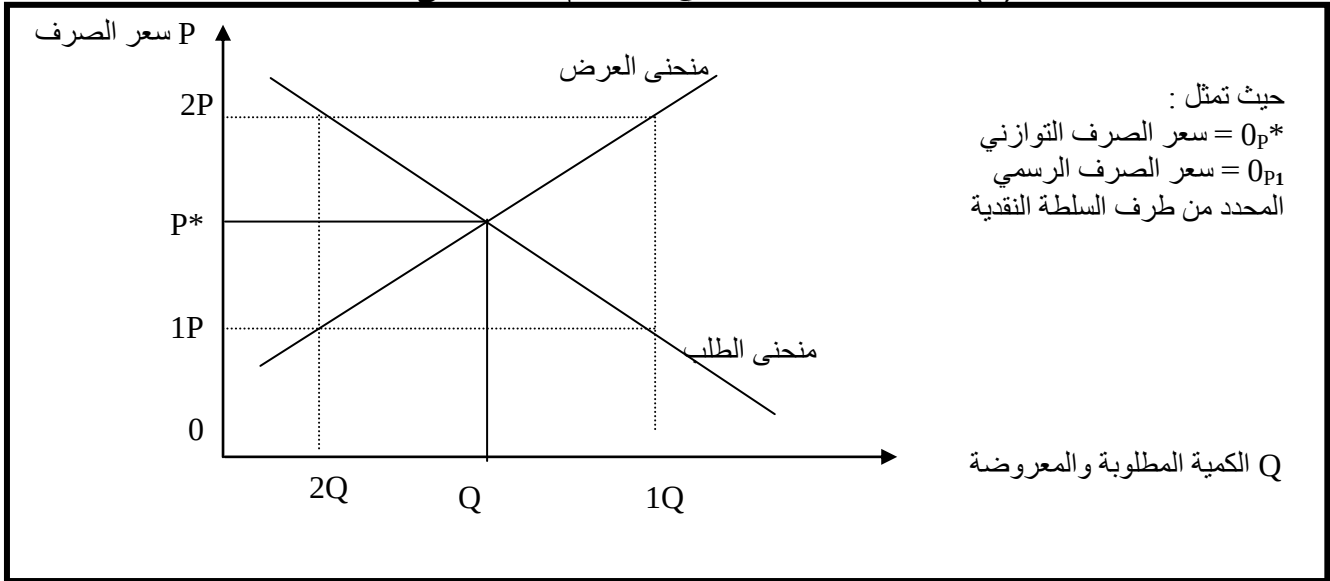
– التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات والصادرات التي تواجهها.

الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة وإنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف، تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقا لسعر صرف محدد.¹ والشكل الموالي يوضح كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة :

الشكل (1): تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: محمد راتول: الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونة وإعادة التقويم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ع04، جامعة الشلف، الجزائر، 2005-2006، ص: 243.

يلاحظ من الشكل السابق أنه عند السعر 0_{p1} (سعر الصرف الرسمي)، الكمية المطلوبة 0_{Q1} ، والكمية المعروضة هي 0_{Q2} ، فعند السعر P_1 السلطة النقدية تقوم بتنفيذ سعر الصرف حسب

1 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 19.

الأولويات والاحتياجات بما يتلائم، والكمية المعروضة، ونظرا لكون الاحتياجات كثيرة ولا يمكن تلبيتها من خلال السعر الرسمي يلجأ المتعاملون الاقتصاديون للحصول على العملة الصعبة من السوق غير الرسمي، ومن هنا يتشكل سعر ثاني يكون أعلى من السعر الرسمي والسعر التوازني أيضا، إذ يعتبر الفرق بين السعر التوازني والسعر المنشأ في السوق الموازية P_2 ، تأميننا على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون بسبب التنظيمات المعمول بها.¹

حيث أنه في ظل اعتماد الدولة على نظام الرقابة على الصرف تستطيع الدولة أن تتحكم في واردتها حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الادارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف، لذلك لابد أن يأخذ اذن بالاستيراد، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا في واردتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو من ناحية الدول التي تستورد منها، حيث نجد أن بعض الدول التي تعاني عجز في موازين مدفوعاتها أو التي تخشى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعتمد على نظام الرقابة على الصرف.²

الفرع الثالث: نظام سعر الصرف المرن

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال إلى جانب كونه يتميز بمرونة وقابلية للتعديل وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات النقدية والمالية عبئ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، وكذلك من خلال أحداث تغييرات في مستويات الدخل، أو في أسعار الفائدة وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا انتقال رؤوس الأموال.³

رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أن الدول لا يمكن أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي مرهون بتقلبات قوى العرض والطلب لذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياساتها النقدية وفقا لما تراه مناسبا تقاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن هذه الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم الغير نظيف (المدار أو الموجه)⁴، وسنوضح الفرق فيما يلي:⁵

1 - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص: 241.

2 - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص: 167.

3 - شقيري نوري موسى مرجع سابق، ص: 165

4 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 23.

5 - راتول محمد، مرجع سابق، ص: 343:344.

أولاً: التعويم النظيف

في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حراً يتحدد وفق قانون العرض والطلب، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من المتغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة.

ثانياً: التعويم غير النظيف

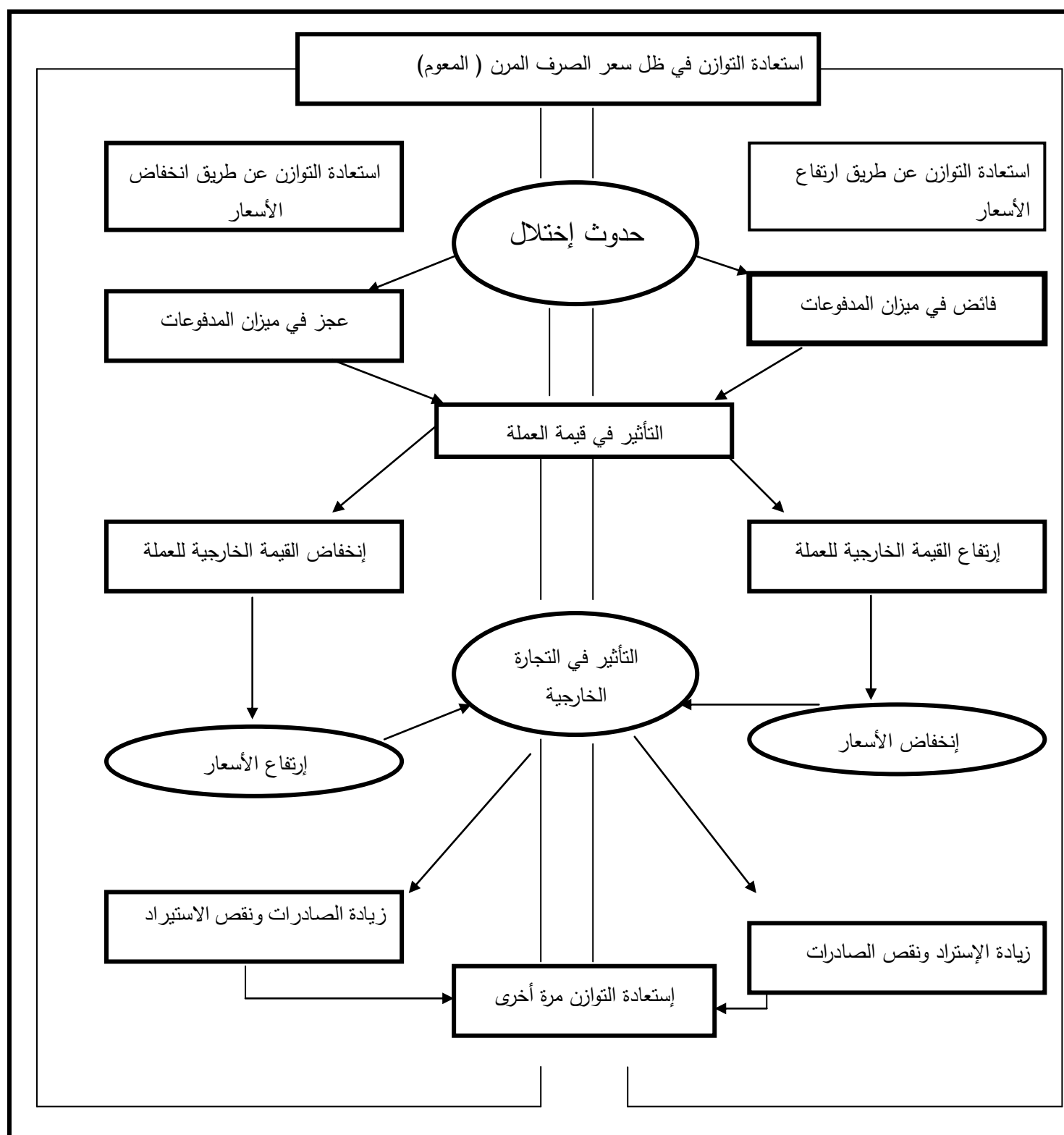
يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين ومن ذلك :

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها.

- شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها، وبالتالي زيادة قيمتها.

ويمكن توضيح آلية توازن سعر الصرف المرن من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن.



المصدر: دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 1014-2015، ص: 30.

من خلال هذا الشكل (2) نلاحظ:¹ أن هناك اختلاف بين سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت، فوجود فائض في ميزان المدفوعات حسب مفهوم سعر الصرف المرن يعني ضمنا ارتفاع القيمة الخارجية للعملة وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على الاستيراد وتقليل الصادرات، لأن الطلب الخارجي على الصادرات سينخفض نتيجة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، فيقل الفائض بسبب ظهور العجز في الميزان التجاري وتعود الحركة الى نقطة التوازن من جديد والعكس صحيح في حال العجز.

والفرق في هذه الآلية عنها في ظل قاعدة الصرف الثابت هو أن تأثير الاختلاف مرتبط بمباشرة بالقيمة الخارجية للعملة وليس بكمية النقود، أي لم تعد القيمة الداخلية للعملة هي أساس الوصول الى الاستقرار في القيمة الخارجية لها، وفي هذه الحالة يتم عزل الاقتصاد المحلي عن الصدمات الخارجية، حيث أن العجز في هذه الحالة يصحح تلقائيا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نظام الصرف المرن يسمح باتباع سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة وأكثر مرونة. يمكنها التكيف والتفاعل مع الصدمات ذات الأصل الداخلي أو الخارجي وامتصاص آثارها وذلك بتقرير ما تراه السلطات مناسبا، سواء فيما يتعلق بالعمالة أو أسعار الفائدة وكمية النقود، ولا تكون هناك أسباب تسمح للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لتوجيهها.

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا اذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، كما أنه يتأثر بعدد كبير من العوامل تؤدي الى ارتفاع وانخفاض سعر العملة.

الفرع الأول: وظائف سعر الصرف

هناك 03 وظائف رئيسية لسعر الصرف تتمثل في :

أولاً: الوظيفة القياسية:

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.²

ثانياً: الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها

1 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 31.

2 - عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الانسانية، ع 3، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2000، ص: 10.

أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.¹

ثالثاً: الوظيفة التوزيعية

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.²

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على ارتفاع وانخفاض سعر عملة معينة الى عوامل فنية، وعوامل أخرى.

أولاً: العوامل الفنية

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة في سوق العملات الأجنبية مايلي:³

1. **ظروف السوق:** إن السوق يتأثر بما يجري من أحداث ونقل الأخبار والتقارير والمعلومات كما يؤثر على أسعار العملات ومدى تجاوبه لما يجري من أحداث وأوضاع معينة فقد يكون شديد الحساسية والتأثر لوضع ما في وقت ما ويكون العكس من ذلك لنفس الوضع في وقت آخر.
2. **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** تلعب مهارة وخبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية وأحوال السوق دوراً كبيراً بتحديد اتجاه أسعار العملات وعلى ضوء دقة هذا الاتجاه يقومون باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار، تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبالتالي تتأثر الأسعار بخبرة ومهارة هؤلاء المتعاملين وكذلك تتأثر بقوة ومهارة المتعاملين التفاوضية والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة، وكذلك تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فكلما كانت كبيرة كلما تطلب ذلك تغير في السعر لإقناعهم بإضافة التزامات جديدة والعكس صحيح.
3. **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** حجم الكميات المتعامل بها وسرعة دورانها يلعبان دور كبير في التأثير على سعر العملة وكذلك سياسة المتعاملين فيما يتعلق بشدة الحاجة الى السيولة بشكل عام.
4. **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:** تتناسب شدة الحاجة للعملة مع السعر بشكل عكسي وذلك لأنه يصعب الحصول على العملة بأفضل سعر، اذا ما كان هناك حاجة ملحة لها.

1 - مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 3.

2 - عبد الحق بوعترس، مرجع سابق، ص: 17.

3 - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص: 77، 78.

ثانياً: العوامل الأخرى المؤثرة في سعر الصرف

1- **أثر الدخل الحقيقي**: بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن زيادة الدخل الحقيقي في الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي يجعل الأفراد قادرين على الإنفاق بشكل أكبر على الواردات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات.

2- **أثر التضخم**: مع ثبات العوامل الأخرى، فإن زيادة معدل التضخم في الاقتصاد بنسبة أعلى من معدل التضخم في العالم الخارجي يعني أن السلع والخدمات المنتجة محلياً ستصبح عالية الثمن مقارنة بالسلع والخدمات المشابهة المنتجة في العالم الخارجي مما يؤدي إلى تدهور الموقف التنافسي للمنتجات الوطنية، وينتج عن ذلك انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي وفي الوقت نفسه زيادة الواردات من السلع والخدمات المشابهة، فزيادة معدل التضخم يؤدي إلى التأثير على طلب وعرض العملة الأجنبية.¹

3- **ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات**: إذ يتأثر سعر صرف العملة من خلال حجم تيارات الاستثمارات التي تدخل وتخرج من البلد، فتدفق رؤوس الأموال من داخل الدولة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة، ومنه يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس حين يكون التدفق خارج الدولة.

نشاط البنوك المركزية لما تتدخل في سوق الصرف بياعاً وشراء لدعم قيمة العملة أو خفضها؛ الضغوط والمشاكل السياسية تؤثر في سعر صرف العملة، فخروج رؤوس الأموال من الدولة في حال عدم الاستقرار ينعكس سلباً على قيمة العملة.²

1 - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع : الاسكندرية، مصر، ص - ص : 243، 244.

2 - علة محمد، مراجع سابق، ص - ص : 61-62.

المبحث الثاني: سياسة سعر الصرف والنظريات المفسرة له :

تقوم العديد من الدول باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وعلى رأس هذه الإصلاحات إعادة النظر في سعر الصرف وإيجاد نظام الصرف القادر على إعطاء دفع ودعم للاقتصاد الوطني، هذا من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

المطلب الأول: تعريف سياسة سعر الصرف أهدافها، أدواتها

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية تتزايد أهميتها يوما بعد يوم، حيث أن هناك قرارات تتخذها السلطات النقدية والخاصة بأسعار الصرف تسعى من خلالها إلى أن تكون التطورات في نطاق السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بسياسة سعر الصرف، أهدافها وأدواتها.

الفرع الأول: تعريف سياسة سعر الصرف

يمكن تعريف سياسة سعر الصرف بأنها: مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمد قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية، وتعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية تتزايد أهميتها يوما بعد يوم.¹

وتعرف أيضا بأنها: سياسة اقتصادية، تظهر استقلاليتها من يوم إلى يوم عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأنواعها وأهدافها.²

من خلال ما سبق يتضح أن سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة فيما يخص سعر صرفها بما يتماشى مع توجهاتها المستقبلية لخدمة اقتصادها وسياساتها.

الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

تتمثل أهم الأهداف الأساسية لسعر الصرف في :

أولاً: التعديل الناجم عن ميزان المدفوعات: في حالة سعر صرف مثبت، يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملات الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة فائض الطلب على العملة الأجنبية، أو يمكن له أن يقتصر من السوق الدولية، لكن هذه العملية لا يمكن أن تتم في حالة اختلال هيكل طويل الأمد، وبالتالي لابد للاقتصاد أن يستعد لتخفيض العجز، وذلك إما عن طريق التعديل الأوتوماتيكي أو سياسات التعديل.³

1 - جعفري عمار، إشكالية نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف الجزائري في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص: 22.

2 - عبد الجليل هجيرة، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011-2012، ص: 65.

3 - عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص: 8.

ثانيا- مقاومة التضخم: إن التحسن في سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات وفي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم ،وتتضاعف أرباح المؤسسات وتتمكن من انتاج سلع ذات جودة عالية ومن ثم تحسين قدرتها التنافسية وهو ما يسمى بالحلقة الفاضلة للعملة القوية؛

ثالثا- تخصيص الموارد: من أهداف سعر الصرف الحقيقي توسيع قاعدة السلع الدولية وهي السلع القابلة للتصدير من خلال تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا من خلال استراتيجية إحلال الواردات كما يؤثر سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، فانخفاضها يؤدي إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدي؛

رابعا- توزيع الدخل: عند تحسن سعر الصرف الحقيقي وبالتالي ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تتخفف فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وبالتالي تخفض من حجم استثماراتها؛

خامسا- تنمية الصناعات المحلية: من أجل دعم الصناعة المحلية وتمييزها يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض سعر الصرف مثلما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض العملة لحماية سوقها المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات رغم أنها غيرت من سياستها مابين 1970 و 1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد.¹

الفرع الثالث: أدوات سياسة سعر الصرف

لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف تسعى السلطات النقدية إلى استخدام العديد من الأدوات أهمها:²

أولا . تعديل سعر صرف العملة: إذا كانت السلطات النقدية تهدف إلى تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها.

ثانيا . استخدام احتياطات الصرف: ويتم ذلك في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة حتى تحافظ على سعر صرف عملتها عند انهيار العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، أما إذا كانت احتياطات الصرف غير كافية فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية.

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 132.

2 - جعفري عمار، مرجع سابق، ص: 22.

ثالثا . استخدام سعر الفائدة: ارتفاع سعر الفائدة في بلد ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى هذا البلد فيزيد الطلب على عملته المحلية ويرتفع سعر الصرف في شكل ادخار واستثمارات غير مباشرة.

رابعا . مراقبة الصرف: تقضي هذه الأداة بإخضاع المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة إلى ترخيص خاص، وتستخدم كذلك لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

خامسا . وضع سعر صرف متعدد: يهدف هذا النظام إلى تخفيض آثار درجة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم أشكال سعر الصرف المتعدد اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات قطاع معين مراد دعمه وترقيته، أما السلع غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

المطلب الثاني: النظريات الشائعة المفسرة لسعر الصرف

ارتبطت النظريات الخاصة بأسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها اختيار النظام النقدي، أخذا بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة.

وفيما يلي سيتم التطرق الى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف ومن بينها :

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية PPA:

أولا: عرض نظرية تعادل القوة الشرائية

يعتبر السويدي "كاسل كوستاف" أحد مؤسسي نظرية تعادل القوة الشرائية في سلسلة المقالات التي نشرها في الفترة 1921 الى 1922 ليتم صياغتها في كتابه المعنون: النقود وأسعار الصرف الأجنبية حيث أشار إلى ضرورة استخدام تعادل القوة الشرائية كمرجعية لحساب الفروق النقدية كنسبة من الذهب وأن سعر الصرف بين عملتين سيرتبط بالأسعار النسبية للذهب.¹

ويرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كلا الدولتين، إذ أن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدار بالعملة الأجنبية.² وحسب هذه النظرية تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة زمنية معينة على سعر الصرف نقدا لعملتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر

1 - عبد الرزاق بن زاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث ع 10، 2012، ص: 85.

2 - سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص، ص: 20، 21.

بعد مدة معينة اذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح.¹

مثال توضيحي :

إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دينار، وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6 %، بينما معدل التضخم في الوم أ بعد سنة هو 2.7 % في هذه الحالة فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار يتغير نحو الارتفاع، بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار، ويمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين العمليتين كالآتي:

$$1 \text{ دولار} = 61.96 \times [1 + (9.6\% - 2.7\%)]$$

$$1 \text{ دولار} = 66.24 \text{ دينار}$$

ونلاحظ أنه بعدما كان الدولار الواحد يساوي 61.96 فإن ارتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الوم أ قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار (انخفاض قيمة الدينار حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة يساوي 66.24 دينار).

ثانيا: صور نظرية تعادل القوة الشرائية

لنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان، صورة مطلقة وصورة نسبية.

1-الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية: وفق هذه الصورة فإن سعر صرف العملة مقوما بوحدة من عملة أخرى، يتوقف على القوة الشرائية للعمليتين، كل عملة في بلدها، ومنه يتحدد سعر الصرف بإيجاد النسبة بين مؤشرات الأسعار . الأرقام القياسية للأسعار في البلدان المختلفة ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العمليتين أي :

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

2-الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية: تراعي النظرية في صورتها النسبية التغيرات لسعر الصرف المتوازن من وقت إلى آخر، فحسب النظرية يتحقق سعر التوازن لما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإن سعر الصرف سيتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

من أهم الانتقادات لهذه النظرية ما يلي:

-أن نموذج تكافؤ القوة الشرائية لا يصلح للعملات الصعبة التي لها وزن كبير في التحركات الدولية لرؤوس الأموال أكثر من غيرها، حيث أن هناك العديد من المشكلات تبقى معلقة ومنها أنه لا يمكن

1 - عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص: 52.

تحديد مدى فترة تسوية الأسعار بشكل دقيق قياساً بالأسعار، وذات الشيء بالنسبة لسنة الأساس، كما يختلف قياس التضخم الاقتصادي بحسب الأسعار المعتمدة: أسعار المستهلك أسعار المنتج، أسعار الصادرات والواردات، كما أن هنالك عوامل أخرى علاوة على الأسعار التي تتدخل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبخاصة المرونة مقارنة بالدخل وبأسعار الطلب على الواردات والصادرات كما أن نظرية تكافؤ القوة الشرائية تقوم على أساس توقع معدلات التضخم الاقتصادي في مختلف البلدان.¹

كما تبين كذلك أن النظرية تطبق وتتحقق بشكل أفضل على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير، وأنها تجاهلت أو أهملت نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى، كما تتجاهل وجود أثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات، وتهمل دور التقدم التكنولوجي والتغير في أذواق المستهلكين الأجانب على مستوى سعر صرف العملة من خلال التأثير على صادرات البلد.²

الفرع الثاني: نظرية كمية النقود

تتلخص هذه النظرية فيما يلي:³

تعتبر من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي مازالت تدور حولها نقاشات إلى يومنا هذا، والتي تشير في مشكلها البسيط إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، ويتعلق الشكل الأول لهذه النظرية بمعادلة المبادلة المشهورة للاقتصادي فيشر، بحيث ينطلق من فكرة أن الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض شراء السلع والخدمات وكلما كانت حاجتهم كبيرة لهذه النقود كلما احتفظوا بها أكثر، فالنقود المتوفرة في الاقتصاد تكون مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في إطار المعاملات، وحسب فيشر يمكن صياغة المعادلة الكمية للنقود على

النحو التالي: $MV=PT$

بحيث: M كمية النقود T: حجم المعاملات

V : سرعة تداول النقود P: مستوى الأسعار

فإذا زادت كمية النقود المعروضة على زيادة سرعة تداولها انعكست هذه الزيادة على ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي لأسعار الصادرات، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، يؤول هذا الأمر كله إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وهو ما يعني انخفاض الطلب على العملة الوطنية، ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية، والعكس صحيح في حال انخفاض كمية النقود المعروضة، وهذه النظرية لا تخلو من القيود حيث يمكن أن نذكر منها :

1 - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 200، ص: 156.

2 - عطا الله بن طيرش، مرجع سابق، ص 55.

3 - عطا الله بن طيرش، نفس المرجع السابق، ص -ص: 56-58.

إن الزيادة المفرطة في عرض النقود تترتب عنها مستويات عالية من التضخم، تنعكس على ميزان المدفوعات مخلفا أوضاعا مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديد.

يرى كينز وأتباعه أن نظرية كمية النقود لا يمكن أن تتحدد بالمستوى العام للأسعار فقط، كما لا يمكن اعتبار التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد على التغيرات في كمية النقود، وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه المتغيرات.

كما يرى كينز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الاقتصاد في نطاق مصيدة السيولة، وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار.

الفرع الثالث: نظرية الأرصد

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي الى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي الى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حال ما اذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها ما يؤدي الى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.¹

نستخلص من خلال النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات، وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيه تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.²

الفرع الرابع: النظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الانتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما ازدادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما

1 - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2013، ص: 116.

2 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 12.

في حالة انخفاض مستوى الانتاجية بحيث يؤدي ذلك الى خروج رؤوس الأموال وارتفاع تكاليف الانتاج، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في النهاية الى انخفاض قيمة العملة.

حتى هذه النظرية لا تخلو من العيوب أو الانتقادات، فهي تبين ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى انتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، هو ما فسر اختلاف أو انعدام التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حال انخفاض مستوى الانتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الانتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا الى جانب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مما يؤدي الى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حال الاقتصاد الوطني القوي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية.¹

الفرع الخامس: نظرية تعادل أسعار الفائدة

أولاً: مفهوم نظرية تعادل أسعار الفائدة

خلال استخدام قاعدة الذهب اكتشف صانعوا السياسة المالية والنقدية أن أسعار صرف العملات تتأثر بالتغيرات في السياسة النقدية للدول، فعند زيادة احدى الدول لأسعار الفائدة يتبعه عادة ارتفاع عملة تلك الدول والعكس صحيح، ويدل ذلك على أن سعر الأصول يلعب دوراً في تقلبات أسعار الصرف، وقد طور " كينس " في العام 1923 م حالة تعادل سعر الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تعادل سعر الفائدة ليربط بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم.²

حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الاستلام المؤجل أو سعر التسليم المؤجل لعملة معينة يجب أن يعكس التباين أو الاختلاف في معدل الفائدة بين الدولتين، وبموجب هذه النظرية فإن المستثمر لا يمكنه الحصول من خلال توظيف أمواله في الخارج، في بلد يكون فيه معدل الفائدة (IF) أكثر ارتفاعاً من سوقه المحلية، على معدل عائد أعلى من ذلك المعدل الذي سيحصله في سوقه الخاص، وذلك لأن اختلاف المعدلات يجب أن يعوض عن طريق الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل.³

ثانياً - العرض البياني لنظرية تكافؤ معدلات الفائدة⁴

يوضح الشكل الموالي نظرية تكافؤ معدلات الفائدة، اذ يبين بنفس الأهمية، الفرق بين معدلات الفائدة المحلية والأجنب (IF-ID) سعر الاستلام المؤجل أو سعر التسليم المؤجل للعملة النقدية الأجنبية مقابل العملة النقدية المحلية.

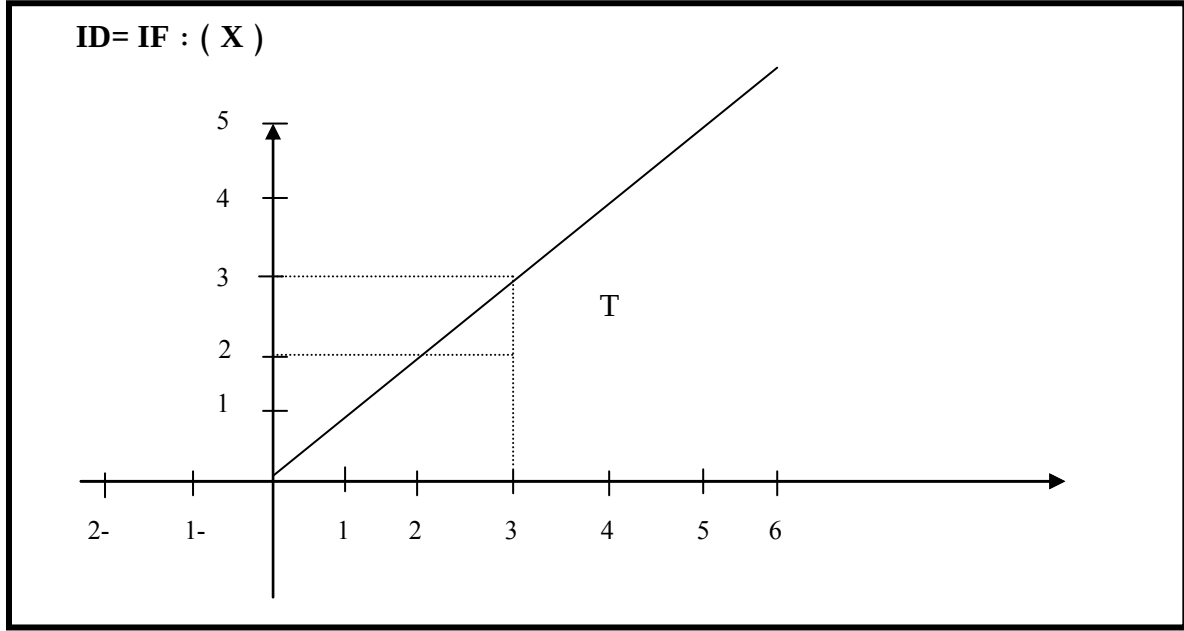
1 - عطا الله بن طيرش، مرجع سابق، ص، ص: 59، 60.

2 - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 41.

3 - سعود جايد مشكور، مرجع سابق، ص: 159.

4 - سعود جايد مشكور، نفس المرجع السابق، ص: 161.

الشكل رقم 3: خط تكافؤ معدلات الفائدة:



المصدر: .سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص، 159.

ثالثاً: تقييم نظرية تعادل معدلات الفائدة

تساعد نظرية تكافؤ معدلات الفائدة في عملية ربط الأسواق النقدية المحلية بأسواق النقد الأجنبي ويكفي لغرض اختبار هذه النظرية مقارنة بسعر الاستلام أو سعر التسليم المؤجل " السعر الآجل " في فترات مختلفة، وفي حال ارتفاع الفروق بين السعر الآجل والتباين بين معدلات الفائدة بين الدولتين فان مراجعة معدلات الفائدة سيقود الأسعار نحو التوازن في أسواق سعر الصرف.¹

ورغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات منها:²

- إن معدل الفائدة لا يمثل عاملاً مهماً لتوجيه طريقة وسلوك المحكمين.
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثاراً تذبذب سعر الصرف.
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف الأجنبي).
- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلاً تفرضه هذه النظرية.

المطلب الثالث: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف:

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير اختلاف سعر الصرف من دولة لأخرى على غرار باقي النظريات السابقة، ومن بينها ما يلي :

1 - سعود جايد مشكور، مرجع سابق، ص: 162.

2 - سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 73.

الفرع الأول: نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية

تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن وتعتمد على حرية الأسواق وقوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وتصدى لشرح هذه النظرية الإقتصادية الفرنسي (جاك أرتس) أحد خبراء صندوق النقد الدولي: أن العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية، ويلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية الأجنبية، وما تملكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التي حدثت في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية هذا من جانب، ومن جانب آخر أن النظرية تركز على الخبرات المتاحة أمام الأفراد في الاحتفاظ بهذه الأصول المالية والأجنبية، وبحسب تحديد هذه النظرية يتزايد الطلب على العملة المحلية مع تناقص أسعار الفائدة الأجنبية، وينخفض الطلب على الأوراق المالية المحلية مع انخفاض سعر الفائدة المحلي والعكس صحيح.¹

الفرع الثاني: نظرية سعر الخصم

ويرى أصحابها بأن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على عملة تلك الدولة وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها، وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض الطلب على عملة تلك الدولة وانخفاض قيمة العملة الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها ولا زال الأساس في تغير أسعار الخصم كوسيلة لعلاج ميزان المدفوعات يستند إلى هذه النظرية.²

الفرع الثالث: نظرية كفاءة السوق :

السوق الكفؤ هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار جميع البيانات المتاحة، وتقوم هذه السوق على افتراض أن جميع العاملين والمشاركين في السوق قد حصلوا على البيانات مثل الإفصاح عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ،وعجز الموازنات ومعدل التضخم الاقتصادي وغيرها، وتتميز السوق الكفؤ ببعض الخواص والمميزات الملازمة لها وهي أن تتضمن البيانات الجديدة مباشرة أسعار الصرف الفوري والأجل ،وأن تكون تكاليف المعاملات منخفضة، وأن تكون تغيرات الأسعار محتملة وغير أكيدة، ويمكن أن تقود هذه الخواص إلى بعض النتائج التي تتمثل في عدم التمكن من إجراء التنبؤ وعدم تمكن المضارب من تحقيق أرباح على المدى الطويل، ويمكن أن يمثل السعر الأجل بوصفه مؤشر بدون انحراف السعر الفوري المستقبلي، وهذا يعني بتعبير آخر أن هناك فرص لارتفاع أو انخفاض السعر لأجل والسعر المستقبلي.³

1 - سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص: 27.

2 - فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 452.

3 - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص: 167.

الفرع الرابع: نظرية المرونة

تقوم هذه النظرية على المرونة بشكل أساسي على أن سعر الصرف هو سعر الصرف الأجنبي الذي يحافظ على توافق الدفعات، ولنوضح ذلك بمثال :

يكون الميزان التجاري للدولة (س) سالبا عندما يكون حجم وارداتها ضخما، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر عملة تلك الدولة وبالتالي يصبح سعر الصادرات أقل، وبالمحصلة ينخفض الدخل الأجنبي لكي يرتفع الدخل المحلي، إن هذا الارتفاع في الدخل المحلي سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي لكلتا البضائع الأجنبية والمحلية وبالتالي سيزداد الطلب على العملة الأجنبية للدولة (س) أي أن الدولة (ص) ستمر بانخفاض الدخل الأجنبي، الأمر الذي يقود إلى انخفاض الاستهلاك المحلي لكلتا البضائع والخدمات الأجنبية والمحلية، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على عملة الدولة (ص)

ومن خلال ما ذكرنا يفضل استخدام نظرية المرونة عند تحديد أسعار صرف العملات لفترات طويلة لأن عند تطبيقها على فترات قصيرة فإن سعر الصرف يكون أقل مرونة.¹

1 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 41.

المبحث الثالث: أسواق الصرف الأجنبية وعملياتها

عند قيام الشركات متعددة الجنسيات والمشاركين الآخرين بالاستثمار أو الاقتراض في الأسواق الأجنبية، فإنهم بذلك سوف يعتمدون على سوق الصرف الأجنبي للحصول على العملات التي يحتاجون إليها، وبناءا عليه فإن عملية الاقتراض أو الاستثمار على النطاق الدولي يتطلب استخدام سوق الصرف الأجنبي عن طريق إتاحة الفرصة لتحويل العملات، فإن سوق الصرف الأجنبي يقدم التسهيلات للتجارة والمعاملات المالية الدولية، حيث تعتمد منشآت الأعمال والشركات متعددة الجنسيات بشكل خاص على سوق الصرف الأجنبي لصرف عملتها المحلية بالعملة الأجنبية التي تحتاج إليها لشراء المستوردات أو لاستخدامها في الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمقابل فإنها تحتاج سوق الصرف الأجنبي لصرف العملة الأجنبية التي تستلمها بالعملة المحلية.¹

وعليه سنتناول هذا المبحث أسواق الصرف الأجنبية من حيث الماهية، الركائز ومختلف الأطراف الفاعلة في هذه الأسواق، بالإضافة إلى التوازن في هذه الأسواق.

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي

نتكلم في هذا المطلب عن ماهية سوق الصرف الأجنبي من خلال التطرق الى تعريف سوق الصرف الأجنبي وكذلك خصائصه بالإضافة إلى أنواع أسواق الصرف الأجنبي ووظائفها.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي وخصائصه

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه الإطار الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة احدهما بالأخرى، أو هو المكان الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الأجنبية، والمكان الذي تتم فيه مبادلات الصرف الأجنبي بيعا وشراء.²

كما يعبر سوق الصرف الأجنبي أيضا على أنه السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها، فهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات، ويعتبر هذا السوق الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله هذا التبادل وهذا التحديد، كما يعرف كذلك بأنه التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن المكان والزمان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فروقات الأسعار.³

1 - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 90.

2 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 29.

3 - عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص: 39.

ثانيا: خصائص سوق الصرف الأجنبي

من خلال المفاهيم السابقة لسوق الصرف الأجنبي يتضح أنه يتميز بالخصائص التالية:¹

– سوق الصرف الأجنبي ليس سوق منظمة مثل سوق الأوراق المالية أو البضائع فليس له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما وأنه لا يقتصر على أي بلد، فمن الأفضل أن نفكر فيه على أنه آلية يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبائعي الصرف.

– يتكون سوق الصرف أساسا من عدد من البنوك تزاوّل بنشاط عملية استبدال العملات، فالبنوك هي التي تصنع سوق الصرف الأجنبي، ويحتفظ كل بنك برصيد من العملات الأجنبية لدى بنوك مراسلة في الخارج يضاف إليه أو يطرح منه في معرض تعاملاته مع عملائه المعتادين.

– تعمل يوميا على مدار 24 ساعة، وبالتالي كلما زادت شبكات الاتصالات الدولية تطورا واتسعا وانخفضت تكاليف هذه الشبكات ازدادت نشاطات أسواق الصرف وتعددت دون أن تنقيد بزمان أو مكان.

– الحجم الكبير للتعامل، حيث يبلغ المتوسط اليومي لحجم التعامل في هذه الأسواق على مستوى العام 5,1 تريليون دولار وتشكل أسواق نيويورك وطوكيو أهم تلك الأسواق.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن سوق الصرف الأجنبي هو الإطار الذي يتم فيه تبادل النقد الأجنبي، ولا يشترط أن يكون محددا بزمان معين، تتصف هذه الأسواق بكبر حجمها وعملها المستمر والدائم.

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي ووظائفه

أولا: أنواع سوق الصرف الأجنبي

تتنوع أسواق الصرف الأجنبي بتنوع الأسعار المطبقة في عملية الصرف فنجد :

1- سوق الصرف العاجل: هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم فوراً أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل، وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لعدة أسباب مثل تمويل عمليات الاستيراد، أو شراء أحد الأصول الأجنبية مثل السندات أو العقارات أو لتمويل المصارف الخاصة بالإجازات ورحلات العمال.²

2 . سوق الصرف الآجل: يمثل سوق الصرف الآجل سوق غير محددة المكان، إذ أن العمليات تجري عن طريق وسائل الاتصال الحديثة مثل: التلكس والتلفون، تسلم العملات بأكثر من (48) ساعة عمل، وتساعد بصورة مباشرة هذه السوق في تثبيت سعر السوق المستقبلي لمقتنيات (أصول) حسابية بين

1 - جعفري عمار، مرجع سابق، ص:33.

2 - بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص: 33.

المشتريين والبائعين، وتتمثل فائدة هذه العملية عند إتمام العقد في تثبيت السعر الذي تنفذ به المعاملة (العملية) الأمر الذي يؤدي إلى تجنب مخاطرة أسعار الصرف.¹

كما أن سوق الصرف الآجل يلجأ إليها ثلاثة أصناف رئيسية لتفادي التذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل وهم المتعاملون في الأسواق الخارجية من سلع وخدمات وذلك من أجل التغطية، مدراء المحافظ المالية الذين يمارسون عمليات المراجعة المغطاة على سعر الفائدة على معدل خالي من مخاطرة الصرف الأجنبي، ومدراء المحافظ المالية الذين يقبلون تحمل مخاطر المضاربة عن طريق اتخاذ مواقف مكشوفة بالعملات الأجنبية، ويحدد السعر الآجل لعمليتين بدلالة علاقته بالسعر العاجل لتلك العمليتين من خلال إضافة علاوة إلى سعر الصرف العاجل أو طرح (خصم) من هذا الأخير:²

السعر الآجل: السعر العاجل + علاوة.

السعر الآجل: السعر العاجل - الخصم.

ثانياً: وظائف سوق الصرف الأجنبي

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في:²

1 . تحويل القوة الشرائية بين الدول: فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبية هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلاً عن البريد، وعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرًا معينًا من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو منشأة حساب.

2 . تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتمانًا لتمويل التجارة الخارجية.

3 . تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: حيث يقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، والقيام بعملية التغطية، ذلك أن أسعار الصرف الأجنبي عادة تتقلب عبر الزمن فإن أي شخص عليه القيام بدفع أي تسليم مبالغ مالية بعملة أجنبية في تاريخ لاحق سيتعرض لمخاطرة أنه سوف يتعين عليه أن يدفع أكثر أو يتسلم أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية ويمكن تغطية

1 - سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص، ص : 125، 126.

2 - بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص: 33.

2- عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق، ص: 40.

هذه المخاطرة في الصرف الأجنبي خلال عملية التغطية. وعادة ما تتضمن اتفاق على شراء وبيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم (عادة 3 أشهر من تاريخه).

المطلب الثاني: ركائز سوق الصرف الأجنبي والأطراف الفاعلة فيه

هناك مجموعة من الركائز تعتمد عليها أسواق الصرف من أجل تحسين أدائها وتحقيق مصالح مختلف الأطراف المتعاملين فيه أساسا.

الفرع الأول: ركائز سوق الصرف الأجنبي

من أهم ركائز سوق الصرف الأجنبي ما يلي:¹

1- التحويلات البنكية: عمليات الشراء أو البيع للعملات الصعبة في شكل مدفوعات بنكية بين مختلف الحسابات المفتوحة بمختلف العملات، هذه التحويلات تتطلب بالطبع تبادل للعملات بعضها ببعض حركات العملات الصعبة بين هذه الحسابات يتم إثباتها بتسجيل محاسبي بسيط بين حسابات البنوك المتدخلة، ولهذا نجد أن كل البنوك لديها بنوك ممثلة لها في الخارج ولها حسابات فيها السرعة في التنفيذ هي الميزة الأساسية لعمليات التحويلات البنكية، فأوامر الدفع أو التسديد حاليا هي أكثر فأكثر يتم إرسالها باستعمال نظام Swift عوض التقنية السابقة وهي التلكس، هذا النظام تم إنشاؤه منذ 1971 يهدف إلى إرسال مختلف الرسائل المتعلقة بالبنوك المشتركة فيه، يتميز بالسرعة والأمان وبأقل التكاليف.

2- السيولة المطلوبة: وهي تلك المبالغ التي تستعمل لمعالجة الفروقات التي تحدث بين الكتل النقدية التي يتم تبادلها أثناء التحويلات البنكية ،فأسعار الصرف التي تطبق للأفراد (سياح، رجال الأعمال... الخ هي غير مجدية بالنسبة للبنوك الكبرى مقارنة بالشروط المعمول بها فيما بينها بحكم أن هذه العمليات تكون غالبا على مبالغ بسيطة وعلى هذه البنوك أن تكون متوفرة بصفة دائمة في صناديقها على مخزون معين من العملات الصعبة، وبمقابل ذلك فهي تتحمل تكلفة الفرصة البديلة أو تكلفة الحيازة (نقلها ،تأمينها ،تحويلها، تغيرات أسعار الصرف)

والمقصود كذلك بالسيولة المطلوبة زيادة احتياطي النقد الأجنبي واستمرار التدفقات الواردة سواء من الصادرات أو السياحة أو التحويلات.

الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في سوق الصرف الأجنبي

يتعدد المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي بتعدد عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، وفي طليعة هؤلاء المتعاملين.

1 - طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بائنة، 2008-2009، ص، ص: 14، 15.

أولاً: البنوك المركزية

يتمثل الدور أو التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سوا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات بالاعتماد على بعض المعلومات كالتى تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة وذلك استناداً على آلية معدل الفائدة وعلى سعر الصرف.¹

ثانياً: البنوك التجارية

تقوم أسواق الصرف الدولية على أكتاف البنوك التجارية، والجانب الأعظم من إجمالي العمليات التى تتم بواسطة هذه البنوك يكون على المستوى المحلى أو السوق الداخلية للبنوك، وغالباً ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمركزها للمنافسين في ذات السوق، ويظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامه، وتتدخل البنوك التجارية في السوق بغرض تنفيذ أوامر زبائنهم ولحسابها الخاص، ومن هنا يتجلى الدور المزدوج لهذه البنوك في سوق الصرف.²

ثالثاً: السماسرة

عبارة عن شبكات الكترونية خاصة تعمل في أسواق الصرف الدولية، عارضة أسعار العملات الدولية ومقدمة للخدمات الإرشادية مقابل رسوم أو عمولات مختلفة.³

رابعاً: الشركات التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية

في أغلب الأحيان تتعامل الشركات التجارية المتواجدة في مختلف البلدان الأجنبية عند تسديد أو استلام مدفوعاتها بعملات أجنبية حيث تختلف عن تلك العملة التى تستعملها الشركة الأم، فمثلاً قد تلجأ هذه الأخيرة من أجل تسديد أجور عمال إحدى فروعها في بلد أجنبي إلى سوق الصرف لبيع عملتها مقابل عملة البلد الذي ينشط فيه الفرع كما أن المؤسسات المالية غير البنكية منذ سنوات قليلة أصبحت تقدم خدمات مرتبطة بمبادلة العملات، ونجد هذا النوع من الأنشطة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، اليابان، بريطانيا.⁴

1 - السعيد عنابي، آثار تقلبات سعر الصرف وتداعير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006، ص: 7.

2 - عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثره على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970 - 2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 19.

3 - محمد علة، مرجع سابق، ص: 74.

4 - سليمان شيباني، مرجع سابق، ص: 58.

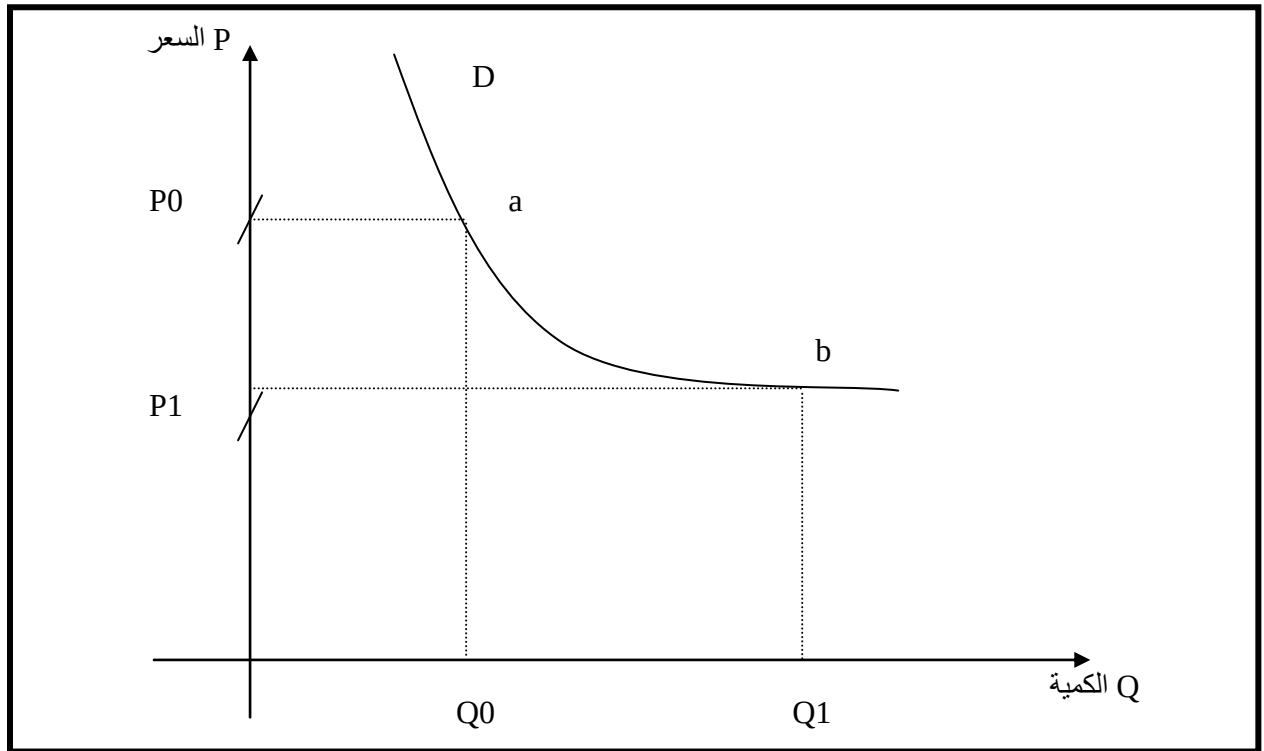
المطلب الثالث: توازن سوق الصرف الأجنبي

يرمز التوازن إلى توازن الأسواق (السلع، العملة، رأس المال) ، كما قد يرمز إلى تساوي العرض والطلب في سوق واحد وعليه فالتوازن يمكن أن يعرف بأنه السعر الذي يتم على أساسه تبادل كل السلع في السوق، وإذا ما عرفنا سعر الصرف التوازني لعملة بلد ما على هذا الأساس، يكون سعر التوازن لهذه العملة مقابل عملة أخرى هو السعر الذي يتحقق به تساوي العرض والطلب على تلك العملة.¹ وهو ما سنراه من خلال تحليل كل من منحنى العرض والطلب على العملة.

الفرع الأول: الطلب على العملة²

يمكن توضيح الطلب على العملة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 4: منحنى الطلب على العملة الأجنبية.



المصدر: سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص: 29 .

1 - عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص: 73 .

2 - سليمان شيباني، مرجع سابق، ص، ص: 29، 30.

حيث تمثل كل (P)، و (Q) كل من الاسعار والكميات على الترتيب، حيث نلاحظ من الشكل أعلاه أن المنحنى مقعر نحو نقطة الأصل مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ويعبر عن هذه العلاقة بمنحنى الطلب على العملة الأجنبية، والذي يبين مختلف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف. أما العلاقة العكسية فهي راجعة إلى ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية التي تجعل الواردات أكثر تكلفة، وتنخفض تكلفة هذه الأخيرة بانخفاض الأسعار، كما يمكن تحديد مرونة الطلب على العملة الأجنبية بالعلاقة التالية:

$$ed = \Delta_Q / \Delta_P$$

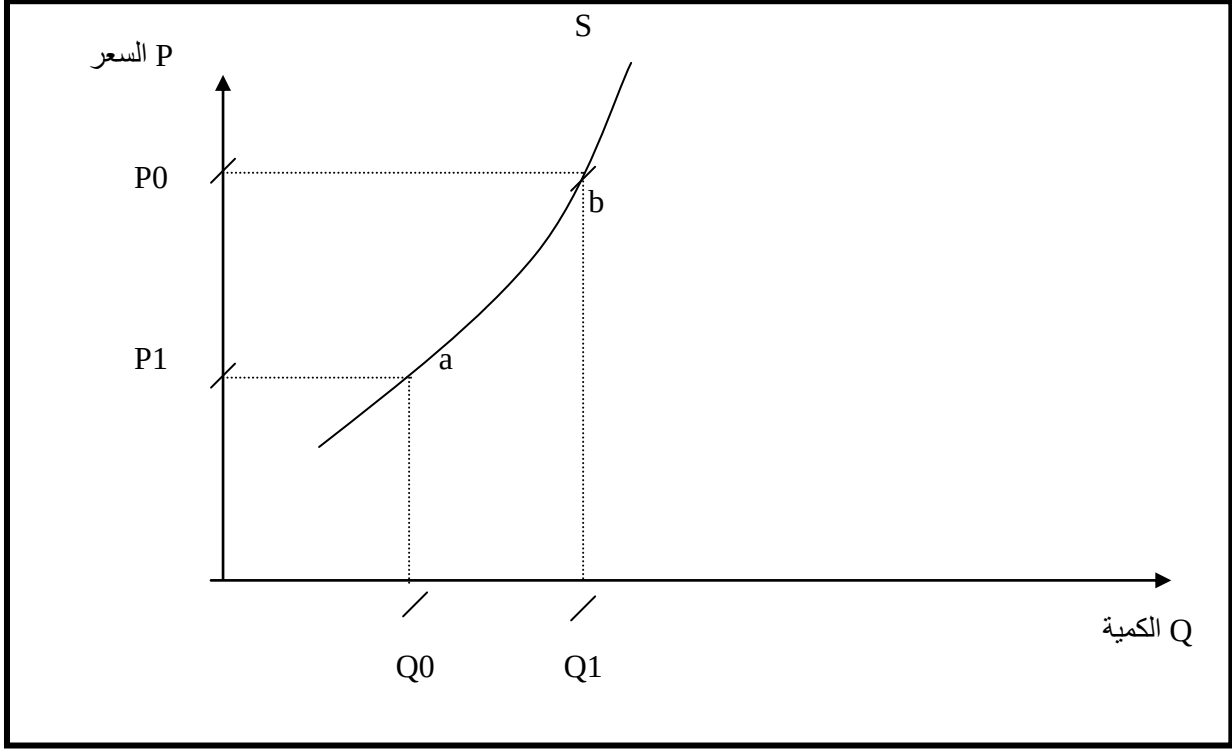
حيث تمثل e_d مرونة الطلب على العملة الأجنبية

Δ_Q : التغير النسبي في الكمية المطلوبة

Δ_P : التغير النسبي في سعر الصرف.

الفرع الثاني: عرض العملة¹:

الشكل رقم (5): منحنى عرض العملة الأجنبية



المصدر: سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص:30.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة والأسعار، بحيث كلما زادت الكمية زاد معها السعر، ومن جهة أخرى فإن التغير في سعر الصرف في دولة معينة يصاحبه تغير عكسي في سعر الصرف في الدول الأخرى، حيث أن ارتفاع في سعر الصرف لدولة معينة يعني انخفاضاً في أسعار الصرف في الدول الأخرى، وبصفة عامة فإن كمية الصرف الأجنبي، التي تحصل عليها الدولة مقابل صادراتها، ستتوقف على مدى مرونة طلب الأجانب على صادراتها من السلع والخدمات وبالتالي على مرونة طلب الأجانب على عملتها.

ففي حالة ما إذا كان :

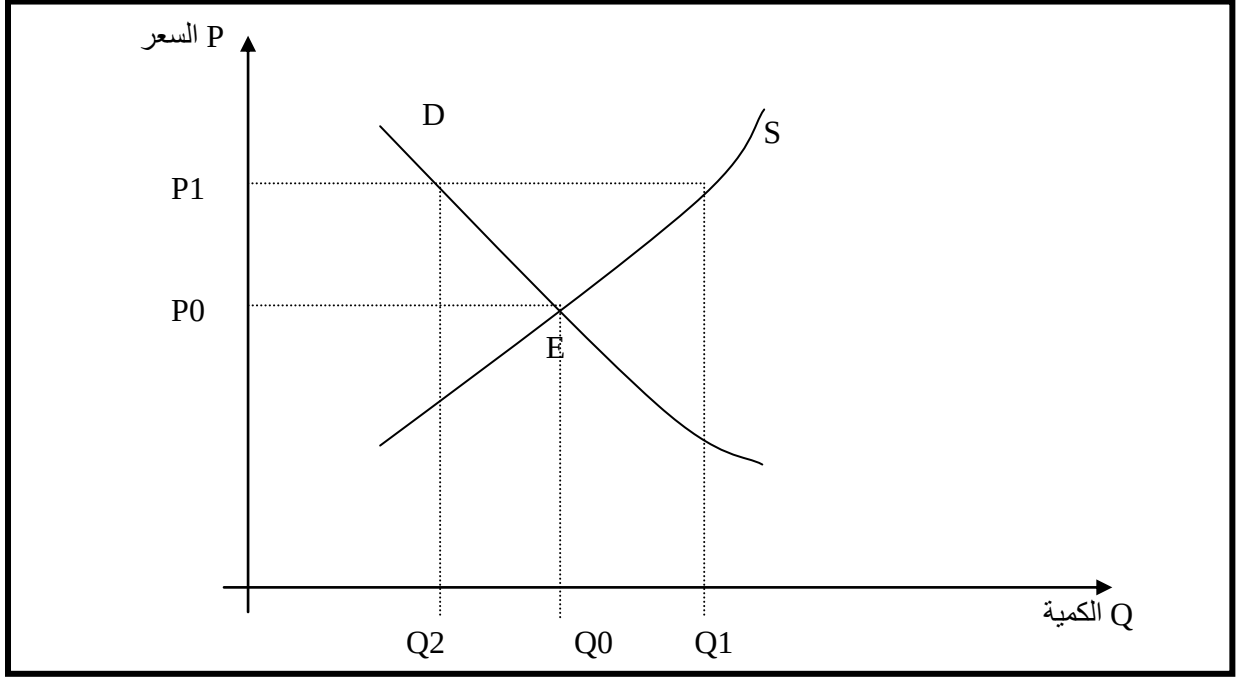
- **الطلب كبير المرونة:** فإن عرض العملة الأجنبية سيزيد عنهما، أي يرتفع سعر الصرف ويكون منحنى العرض ذا ميل موجب.
- **الطلب قليل المرونة:** يكون منحنى العرض ذا ميل سالب.

1 - سليمان شيباني، نفس المرجع السابق، ص:30،31.

-الطلب متكافئ المرونة: يكون منحنى عرض العملة الأجنبية رأسيًا.

الفرع الثالث: التوازن بين العرض والطلب

الشكل (6): منحنى توازن سوق الصرف



المصدر: سليمان شيباني: سعر الصرف ومحدداته في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص: 30.

من خلال الشكل السابق يكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية عند سعر صرف معين، ويبين ذلك بنقطة تقاطع منحنى العرض (S) مع منحنى الطلب (D) عند مستوى سعر الصرف التوازني (E)¹، وعليه ما دام سوق الصرف يكون في حالة توازن عند سعر الصرف السائد، فلا يوجد سببا يدفع هذا السعر للتغير، في حالة عدم تغير أحد العوامل التي افترضنا ثباتها عند رسوم منحنيات الطلب والعرض.

وفي حالة زيادة الطلب المحلي على عملة أجنبية نتيجة ارتفاع مستوى الدخل الفردي مثلا، بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى الأعلى فإن سعر الصرف التوازني الجديد يرتفع لذلك فإن الكمية المطلوبة فاقت الكمية المعروضة من العملة الأجنبية.

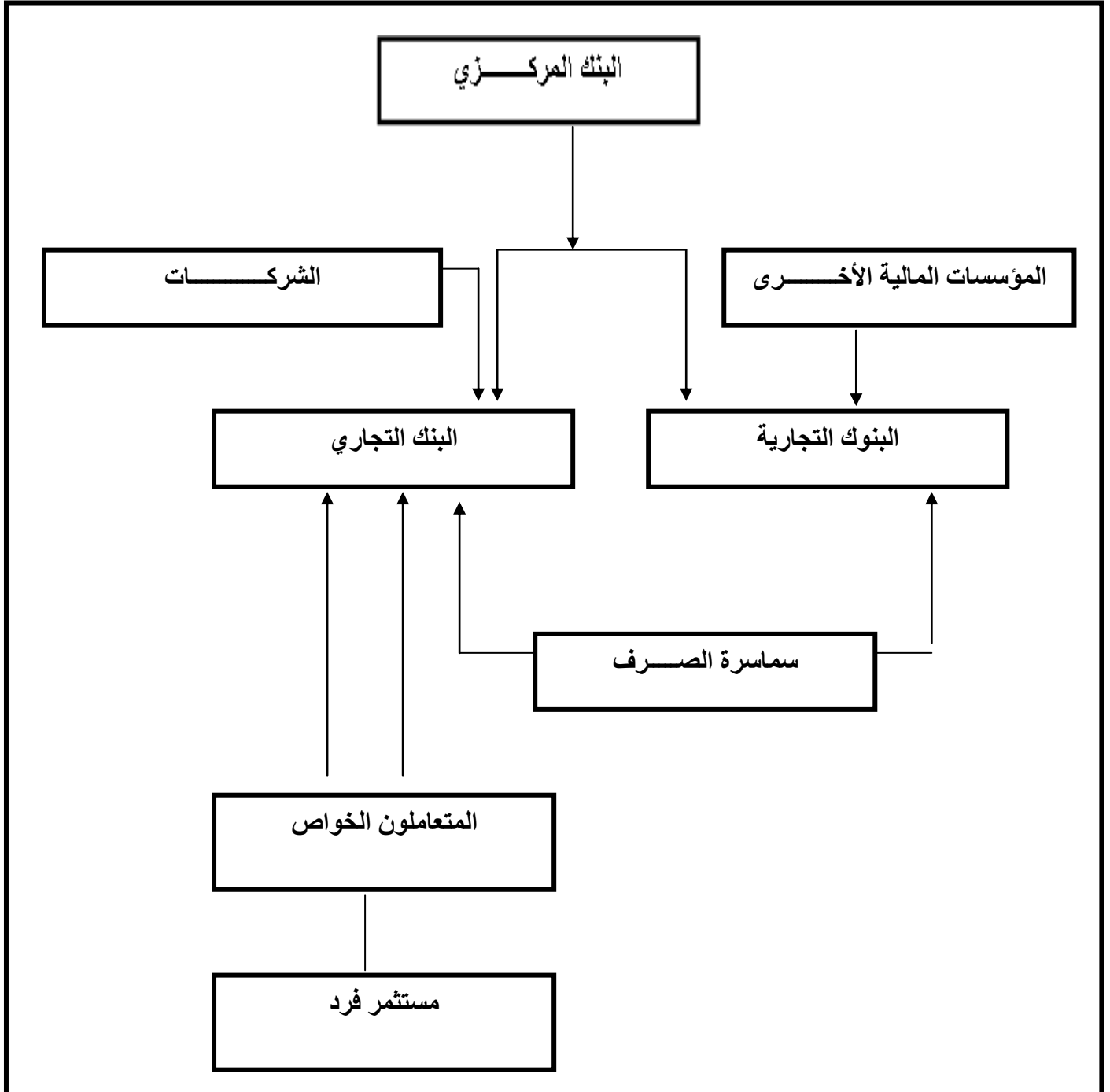
ففي حالة ما إذا فاق عرض العملة الأجنبية الكمية المطلوبة بسبب ارتفاع عدد المستهلكين الأجانب أو زيادة دخولهم، هذا يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى الأعلى من الجهة اليمنى فيصبح سعر الصرف جديد ويميل إلى الانخفاض.

1 - عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص: 157.

وسوف يبقى سعر الصرف التوازني ثابتا في حالة ما إذا كان التغير في الكمية المعروضة مساويا للتغير في الكمية المطلوبة.¹

والشكل الموالي يوضح أهم المشاركين في سوق العملة.

الشكل رقم 7: أهم المشاركين في سوق العملة



لمصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص: 42.

1 - سليمان شيباني، مرجع سابق، ص: 32.

خلاصة الفصل:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساعد في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والإستيراد، فسر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

فسر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق يسمى سوق الصرف، هذا الأخير وآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزايد حجم كل من الصادرات والواردات، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن نستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة.

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات و تخفيض قيمة العملة

تمهيد :

يعتبر سعر العملة، أو بصورة أدق معدل صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية احد أهم الأسعار في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاهية فضلا عن تأثيراتها على تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، وكذلك الطلب على الأصول المالية الحقيقية في الدولة، ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية، وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة، أو ارتفاع في قيمتها، ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد وتنافسيته وبالتالي ميزان مدفوعاته، ولكن الإجراء الشائع الذي تلجأ إليه بعض الدول وخاصة الدول النامية هو تخفيض قيمة عملتها كإجراء حماية تعود بالنفع عليها فقد يكون لحماية المبادلات التجارية بين الدولة والدول الأخرى أو من اجل زيادة صادراتها مع العالم الخارجي.

لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تحليل وتفسير العلاقة النظرية بين تخفيض العملة ووضعية ميزان المدفوعات حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني : علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الثالث : التخفيض في قيمة العملة وآثارها على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، وما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية، كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال.

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات، أهميته، كيفية القيد فيه

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية، المالية والنقدية ويعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أهم هذه الأدوات، وسنتطرق فيما يلي إلى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته إضافة إلى كيفية القيد فيه.

الفرع الأول : مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سند يسجل فيه جميع المبادلات التجارية والاقتصادية التي تنم بين حكومات ومواطنين دولة ما مع غيرها من الدول خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة.¹ كما يعرف ميزان المدفوعات أيضا على أنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا يعتمد قيده مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.² يعتبر ميزان المدفوعات من العناصر الأساسية التي توضح نظرية التبادل التجاري الدولي حيث يبين المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي التي تتم خلال فترة زمنية (سنة) بين الدولة والخارج، وينشأ عنها التزامات أو حقوق على الخارج ويتكون من عمودين أحدهما مدين للخارج والآخر دائن، حيث يوضح في الجانب المدين كافة البنود المتعلقة بالمدفوعات للخارج، أما في العمود الدائن فهو يوضح الموارد المتحصلة من الخارج والتي توفر العملات الأجنبية للبلد.³

و قد تم تعريف ميزان المدفوعات من قبل صندوق النقد الدولي على أنه سجل يعتمد على نظام القيد المزدوج، ويتناول إحصائيات تغطي مدة زمنية معينة تتعلق بالتغيرات الحاصلة في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما من جراء تعاملاتها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذلك التغيرات الحاصلة من صندوق النقد الدولي والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم.⁴

1 - عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، ط 2015، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن ، ص :63.

2 - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط2006، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ص :235.

3 - طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل الى علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ص: 485.

4 - عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص:55.

من كل ما سبق نستطيع القول أن ميزان المدفوعات يركز على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولدت عنها حقوق للمقيمين أو التزامات عليهم وسواء تم تسديد هذه المعاملات عاجلاً أم آجلاً أو حتى إذا كانت بدون مقابل (المنح، التبرعات والهدايا)، ونعني بالمقيم المواطن المقيم عادة في دولة الإقليم وهذا يعني أن الإقامة العارضة كالسياح لا يعتبروا من المواطنين، وكذلك الحال بالنسبة للإقامة العارضة للموظفين خارج الدولة فلا ترفع عنهم صفة الوطنية، وبذلك فإن أعضاء الدبلوماسية لا يعتبروا غير مقيمين رغم تواجدهم في الخارج، و يشمل مفهوم المقيم كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة ويخضعون لقوانينها وتوجيهاتها، اذ نستنتج أن الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول عليها للفرقة بين ما هو دولي ويُدْرَج في ميزان المدفوعات وما لا يعتبر كذلك فلا يدرج فيه، كما أنه لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان.¹

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير وتكمن أهميته فيما يلي:

-يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة ونقاط ضعف تنافسية البلد، و يشكل أيضاً أداة تحليلية هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية فإذا قامت الدولة مثلاً بتخفيض قيمة العملة المحلية وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة السلعية.¹

-أن هيكل المعاملات المعروضة يعكس قوة الاقتصاد ودرجة المنافسة ومدى الاستجابة للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كون الميزان يعكس حجم الاستثمارات، حجم التوظيف، مستوى الأسعار، التكاليف، المستوى العلمي والتكنولوجي، كما أن معاملات ميزان المدفوعات تقيس (تعبر) عن الموقف الدولي للبلد (درجة اندماج البلد مع الاقتصاد الدولي)، ويعتبر أيضاً أداة هامة للسلطات الاقتصادية لغرض تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية مثل التجارة الخارجية من الناحية الجغرافية والسلعية، فعند تصحيح السياسات المالية والنقدية يجب الاطلاع على ميزان المدفوعات حتى يتم معالجة التغيرات الموجودة في الاقتصاد والتي تعكس عناصر ميزان المدفوعات.²

¹ - رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص: 32.

² - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص، ص : 76، 77.

-يفيد ميزان المدفوعات أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب (أو امتصاص) الفائض أو إزالة العجز وذلك كوسائل لمنع أو لتخفيف التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال موازين المدفوعات الدولية¹.

-يقيس الوضع الخارجي للدولة حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.²

-يساهم ميزان المدفوعات في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمتحصلة للسوق في الدول المعينة، خصوصا في الأمد القريب، حيث أن الدولة التي تشير التجربة إلى وجود سلسلة من العجز التجاري يختلف عنه فيما إذا كان يتمتع بفوائض، فإنه ربما يرحب بالاستثمارات التي تزيد من صادراته.³

الفرع الثالث : كيفية القيد في ميزان المدفوعات

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، وينشر سنويا أو كل ستة أشهر كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول، ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأنه يقوم على أساس التسجيل بالقيد المزدوج.⁴

مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج و الذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية إلى البلد كالمقبوضات و التدفقات الخارجية منه كمدفوعات فتقابل حقوق البلد المكتسبة من التعاملات الاقتصادية الدولية ديون عليه ولا يعني القيد المزدوج تعادل الأرقام فيما يخص البنود (أو الفقرات) التصحيح أو التعديل.⁵

أولاً: المعاملات المدنية

هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجية أو لالتزامات الدولة اتجاه الخارج تسجل بإشارة (-) مثل الواردات، لكن هذا التسجيل تكتنفه بعض المشاكل منها كيفية التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين لأن التفرقة على أساس جنسية الشخص هي غير قطعية وغير كافية، وإنما تأخذ اعتبارات أخرى، وعليه

1 - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص، ص : 236 ، 237.

2 - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة ،مصر، 2009، ص :230.

3 - عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص: 56.

4 - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص :4.

5 - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص : 237.

يقصد بالمقيم كل شخص طبيعي يكون البلد المعني إقامة دائمة له ومحلا لممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسيته، أما غير المقيم فهو أي شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامة مؤقتة في هذا البلد مثل السياح، المبعوثين الدبلوماسيين العاملين في القنصليات.

ثانياً: مبدأ التقيد

يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج حيث كل المعاملات الدولية تحل في الميزان مرة دائمة ومرة مدينة، أي أن كل بند في الجانب الدائن لابد أن يقابله بند في الجانب المدين مساوي له والعكس صحيح وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية البند أو تمويله يتم وضع ميزان المدفوعات وتبويب كل المبادلات التي فيه على أساس الغرض الذي يراد منه الاستعمال أو الدراسة، وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول بشكل سهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها، آخذين بعين الاعتبار وقت تحقيق العمليات وليس وقت التعاقد عليها، أي الفارق الزمني بينهما.¹

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمه إلى عدة أقسام أفقياً وعمودياً.

و ينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين رئيسيين هما:²

- **الجانب الدائن :** ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

- **الجانب المدين :** ويسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج للعملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

أما عمودياً فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازن فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض.

و يشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات على الحسابات التالية :

الفرع الأول : حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)

يسمى هذا الجانب بالعمليات التجارية وحساب التحويلات، وهو من أهم الحسابات لميزان المدفوعات لأنه يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطلق عليه أيضاً حساب الدخل لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء هي :

1 - حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 5.

2 - محمد العربي، ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص: 101.

أولاً: ميزان التجارة المنظورة

يطلق عليه بالميزان التجاري، ويقصد به كافة البنود المتعلقة بالسلع المادية الملموسة أي كل ما تصدره الدولة وتستورده من السلع وتقع بنودها تحت ما يسمى بالميزان التجاري السلعي.¹ حيث أن الميزان التجاري الموجب يعرف بفائض تجاري وفيه الصادرات تكون أكثر من الواردات، والميزان التجاري السالب يعرف بعجز تجاري وفيه الواردات تكون أكثر من الصادرات أما في حال تساوي الصادرات مع الواردات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.²

ثانياً : ميزان التجارة غير المنظورة

يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة،³ حيث تم تسجيل كافة العوائد المحصلة في الجانب الدائن، أما مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب فيتم تسجيلها في الجانب المدين، ويشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها رصيد ميزان الخدمات، الذي يضم العديد من الخدمات أهمها:⁴

1-خدمات النقل "الشحن" : كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع والعكس صحيح، حيث تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، وفي الجانب المدين تسجل مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.

2-خدمات التأمين : استخدام الأجهزة ومؤسسات التأمين في الدول للتأمين على بضائع الدول الأجنبية والعكس صحيح، حيث تقيد في الجانب المدين كل المدفوعات الخاصة بالتأمين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة.

3-خدمات السياحة : وتشمل على كافة المدفوعات والإيرادات التي تنشأ عن التبادل السياحي والتي من أهم بنودها أجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة أو خدمة تباع للسياح.

4-خدمات الأصول المحلية : العاملة في الخارج والأصول الأجنبية العاملة في الداخل.

5-نفقات الحكومة: هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في الدولة وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات... الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين، و نفقات الحكومات الأجنبية في الدولة في الجانب الدائن.

1 - بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، بيروت، 2003، ص، ص : 22، 23.

2 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص : 78.

3 - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص : 102.

4 - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص : 23.

6-خدمات أخرى : تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها : نفقات الإعلان والأفلام، والعوائد من الحقوق الأدبية وغير ذلك من الخدمات.

ثالثا : ميزان التحويلات

يطلق عليه أيضا حساب التحويلات من جانب واحد، و يخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم دون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق، ويشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات، وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين وهما :

- 1- **الهبات الخاصة :** تشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية نقدية كانت او عينية.
- 2- **تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية :** والمتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شبكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.¹

الفرع الثاني : حساب العمليات الرأسمالية (رأس مال)

يشمل هذا الحساب تدفق رأس المال بين البلد المعني وباقي العالم، و سواء كان هذا التدفق بين مؤسسات خاصة مقيمة وغير مقيمة أو بين الحكومات وقد يكون التدفق في اتجاه الدول المعنية، ويتم تسجيل التدفقات الخارجية أو الداخلة طبقا لمعيار مدة بقاء رأس المال سواء في البلد المعني أو في الدول الأخرى،² ويشمل نوعين :

أولا : رؤوس الأموال طويلة الأجل

و هي الحسابات التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة من وإلى الخارج، حيث تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الواردة من الخارج وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية التي تم إقراضها للخارج، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل البلد تسجل في الجانب الدائن، ويحدد العكس بالنسبة للقروض المقدمة للخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية من طرف المواطنين، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها المواطنون في الخارج كلها تسجل في الجانب المدين، فكل المعاملات التي يترتب عليها تحقيق متحصلات ترد من الخارج تسجل في الجانب الدائن، في حين أن معاملات يترتب عنها مدفوعات للخارج تسجل في الجانب المدين.³

1 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 107.

2 - متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص، ص: 124، 125.

3 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 108.

ثانيا : رؤوس الأموال قصيرة الأجل

و يطلق عليها أيضا بالحسابات النقدية ،و يشتمل على كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية وأن مكونات هذا الحساب هي النقود مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، لقروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتسم بشموليتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول،¹ وتقيد بنود رأس المال قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1- في حالة كونها تصدير لرأس المال : تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، وقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي صدرها رأس المال.

2- في حالة كونها استيراد لرأس المال : ينشأ عن ذلك قيد في الجانب الدائن ومن ميزان المدفوعات وقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات للدول التي صدر بها رأس المال.²

الفرع الثالث : حساب عمليات التسوية (صافي الاحتياطات الرسمية)

وبضم ما يلي:³

أولاً : صافي السهو والخطأ : يستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لان التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفق نظرية القيد المزدوج، وأن بعض الفقرات في ميزان المدفوعات تظهر فيها اختلافات وفروقات ناجمة عن تباين في قيمة العملة عند تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار الصرف أو لتغطية بعض لفقرات الخاصة التي تتعلق بالأمن الوطني.

ثانيا : حساب الذهب والنقد الأجنبي : يطلق عليه بالميزان الكلي وهو القسم الأخير من ميزان المدفوعات وهو يعكس حركة الذهب ويعتبر الذهب هنا نقدا وليس سلع وكذلك النقد الأجنبي بين الدولة والعالم الخارجي ،و هو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة في الجانب الدائن والمدين للميزان ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام حيازة هذه الأصول الاحتياطية أو أية بنود مالية ذات صلة.

و يوضح الجدول الموالي تصميم العناصر الأساسية لميزان المدفوعات :

1 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص:79.

2 - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص:27.

3 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص :79.

الجدول رقم (01) : تصميم موجز يوضح كيفية تبويب العناصر الأساسية لميزان المدفوعات.

العناصر الأساسية	دائن	مدين
أولاً : الحساب الجاري أ- السلع والخدمات 1- السلع أ- بضائع عامة ب-سلع للتجهيز ت-سلع أخرى ث-ذهب غير نقدي 2- الخدمات أ- النقل ب-السفر ت-خدمات (اتصالات، تأمين...) ث-رسوم الامتياز والترخيص ب-الدخل 1- تعويضات العاملين 2- دخل الاستثمار ج- التحويلات الجارية 1- الحكومة العامة 1-1- ضرائب جارية على الدخل 2-1- ضرائب أخرى على الإنتاج 3-1- إعانات أخرى للإنتاج 4-1- إسهامات اجتماعية 5-1- مزايا اجتماعية 6-1- التحويلات الجارية للحكومة العامة 2- القطاعات الأخرى 2-1- تحويلات العاملين للخارج 3-1- تحويلات أخرى ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي		

		أ- الحساب الرأسمالي 1- التحويلات الرأسمالية 1-1- الحكومة العامة 1-1-1- الإعفاء من الدين 1-1-2- أخرى 2- حيازة الأصول غير المالية غير المنتجة أو التصرف فيها. ب- الحساب المالي 1- الاستثمار المباشر (أرباح وفوائد) 1-1- في الخارج 2-1- في الاقتصاد 2- استثمارات المحافظة 1-2- سندات الملكية 2-2- سندات الدين 3- استثمارات أخرى 1-3- ائتمانية تجارية 2-3- القروض (طويلة وقصيرة الأجل) 3-3- العملة والودائع 4-3- أخرى 4- الأصول والاحتياطات 1-4- الذهب النقدي 2-4- حقوق السحب الخاصة 3-4- وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي 4-4- النقد الأجنبي 1-4-4- العملة والودائع 2-4-4- أوراق مالية 5-4- استحقاقات أخرى
--	--	---

المصدر : سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص- ص : 74-75.

المطلب الثالث : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إذا كان الوضع الطبيعي لميزان المدفوعات هو أن يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية بمعنى تعادل القيمة الكلية لجانب المدين مع القيمة الكلية للجانب الدائن للميزان " تعادل محاسبي" إلا أن الوضع لا يكون كذلك دائما من الناحية الاقتصادية، بحيث ينبغي التفرقة بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

الفرع الأول : توازن ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية ،و بالتالي فالاختلال المقصود الذي يمس الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عوامل أخرى، وفيما يلي توضيح كل من التوازنين المحاسبي والاقتصادي لميزان المدفوعات.

أولاً : التوازن المحاسبي

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة الأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بند اصطناعي والمسمى ببند " السهو والخطأ" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.¹

ثانياً : التوازن الاقتصادي

و هي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.²

حيث أن الاقتصاديين غير معنيين بالتوازن المحاسبي، وإنما يهتمون بالمعنى التحليلي للتوازن، والتوازن الاقتصادي يركز على مجموعة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات، فإذا كان مجموع هذه البنود موجبة نكون بصدد فائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، وإذا كان هذا المجموع سالبا نكون بصدد عجز، أما إذا كان هذا المجموع مساويا للصفر نكون بصدد ميزان مدفوعات متوازن من الناحية الاقتصادية، وبصرف النظر عن التوازن المحاسبي الذي يكون موجودا دائما.³ و لتفسير ذلك ينبغي التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية التي تدخل في ميزان المدفوعات حسب الهدف منها.⁴

1 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص :112.

2 - دوحة سلمى، نفس المرجع السابق، ص:114.

3 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص:132.

4 - دريد كمل آل شبيب، مرجع سابق، ص- ص : 80-81.

1- المعاملات التلقائية (المستقلة) : هي تلك المعاملات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات لما تحققه من ربح أو من إشباع للجهات التي تقوم بها مثلاً تصدير أو استيراد السلع وتقديم أو الحصول على الخدمات وتلقي أو القيام بالاستثمارات الأجنبية، وهذه العمليات تجري بغض النظر إلى حالة النظر إلى حالة " وضع " ميزان المدفوعات وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الأجل، حركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة فقط، حساب التحويلات من جانب واحد، حساب الذهب لأغراض التجارة.

2- المعاملات التعويضية " الموازنة " : هي تلك المعاملات التي لا تجري لذاتها وإنما تتخذ لمعالجة حالة الميزان مثل استيراد الذهب أو تصديره لأغراض النقدية وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض وحركة الذهب لأغراض النقدية، وهذه المعاملات لا تتم لو لم تكن هناك معاملات تلقائية سبق القيام بها، إذن هي لا تتحقق إلا من أجل تعويض (تسوية) ما تم من معاملات مستقلة (تلقائية) وأن صفة الموازنة هنا نعني بها موازنة محاسبية وليست اقتصادية وأحياناً تسمى بالتعويضية، و لغرض تحقيق الموقف الاقتصادي للدولة من زاوية أنها تحقق فائض أو عجز أو أن ميزان مدفوعاتها متوازن من الناحية الاقتصادية، يتم استخدام ثلاثة مفاهيم بديلة لتحليل ميزان المدفوعات.¹

أ- الميزان الأساسي : هو ميزان يوضح موقف البلد في الأجل الطويل، حيث يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن منها والمدين لتقرير الموقف الاقتصادي لميزان مدفوعات ما، وبذلك فإن هذا الميزان يتم حسابه على النحو التالي :

الجدول رقم (02): جدول توضيحي للميزان الأساسي

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	الصافي
1- ميزان التجارة المنظورة (التجارة).			
2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات).			
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد.			
4- ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي الخاص).			
الميزان الأساسي (4+3+2+1)			

المصدر : السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 133.

أما باقي البنود التي لم تدرج في هذا الميزان وهي : بنود ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص والرسمي والاحتياطي الرسمي والذهب النقدي فتعتبر من البنود التي تستخدم في الموازنة، وأهمية استخدام هذا الميزان في تحليل ميزان المدفوعات تتمثل في أن وجود عجز في هذا الميزان يعطي رسائل لصانع

1 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص : 132.

القرار الاقتصادي بان طريقة العلاج لن تكون إلا بزيادة الصادرات أو تخفيض الواردات، أو زيادة التدفقات الرأسمالية طويلة الآجل ومن ثم التأثير على الأسعار والتكاليف وأسعار الفائدة.

ب- ميزان السيولة الصافية :

يعتبر ميزان السيولة الصافية أقدم المعايير المستخدمة في قياس مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشمل على :

-الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات المنظورة وغير المنظورة (كافة المعاملات التي يتضمنها ميزان المعاملات الجارية بمعناها الضيق).

-التحويلات من جانب واحد (نحو الداخل والخارج).

- المعاملات التي يتضمنها ميزان رأس المال بمعناه الضيق أي كافة حركات رؤوس

الأموال طويلة وقصيرة الأجل.¹

و يكون على النحو التالي :

الجدول رقم (03) : جدول يوضح ميزان السيولة الصافية

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	الصافي
1- ميزان التجارة المنظورة (التجارة).			
2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات).			
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد.			
4- ميزان رأس المال طويل الاجل (الرسمي الخاص).			
5- الميزان الأساسي (4+3+2+1).			
5- ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص غير السائل.			
6- الخطأ والسهو.			
ميزان السيولة الصافية (6+5+4+3+2+1)			

المصدر : السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 134.

فإذا كانت بنود ميزان السيولة الصافية الدائنة اكبر من البنود المدينة فان هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن، ومن ثم ففي ظل ميزان السيولة الصافية يعتبر كل بند من رأس المال قصير الأجل الخاص وميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي والاحتياطي

1 - رابح فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية و أثرها على الوضعية النقدية في الجزائر : 1989 - 2010، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص ص : 38-39.

الرسمي، والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة يتم استخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان السيولة الصافية.

ج- ميزان المعاملات الرسمية: يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقاً لميزان المعاملات الرسمية بإضافة كل من رأس المال قصير الأجل الخاص السائل إلى ميزان السيولة الصافية، فإذا كانت بنود ميزان المعاملات الرسمية الدائنة أكبر من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن، ومن ثم ففي ظل ميزان المعاملات الرسمية يعتبر كل ميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي والاحتياطي الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة ويتم استخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.¹

الفرع الثاني : الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، حيث يعرف الخلل،² في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل يتم التخلص منه، كما انه يسبب مشكلة للدولة، وهنا يجب على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج هذا الخلل، ويتعلق أساساً بعلاج العجز، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، حيث يجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات، أو انه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال، مهما كانت صورته والتخفيض من حدة الأثر الذي قد يخلفه، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعاً، ولكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز، ويمكن أن نميز نوعين للخلل في ميزان المدفوعات هما:³

أولاً : حالة العجز في ميزان المدفوعات

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالب، أي أن المدفوعات تكون أكثر من المتحصلات، أي أن الميزان سلبي وفي غير صالح الدولة، حيث تدل حالة العجز في ميزان المدفوعات على أن السياسات الاقتصادية المعتمدة من الدول فشلت في تحقيق التوازن الخارجي وهي الحالة الأكثر شيوعاً في العالم، كما يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة اتجاه العالم الخارجي وما يترتب عنه من سلبات ومخاطر، كما أن العجز يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

1 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 134، 135.

2 - محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 103.

3 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص: 116.

ثانيا : حالة الفائض في ميزان المدفوعات

في حال الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وتدل حالة الفائض في الميزان على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي، وتكمن المشكلة في هذه الحالة ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار، مما يؤدي إلى تراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان ويمكن للدولة التخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح قروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، ومن خلال منح إعانات وتبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير وتزداد أهمية الخلل في الأجل الطويل يمكن التفرقة بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات من حيث المدى الذي تستغرقه، فنفرق بين الاختلال المؤقت والاختلال الدائم.

1-الاختلال المؤقت : هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل لن تستمر إلا لمدة محدودة، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الاقتصادية¹، ومن أهم الأنواع المدرجة فيه نجد:²

1-2-الاختلال العارض : هو الاختلال الناتج عن أسباب غير مؤقتة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة تؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، الموجهة للتصدير، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، والاختلال العرضي يعود إلى أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، حيث أن لهذا الخلل طبيعة وقتية فيزول بزوال المشكل بشكل تلقائي.

2-2-الاختلال الموسمي : يحدث الاختلال الموسمي بسبب تقلبات في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال فترة معينة من السنة، ولكن هذا الخلل يزول بمرور الوقت وحلول موسم آخر، فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها الزيادة في فترة أخرى من السنة نفسها.

2-الإختلال الدائم : هو اختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة تظهر نتائجها على المدى الطويل ومن أهم أنواعه:³

1-2-الاختلال الدوري : يحدث هذا الاختلال بسبب الاعتماد المتبادل بين الدول وخصوصا بين الدول الرأسمالية فزيادة الصادرات أو انخفاضها بالنسبة لدول ما، هي نفسها عبارة عن زيادة أو انخفاض واردات العالم الخارجي وواردات تتوقف على حالات التوظيف والتشغيل السائدة بها واقترب الظروف الاقتصادية

1 - حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 48.

2 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص - ص : 138 - 139.

3-السيد متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص:139.

بهذه الدول الدول من حالات الرواج أو الكساد، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات ومن ثم تزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس أن يتحقق العجز بسبب انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالات الركود والكساد.

2-2- الإختلال الهيكلي : يحدث الإختلال الهيكلي لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بالدولة محل الدراسة، فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول، وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلا من القطن والبتروكول بدلا من الفحم مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الخامات الأصلية، وانخفاض واردات الدول الأخرى من هذه الخامات، و الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد وإلا فإن هذه الاختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى مزيد من الاختلالات.

المبحث الثاني : علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

رأينا أن الاختلال في ميزان المدفوعات يتحقق عند التباين بين إجمالي قيمة المدفوعات والإيرادات الدولية من خلال العمليات المستقلة، ومن ثم فإن علاج هذا الاختلال يتطلب التغيير في شكل العلاقة بينهما، فإذا كان هناك عجز وهو الوضع الشائع فالأمر يتطلب الزيادة في إجمالي الإيرادات المستقلة أو تخفيض إجمالي المدفوعات المستقلة لإزالة هذا الفائض أي الرجوع إلى وضع التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخاصة بالعمليات المستقلة.

المطلب الأول : التوازن عن طريق السياسة النقدية والمالية

تعتبر السياسة النقدية والمالية من بين أهم السياسات المستغلة من طرف الدول لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والقضاء على الاختلال.

الفرع الأول : السياسة النقدية

السياسة النقدية هي عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي،¹ حيث يقوم البنك المركزي بضخ المزيد من النقود وتسهيل الحصول على الائتمان فيرتفع مستوى الاستثمار والعمالة داخل المجتمع ويرتفع الطلب بشكل عام ويكون ذلك في أوقات الكساد، وتعمل السياسة النقدية بصورة رئيسية عن طريق التحكم بدرجة كبيرة في عرض النقود داخل الدولة، بل أن كل الأدوات المستعملة في السياسة النقدية تسعى إلى التحكم في كمية النقود وتتمثل هذه الأدوات في سياسة السوق المفتوحة، سياسة الاحتياطي الإلزامي وسياسة سعر الخصم.²

أولاً : سياسة السوق المفتوحة

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق النقدية فإذا شعر البنك المركزي أي أن هناك انكماش في الاقتصاد لابد من زيادة عرض النقود فإنه يقوم بشراء السندات من البنوك التجارية فتزيد الاحتياطيات لديها، وإذا ما رأى أن هناك ضرورة لتقليل عرض النقد فإنه سيدخل بائعاً لهذه الأوراق، ومن هنا نرى أن هناك 03 شروط أساسية لضمان فعالية عمليات السوق المفتوحة وهي :

- مدى توفر السندات الحكومية (كما ونوعاً).
- مدى توفر سوق نقدية نشيطة لتداول الأوراق.
- مدى إستجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي.

1 - محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية، قياسية)، دار غيداء للنشر و التوزيع، 2011، ص: 18.

2 - مازن عبد السلام آدم، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية، 2007، ص: 31.

و لذلك نرى أن هذه السياسة فاعلة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية لتوفر الشروط السابقة.¹

ثانيا : نسبة الإحتياطي الإلزامي

بحيث يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالإحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية والقصد من فرض نسبة الإحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود كما يلي :

- إذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة توسعية لإنعاش الإقتصاد في حال وجود ركود إقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الإحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الإقتصاد.

- في حال أراد البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب إنخفاض قدرة البنك على خلق النقود والإئتمان ويقلل من حجم النقد ويساعد على مكافحة التضخم.²

ثالثا : سياسة سعر الخصم

هي عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي عن البنوك التجارية مقابل خصم الحوالات التي لديه، ويهدف من البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها من جهة وعلى كلفة الائتمان الذي تضعه المصارف تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من جهة أخرى وتؤثر سياسة الخصم على حجم الائتمان المصرفي على عرض النقود وفق الآلية التالية :

- إذا شعر البنك المركزي بأن عرض النقود في الإقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه، فإنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية إنكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق، حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الإقراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل إحتياجات المصارف من السيولة النقدية مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض وهذا الإجراء يؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الإقتراض، وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي،

و يخفف من حدة الضغوط التضخمية، و أخيرا يقلل من عرض النقود، أما في حالة رغبة البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقد فإن البنك المركزي يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يشجع البنوك التجارية لطلب المزيد من السيولة مادامت تكلفة الحصول عليها منخفضة مما يعمل ذلك على زيادة الإحتياطيات النقدية ومقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ويدفعها إلى خفض

1 - أكرم حداد، النقود و المصارف، (مدخل تحليلي و نظري)، دار وائل للنشر و التوزيع، 2008، ص: 185.

2 - ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص، ص : 115، 116 .

سعر الفائدة على القروض وبالتالي إلى زيادة في عرض النقد وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق ومن تم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الإقتصادي للدولة.¹

الفرع الثاني : السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة، ومعنى ذلك أنه يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.²

و يتلخص مضمون هذه النظرية أنها تساهم في السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين، فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح فإن الدخل الممكن التصرف فيه ينخفض وبذلك ينخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص. و إذا افترضت ضرائب على السلع والخدمات فإن الأثر سيكون مباشر على الإستهلاك وينخفض الإنفاق عليه بسبب إرتفاع التكلفة.

و لهذا ففي فترات التضخم على الدولة أن تكبح إنفاقها وهي تزيد من أسعار الضرائب، وتشجع الادخار أو إدخال مشاريع الإدخار الإجباري، إدارة الدين العام بحيث تنخفض كمية عرض النقود فكلما كانت قدرة هذه السياسة المتبعة في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات وما ينتج عنه من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات بنسبة كبيرة، فإنها ستكون فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.³

و تجدر الإشارة إلى أن إتباع أحد أو كلتا السياستين المالية والنقدية يكون وفقا لحالة التوازن الداخلي والخارجي الذي يختلف من دولة لأخرى بالإضافة إلى ضرورة مراعاة درجة العلاقة التي تربط التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي.

المطلب الثاني : آليات التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية

درس الاقتصاديون الكلاسيك آلية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق التغيرات في الأسعار الداخلية في ظل ثبات سعر الصرف، أو عن طريق تعديل سعر الصرف مع بقاء المستوى المطلق للأسعار الداخلية ثابتا، وفيما يلي نتطرق إلى إعادة التوازن وفقا لهذه الآلية.

1 - محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص: 26.

2 - ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص: 117.

3 - كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، 2001، ص، ص: 293، 294 .

الفرع الأول : إعادة التوازن عن طريق تغيير الأسعار الداخلية.

كان نظام الصرف السائد آنذاك هو نظام قاعدة الذهب، ولذا فحديث الكلاسيك عن تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار يتم وفقا لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب، ويميز بين ثلاثة أنواع من الأسعار، ولكل منهم دوره الخاص في إعادة التوازن.

أولا : دور الأسعار الداخلية في إعادة التوازن

تختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها ويتطلب تطبيق هذه الآلية توافر ثلاثة شروط أساسية وهي :

- ثبات أسعار الصرف، التوظيف الكامل (أي الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في داخل الاقتصاد) بالإضافة إلى مرونة الأسعار والأجور، حيث أن الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب اذا حقق ميزان مدفوعاتها فائضا فان ذلك يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للمنتجات لهذا الاقتصاد ومقارنته مع الدول الأخرى¹، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات عن الصادرات ومن ثم يأخذ الفائض في التلاشي تدريجيا وهذا سيؤدي الى التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي يوقف.

الفرع الثاني : إعادة التوازن عن طريق تغيير سعر الصرف

يقصد بتغيير سعر الصرف إما تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، أو رفع قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية، فقد يؤدي تغيير الصرف إلى إحداث تعديلات في الأسعار، وهذه التعديلات قد تؤدي إلى إحداث توازن بين الصادرات والواردات ومن ثم إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أولا : آثار تغيير الصرف على الأسعار

يعد رفع سعر الصرف في الواقع، احد العوامل التي قد تؤدي الى ارتفاع الاسعار الداخلية وذلك لعدة أسباب منها:²

- 1- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة لإنتاج السلع المحلية.
- 2- ارتفاع أسعار الواردات الأخرى مثل السلع الاستهلاكية يؤدي إلى غلاء المعيشة، مما يجعل العمال يطالبون بزيادة الأجور، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار.
- 3- بسبب ارتفاع أسعار الواردات ينتقل جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع المحلية، فيترتب عليها زيادة الطلب، مع عدم إمكانية زيادة العرض، ارتفاع في أسعار هذه السلع ومع ذلك، فان ارتفاع الأسعار الداخلية سيكون بصفة عامة اقل سرعة و اقل قوة من ارتفاع سعر الصرف ويعود ذلك إلى :

1 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 140.

2 - محمد يونس، مرجع سابق، ص : 275.

- وجود العديد من السلع التي تنتج محليا 100% فهذه السلع لن تتأثر أسعارها بالارتفاع الناتج عن تخفيض قيمة العملة، إلا بعد فترة، كما قد يكون التأثير ضعيف.

- عدم وجود علاقة مباشرة بين أسعار الخدمات وعوامل الإنتاج من ناحية وأسعار السلع الأجنبية من ناحية أخرى.

و نتيجة لذلك سيحدث اختلاف بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات، وكبح الواردات، ومن ثم يتجه ميزان المدفوعات الجاري نحو التوازن وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي :

- إن أهمية ومدة الاختلاف بين الأسعار المحلية والأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها :

- مدى اعتماد الدولة على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبير كلما كان التخفيض من قيمة العملة اثر ضعيف.

- طبيعة المنتجات المستوردة، مواد أولية ضرورية للصادرات، أو منتجات استهلاكية.

- سلوك الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قراراتها في ضوء سعر الصرف، حيث أن هذا السلوك قد يعجل برفع الأسعار الداخلية من تدفق الذهب إلى الداخل، وفي حالة العجز، سوف تتم التطورات باتجاه عكسي، ومنه فان تحقيق التوازن حسب هذه النظرية يكون من خلال حركة مستوى الأسعار النسبية الناتجة عن حركة كمية النقود المرتبطة بحركة الذهب داخل وخارج الدولة.

ثانيا: دور الأسعار الفائدة في تحقيق التوازن

تؤدي أسعار الفائدة دورا موازيا لأسعار المنتجات في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، خاصة مع ظهور النقود الائتمانية، وتطور العمل المصرفي، وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، وقدرة البنوك التجارية على خلق لنقد من خلال حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، وقدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال التوسع في الائتمان المصرفي كنتيجة لانتشار العمل بنظام الاحتياطي النقدي الجزئي¹، ففي حال الفائض يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع أسعار السيولة المحلية مما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج، وفي حال العجز بالإمكان رفع سعر الفائدة من اجل جذب الأموال الأجنبية من الخارج، وعندها تزيد السيولة في الأسواق ،و يحدث التوازن في ميزان المدفوعات.²

ثالثا: دور أسعار الصرف المرنة في تحقيق التوازن

و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية، واتخاذ نظام صرف حر، وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية، حيث انه يمكن أن يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات، ففي الحالة التي يميل فيها ميزان المدفوعات إلى التعادل فان الصرف يميل إلى التوازن من خلال تساوي الطلب

1 - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص: 66.

2 - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص: 86.

المحلي عن العملات الأجنبية (لتسديد جانب الالتزامات في ميزان المدفوعات مع عرض هذه العملات لاستخدام المستحقات عن الدول الأخرى)، أما في حالة العجز أي أن الطلب على الصرف الأجنبي يزيد عرضه فإن سعر الصرف الأجنبي يتجه إلى الارتفاع، أما في حال الفائض فإن سعر الصرف الأجنبي يميل إلى الانخفاض وذلك بسبب زيادة العرض الأجنبي عن طريق الطلب على الصرف الأجنبي¹.

ب- لكي يتحقق الغرض من التخفيض، أي تزيد الصادرات عن الواردات، وبالتالي يتجه ميزان المدفوعات الجاري نحو التوازن يشترط تحقيق ما يلي :

- عدم ارتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة التي خفضت من قيمتها.
- عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، لأنه إذا حدث وانخفضت هذه الأسعار فلن يقل الاستيراد نتيجة للتخفيض.
- تمتع الطلب على كل من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة.

الفرع الثالث: تقييم النظرية الكلاسيكية

- لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية إلى جملة من الانتقادات أهمها :
- استنادها إلى نظرية كمية النقود، وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة فالنظرية تقوم على أساس أن النقود تطلب فقط للتبادل وليس لذاتها.
 - لا توضح إمكانية التغير في الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تستطيع أن تؤدي دورها منفردة إلا في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد.
 - تفترض ايجابية البنك المركزي اتجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية والواقع أن دور البنك المركزي أقل ايجابية مما هو مأمول، أو معتقد فيه حيث اتبعت البنوك المركزية عقب الحرب العالمية الأولى سياسة تحييد تعقيم الذهب أي منعه من إحداث أثره².
 - مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات ليست بالدرجة الكبيرة التي تفرضها النظرية، فقد تكون مرونة ضعيفة غير كافية لتغيير الكميات المطلوبة والمعروضة³.
 - إن الاعتماد على آلية الأسعار فقط دون تدخل السلطات الاقتصادية يرتبط بمخاوف حقيقية بتعريض الاقتصاد لموجات من التقلبات الاقتصادية التي تستغرق زمنا طويلا نسبيا حتى يتأتى القضاء على الخل الذي يهدد المركز الاقتصادي للدولة⁴.
 - مصدر الاختلال خارجي، ولم تشر إلى الاختلالات الناتجة عن الاضطراب الداخلي فمثلا حالة التضخم ترتفع فيها الأسعار ونقل الصادرات بالنسبة للواردات وهذا يؤدي إلى تدهور سعر صرف العملة

1 - سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص:134.

2 - محمود يونس، مرجع سابق، ص :271.

3 - حنان لعروق، مرجع سابق، ص : 35.

4 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص:143.

الوطنية، فيتم تصدير الذهب وتقل كمية النقود وبذلك يستعاد التوازن، أما إذا كان الاضطراب غير نقدي فسوف يخرج رأس المال مثلاً، وينخفض سعر الصرف ويخرج الذهب، وعندما يختفي بسبب الاضطراب لا يعود الذهب، وبالتالي يكون لسعر الصرف دور في استعادة التوازن.¹

المطلب الثالث : آليات التسوية في ظل النظرية الكينزية

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً أو مقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد العالمي 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت النظرية النقدية الكلاسيكية على معالجة هذه الأزمة وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً مقترحة من طرف صاحبها " كينز " الذي وجه اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود بذاتها.²

الفرع الأول : مضمون النظرية الكينزية

و مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في محل دولة من الدول التي أصابها الاختلال وفي تفسيرهم للتوازن يعتمد الكينزيين على فكرتين أساسيتين هما الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية. أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات زيادة أو نقصان ومقدار التغير في الدخل زيادة أو نقصاناً، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي أي أن :

$$\text{الميل الحدي للاستيراد} = \frac{\text{التغير في الواردات}}{\text{التغير في الدخل}}$$

أما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به نسبة التغير في الدخل القومي إلى التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة مع دولة أخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات.

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاستيراد} + \text{الميل الحدي للائحة}}$$

1 - رعد حسان آلصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص: 336.

2 - منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970، 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص: 40.

فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، ونظرا لوجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات فان مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات ¹.

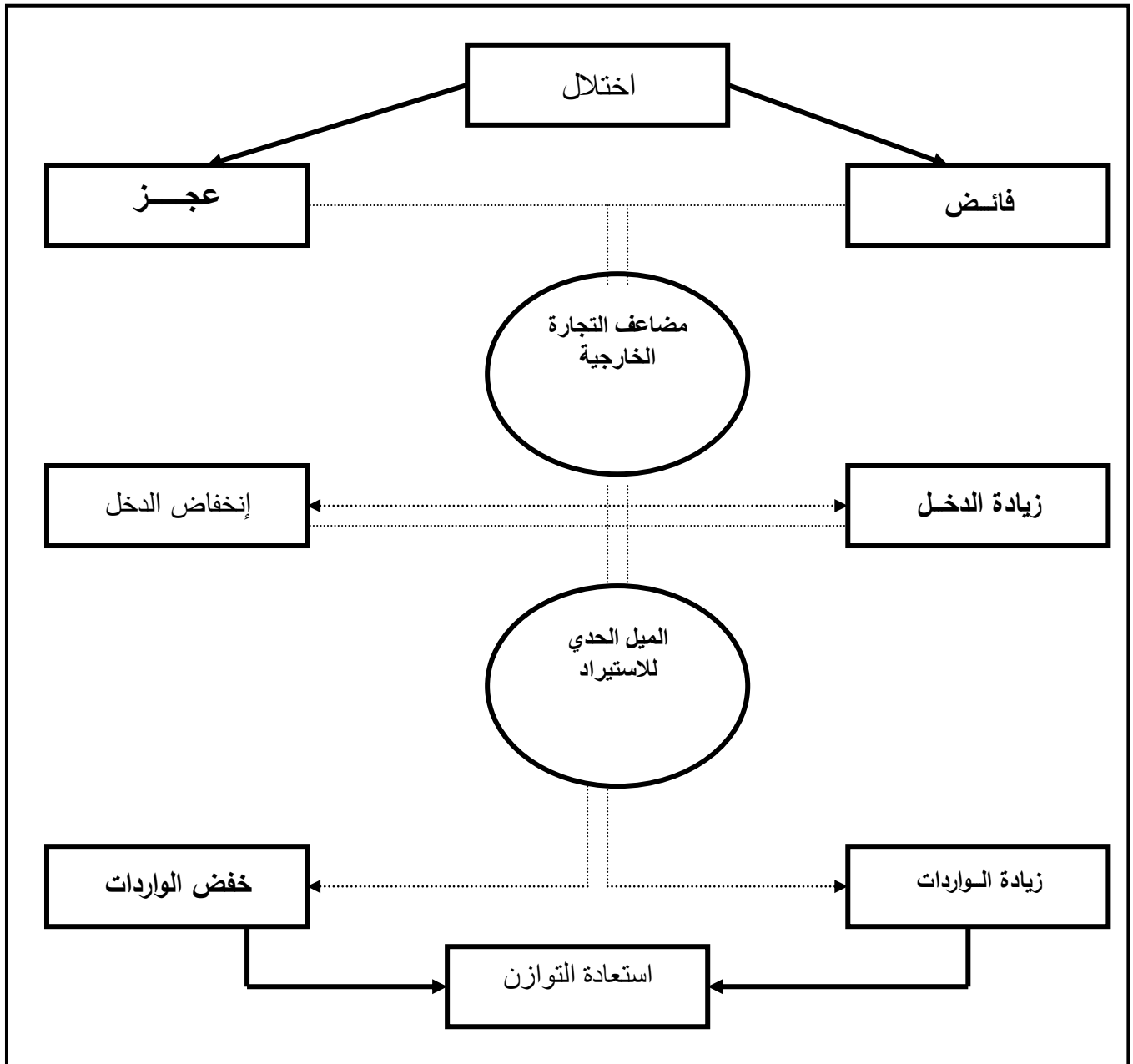
ففي حالة الفائض، لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فان الانفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد، وهو ما يؤدي الى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي الى زيادة الواردات بفضل أثر الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي يميل الفائض الى الزوال تدريجيا، أما في حالة العجز فان الانفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض، مما يؤدي الى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد، يؤدي الى انخفاض الواردات، وهكذا الميل العجز إلى الانخفاض ومنه العودة الى حالة التوازن ².

و يمكن تبين آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات حسب النظرية الكينزية بواسطة المخطط التالي :

1 - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص: 77.

2 - بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990 - 2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص: 48.

الشكل رقم (08) : مخطط لآلية إعادة التوازن في ظل النظرية الكينزية :



المصدر : بوروشة كريم، أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990- 2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص : 49.

الفرع الثاني : تقييم النظرية الكنزرية

- بالرغم من أن النظرية الكنزرية ساعدت على فهم الظواهر التي أهملتها النظرية الكلاسيكية إلا أنه لم يستطع تجاوز بعض الحدود التي كانت محل انتقادات، ومن بينها :
- تجاهل النظرية الكنزرية لتأثير الإختلال في ميزان المدفوعات على الرصيد النقدي للدولة، وذلك بالرغم من الآثار التي يتركه الإختلال على كمية النقود المتداولة : سعر الصرف، الأسعار الداخلية، إلى جانب ذلك لم يقدم مدخل الدخول التي تعتمد النظرية الكنزرية أي ضمانات من شأنها تحقيق التوازن بصورة تلقائية وكاملة.
 - كما أن هذه النظرية تتضمن وجود تناقض بين هدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهو نفس التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأسعار.¹
 - ومن جهة أخرى لم تأخذ هذه النظرية دور الأسعار كأحد العوامل الهامة في إعادة التوازن، بل إعتبروا الدور الذي تقوم به دورا ثانويا.
 - إقتصار المنهج في التطبيق العلمي، على الدول المتقدمة والصناعية ومعنى ذلك أنه لا ينطبق على الدول المتخلفة والدول قليلة التصنيع².
 - بالإضافة إلى ذلك اقتصر تفسير النظرية الكينزية على ظروف الإنكماش فقط، ولم تقدم أي تفسير فيما يخص ظروف الانتعاش حيث يقترب الواقع من حالة التشغيل الكامل.³

1 - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص: 122.

2 - محمود يونس، مرجع سابق، ص : 302.

3 - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص : 113.

المبحث الثالث : تخفيض قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من إختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة، بغرض تسوية هذه الإختلالات، وكثيرا ما تلجأ الدول الى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات، فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، حيث أن تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى إنخفاض أسعارها مقومة بوحدة النقد الأجنبي.

المطلب الأول : مفهوم تخفيض قيمة العملة وأهميته

يعتبر التخفيض في قيمة العملة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة إلى مستوى التوازن الحقيقي مع باقي العملات الخاصة القوية، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج فهو إجراء تتخذه دولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها بهدف تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات إنكماشية في الداخل وتخفيض مستوى العام للأسعار فيها.

الفرع الأول : مفهوم تخفيض قيمة العملة

تتمثل سياسة تخفيض قيمة العملة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي إرتفاع سعر الصرف، بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات والتخفيض من الآثار المرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية وكذا الهيكل الإقتصادي للبلد المعني.¹

و يقصد بتخفيض قيمة العملة أيضا أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة ويخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة كمصر مثلا أن يخفض سعر صرف الجنيه المصري بالدولارات، فبدلا من أن يساوي ثلاث جنيهات ونصف دولار واحد تصبح أربعة جنيهات تساوي دولار واحد.²

فعملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدة العملة الأجنبية التي تمثلها وحدة النقد الوطنية، أو هي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج، وهو إجراء إداري غالبا ما يتخذ تحت ظروف معينة وتعد هذه السياسة من أخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة والتي تهدف إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشأ

1 - عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص: 110.

2 - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ، ص : 143 ، 144.

نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة Dévaluation وبين إنخفاض قيمتها Dépréciation فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً يحدث التفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة معتمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت، ويمكن تحديد نسبة إنخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية :

نسبة إنخفاض العملة = (السعر الجديد للعملة - السعر القديم للعملة) / السعر القديم للعملة.¹

و كما سبق وأن ذكرنا فالتخفيض في قيمة العملة أو إنخفاضها كلاهما تدهور لقيمة العملة المحلية لكن لكل واحد طريقته وسنوجز أهم نقاط الاختلاف بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : الفرق بين تخفيض قيمة العملة وإنخفاض قيمتها :

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
هو عبارة عن عملية إرادية ومقصودة من قبل السلطات النقدية تحت ظغوط ظروف معينة ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	هو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية، ودون تدخل السلطات النقدية، وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية إختيار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية.	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن عرض في العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق.
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما قد يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية.
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار) .	يحدث في ظل إقتصاد حر، ينتج لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف لذي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة.
يكون في حدود معينة.	الإنخفاض لا يكون في حدود معينة.
يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة التقويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب.	يقابل الإنخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العملات أجنبية.
التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة) .

مؤقتة).	
التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي.	الإنخفاض يعني الرفع أو الإرتفاع في سعر الصرف الأجنبي.

المصدر _ : حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص: 109.

أما الأسباب التي تدعو إلى تخفيض قيمة العملة ما يلي :

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلا، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، وذلك بتخفيض قيمة العملة ما يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية¹.

- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية الى عملة أجنبية².

- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة، أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار ومنطقة الفرنك...الخ، فالتغير كحاصل في قيمة العملة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات³.

و يمكن أن تكون هناك أسباب أخرى للتخفيض تتمثل في تنمية الصناعات الوطنية، تخفيض الموارد، توزيع الدخل.

الفرع الثاني : أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض، ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، وبذلك يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الصادرات، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض

1 - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مراجع سابق، ص : 145.

2 - زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن و اختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص:22.

3 - صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-1010، ص : 14.

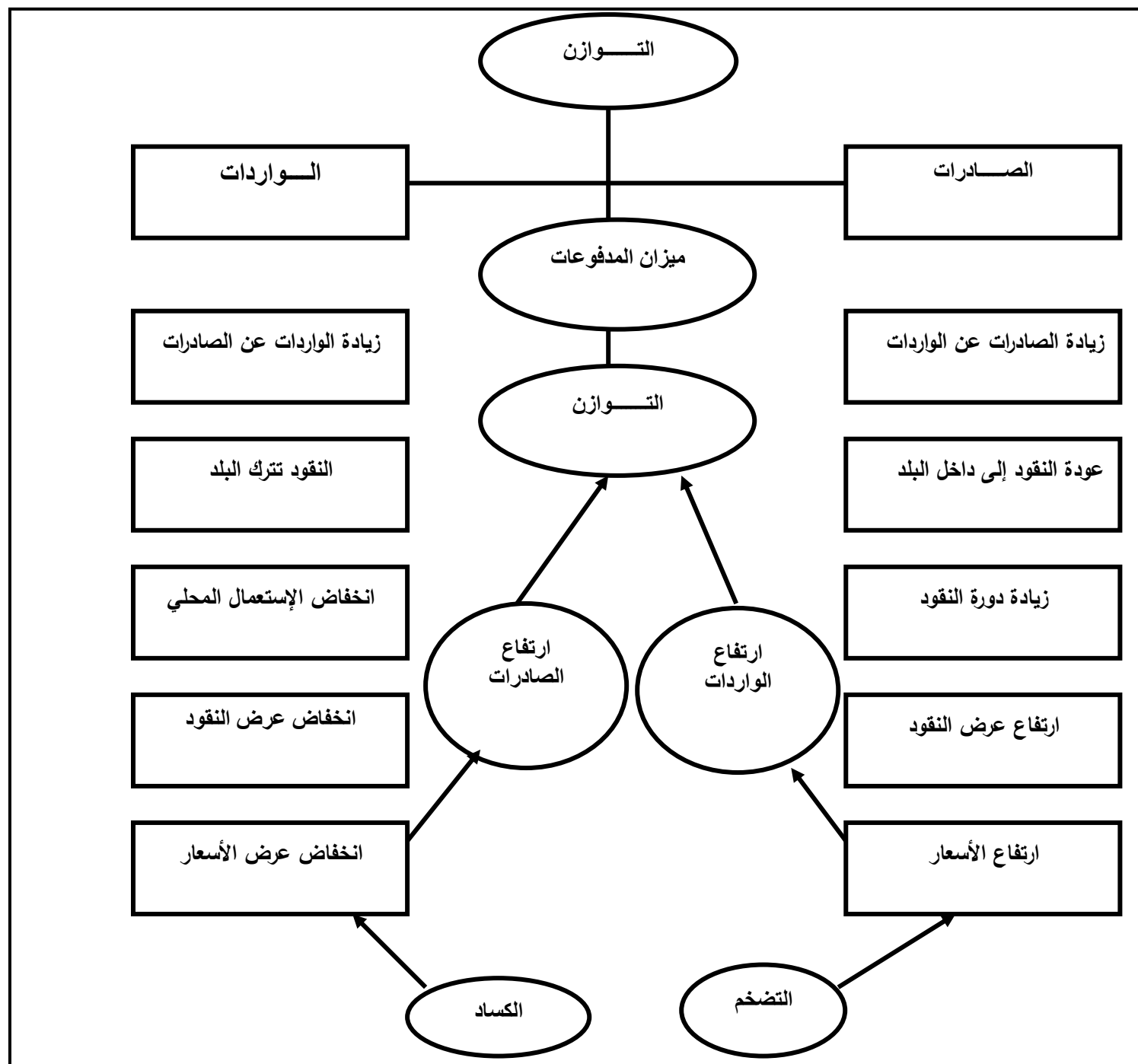
والطلب والتخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة غير المنظورة، الراجع إلى إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويجد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي بدوره يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال، بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيض عبئ مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.¹

المطلب الثاني : آليات تخفيض قيمة العملة وشروط نجاحها :

إن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية فإذا كان لدينا $1\$ = 10$ دج وخفضنا قيمة الدينار ب 20%، فسر الصرف الجديد يكون $1\$ = 12$ دج، كما أن هناك من يرى أن هذه السياسة تتيح فرص للدول لزيادة صادراتها وانخفاض وارداتها وهو ينعكس على تحسين موقف الميزان التجاري، حيث ينحصر التأثير الفوري للتخفيض في التغير على الأسعار النسبية فإذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها بنسبة 10% فهذا يعني ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 10% من العملة المحلية، أي كمية الصادرات ستزداد نتيجة هذا التخفيض، والشكل الموالي سيوضح هذه العملية :

1 - عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص : 49 .

الشكل رقم (09) : آلية تخفيض قيمة العملة.



المصدر : زاوية رشيدة، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، 2014-2015، ص : 25.

يمكن اعتبار إجراء تخفيض قيمة العملة من أهم خصائص النظام النقدي الدولي الحالي، حيث انه وأن كان يحقق بعض المزايا للدول التي تجريبه فإنه يلحق الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات النقدية

الدولية، لذلك إن نجاحها يتوقف على توافر شروط معينة تتمثل في درجة مرونة الصادرات والواردات، فإذا لم تؤد عملية التخفيض زيادة الطلب على الصادرات نتيجة لضعف مرونة الطلب عليها فإن عملية تخفيض قيمة العملة قد لا تأت بالنتائج المرجوة، بالإضافة إلى أنه إذا كانت مرونة الواردات ضعيفة فإن ارتفاع أسعارها قد لا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي تفشل عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وهذا يتوقف بشكل كبير على طبيعة السلع المصدرة والمستوردة، ومن الواضح أنه عندما يكون الاستيراد أكثر تكلفة فإن تخفيض العملة سوف يكون عاملاً يخفض من الطلب المحلي أيضاً، والمكون النهائي لسياسات ميزان المدفوعات يتطلب عملاً لتحسين تمويل عجز الحساب الجاري، حيث توجد علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة، فسعر الصرف يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن ذلك يحدث خللاً في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري، وذلك بسبب تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة، كما اعتبر الدكتور طاهر لطرش أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر، أي تخفيض أي عملة نقدية من شأنه أن يؤثر على القدرة الشرائية أمام ارتفاع حصة السلع المستوردة الموجهة للسوق الاستهلاكية، مؤكداً أن سياسة التخفيض من قيمة الدينار لا تكفي وحدها في الحد من سقف الواردات، لأن الحل الناجع يكمن في ترقية الإنتاج وتنويع الاقتصاد الوطني من أجل خلق الثروة حتى يتسنى التقليل من نسبة الواردات، وقال إن السلطات ترتقب من خلال التخفيض استعادة التوازن في ميزان المدفوعات¹.

المطلب الثالث : الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات

أخذت المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مساراً متوافقاً مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، فكان منهج المرونات متوافقاً مع النظرية الكلاسيكية وجاء منهج الاستيعاب من رحم الفكر الكينزي، وكان لابد للمنهج النقدي أن ينسجم مع طروحات النقديين من انصار مدرسة شيكاغو، وكلها كانت تسعى لإيجاد آلية مناسبة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الآثار المتوقعة لعملية التخفيض على ميزان المدفوعات من وجهة نظر منهج المرونات ومنهج الاستيعاب.

الفرع الأول : اثر تخفيض قيمة العملة من وجهة نظر المرونات.

ينسب الفضل الأول لبلورة وتأثير منهج المرونات نظرياً إلى (روبنسون) عام 1937 استجابة للحاجة النظرية في تكييف ميزان المدفوعات بموجب أسعار صرف أكثر مرونة، وكما هو الشأن المدرسة

1 - زاوية رشيدة، مرجع سابق، ص: 26.

الكلاسيكية التي تستخدم أدوات التحليل الجزئي فقد جاء منهج المرونات تطبيقاً مباشراً لتحقيق التوازن الجزئي لمارشال على أسواق منفصلة الصادرات والواردات، وعلى افتراض أن تحركات رأس المال هي مستثناة من التحليل، فإن فائض الواردات بالنسبة إلى قيمة الصادرات سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وهنا يمارس التخفيض في سعر الصرف دوراً في تغيير سعر الصادرات والواردات بحيث يتم زيادة عرض الصادرات والواردات وتقليل الطلب على الواردات.¹

و يهدف منهج المرونات إلى الإجابة على التساؤل التالي:²

متى يؤدي إعادة تقويم عملة دولة ما، في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو تخفيض قيمة العملة في ظل نظام سعر الصرف المرن إلى تحسين موقف ميزان المعاملات الجارية لهذه الدولة في الأجل الطويل؟

و الإجابة هي : إذا تحقق شرط مارشال ليرنر والقائل إن تخفيض قيمة عملة دولة ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد، فطبقاً للنظرية الاقتصادية تعرف مرونة الطلب على الواردات من قبل المحليين لسعر الصرف بأنها التغير النسبي في الكمية المطلوبة من الواردات على التغير النسبي لسعر الصرف.

فإذا كان الطلب على الواردات غير مرناً (يحدث هذا في الأجل القصير) معنى ذلك أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة سيكون أقل من التغير النسبي في سعر الصرف، أما إذا كان الطلب على الواردات مرناً (وهذا يحدث في الأجل الطويل) معنى ذلك أن التغير النسبي في سعر الصرف سيكون أقل من التغير النسبي في الكمية المطلوبة من قبل الأجانب سيكون أقل من التغير النسبي في سعر الصرف، ومن ثم سيفوق أثر السعر أثر الكمية، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض قيمة المتحصلات للصادرات وتدهور ميزان المدفوعات، أما إذا كان الطلب على الصادرات مرناً (يحدد في الأجل الطويل) فإن أثر الكمية سوف يفوق أثر السعر، وهذا الوضع يترتب عليه انخفاض المدفوعات النقدية للواردات وتحسين موقف ميزان المدفوعات.

1-دالة مارشال الخطية:³ إن شرط مارشال هو في الواقع حالة خاصة لمطلب أكثر عمومية متمثلة في إحداث تحسين في الميزان التجاري المتولد عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة هذا الهدف (تحسين

1 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص: 70.

2 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 152.

3 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص: 72 ، 73 .

الميزان لتجاري) لغرض ابتغائه يشترط مارشال ضمان تحقق شرط أساسي متمثل في أن مجموع مرونتي الصادرات والواردات تتجاوز الواحد صحيح أي ان :

$$\text{مرونة الصادرات} + \text{مرونة الواردات} = \text{أكبر من الواحد } (y^*+y>1)$$

فإذا افترضنا للتبسيط أن موازين التجارة في الخدمات ودخول الاستثمار والتحويلات من جانب واحد تساوي الصفر، فإن ميزان التجارة سوف يعادل الميزان الجاري، ومن ثم فإن شرط مارشال ليرنر يقرران تخفيض أو انخفاض قيمة العملة لدولة ما يؤدي الى تحسين موقف ميزان التجارة أي ان :
 $y^*+y>1$

و يمكن التعبير رياضيا عن علاقة مرونتي الصادرات والواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة التالية :

$$\Delta Bf = vf \times \frac{e \times \eta_x - 1}{ex + \eta_x} + vfm \frac{\eta_m(em + 1)}{\eta_m + em} > 0$$

بحيث أن :

ΔBf : التغير في الميزان التجاري

vf_x : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الاجنبية

vfm : قيمة الواردات مقومة بالعملة الاجنبية

ex : مرونة عرض الصادرات لمحلية

em : مرونة عرض الواردات الأجنبية

η_x : مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات

η_m : مرونة الطلب الأجنبي على الواردات

توضح العلاقة الرياضية المشار إليها أن المرونتات تمثل الحلقات الرئيسية التي تحكم آلية تخفيض سعر صرف العملة وأثرها في الميزان التجاري وفقا لافتراضات حالة مارشال ليرنر.

2-تقييم منهج المرونتات:¹ حيث أن منهج المرونتات قد لا يؤدي إلى الأهداف المرجوة منها وذلك للأسباب التالية :

1 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص :155.

أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات، وتعتمد آثار تخفيض قيمة العملة على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص)، أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كانت في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكيف لميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: اثر تخفيض قيمة العملة من منظور منهج الاستيعاب

تعد البيئة الفكرية الكينزية الرحم الذي نضج وتبلور فيه منهج استيعاب الدخل،¹ بحيث يعتمد منهج الاستيعاب على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول واثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ويطلق عليه أيضا تحويل الإنفاق، ويتلخص هذا المنهج في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف، بحيث أن المنهج يفترض أن الأسعار ثابتة في كل المتغيرات تكون بدلالة حقيقية.²

ووفقا لمفهوم الاستيعاب (الامتصاص) يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية (أو الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين (فيما عدا السلطات النقدية)، وبمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي، والإنفاق القومي لاقتصاد ما، ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الامتصاص أو الاستيعاب بين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الإنتاج، وبهذا المفهوم فالعجز في الميزان يعني أن الإنفاق القومي يزيد عن الدخل القومي، والعكس صحيح في حالة الفائض، أي أن الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي.³ ومن ثم فإن الاستيعاب المحلي والذي سنرمز له بالرمز A يمكن تمثيله بالمتطابقة التالية⁴:

$$A = C + I + G + IM$$

حيث أن : C : الإنفاق الاستهلاكي، I: يمثل الإنفاق الاستثماري، G: يمثل الإنفاق الحكومي، IM: تمثل الإنفاق على الواردات.

و حيث أن الدخل القومي Y يساوي : $Y = C + I + G + X$ حيث : X الصادرات.

1 - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص : 88.

2 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص : 149 .

3 - هجيرة عدنان زكي، الإقتصاد الدولي، دار الفكر، دمشق 2008، ص، ص : 278، 279 .

4 - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص : 138.

و لأنه من الناحية التاريخية قد تم تطوير منهج الاستيعاب خلال فترة اتفاقية برتين وودز عام 1947 حيث كانت التدفقات الرأسمالية بين الدول غير هامة فإن تدفقات التجارة كانت تمثل المحدد

الأساس للميزان التجاري CA ومن ثم فان : $CA = X - IM$

و على سبيل المثال إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات $x > m$ فان الدولة سوف تحقق فائضا في ميزان المدفوعات، وطبقا لمنهج الاستيعاب فان ميزان المعاملات الجارية يتحدد بالفرق بين الدخل

$$Y - A = (C + I + G + X) - (C + I + G + IM) = X - IM$$

$$Y - A = CA$$

و باستخدام المنهج يمكن المساعدة في فهم وتقييم الأداء الخارجي للاقتصاد وأثناء فترات الانكماش والتوسع، ومن ثم إذا كان الاقتصاد يمر بحالة انكماش هل من الضروري أن يتحسن الميزان الجاري وتحسن قيمة عملتها ؟ هل من الضروري أن يحدث العكس في حالة التوسع ؟

ففي حالة التوسع يزداد الدخل الحقيقي ومن ثم يزيد الإنفاق أو الاستيعاب، وتتوقف النتيجة المتمثلة في تحسين أو تدهور الميزان الجاري على التغيرات النسبية في المتغيرين :

فإذا زاد الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تحسن في الميزان التجاري

$$\Delta y > \Delta a \quad \Delta ca > 0 \quad \text{أو} :$$

و إذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أبطأ من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تدهور في الميزان الجاري

$$\Delta y < \Delta a \quad \Delta ca < 0 \quad \text{أو} :$$

و من ثم يقوم هذا المنهج على أن الاختلال في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الاستخدام والنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخل الموزعة، و سترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فتزيد الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان، ويحدث العكس في حال وجود عجز في الميزان.¹

تقييم منهج الاستيعاب

يلاحظ أن منهج الاستيعاب لا يهتم بمعالجة العجز الإجمالي في ميزان المدفوعات، بل يركز على عجز الحساب الجاري فقط مهما حساب رأس المال، ويفترض بالضرورة إن التحسن في الحساب الجاري

1 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص، ص : 149، 151 .

ينجم عن تحسن في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن منهج الاستيعاب يركز على العوامل المؤثرة في الحساب الجاري نتيجة التغيرات المباشرة والمؤثرة في الدخل والإنفاق الكلي، وهذا يعني أن المنهج غير قادر على تحديد وتقدير التغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في معدلات الأسعار والصرف، ويهمل دور النقود في التحليل.¹

من أهم المآخذ على منهج الاستيعاب كذلك:²

- أنه يتجاهل تأثيرات ظاهرة الاختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل مثل :
- تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية.
- تغيرات مستوى أسعار الفائدة المحلية مقارنة وبالمستويات العالمية لها.
- مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد، كما يعطي هذا المنهج العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن مع انه لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل المحلي إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.
- إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- يعتمد على التحليل الساكن إذ بغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

الفرع الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة من منظور المنهج النقدي

إن الأساس النظري للمنهج النقدي هو التأكيد على النظر إلى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية، وأن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد، وعلى هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات تكييفات بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود، وأن المنهج الحديث (النقدي) لميزان المدفوعات هو مماثل لمنهج الاستيعاب ولكنه يتوسع ليقدم تفسيراً عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلا من الاختصار على الحساب الجاري كما هو منهج الاستيعاب هذا التوسع يسمح على أن لا يعامل ميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والخدمات والطلب على النقود التي تمثل عملة محلية للبلد، وعلى هذا الأساس يركز المنهج النقدي دون غيره من المناهج الأخرى على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد داخل الاقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق للتبادل التجاري.³

1 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص: 101.

2 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 156.

3 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص: 105.

و لفهم كيفية استخدام المنهج النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات يجب التعرف على وجهة نظر النقديين في اثر التوسع النقدي في حالة الاقتصاد المغلق وحالة الاقتصاد المفتوح والتطورات التي لحقت بهذا الإطار على النحو التالي:¹

أولاً: أثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المغلق

يؤدي التوسع النقدي أي زيادة المعروض النقدي إلى الآثار التالية :

- 1- وجود فائض في كمية الأرصدة النقدية التي في حوزة القطاع الخاص.
- 2 - زيادة الإنفاق على السلع المحلية.
- 3- ولكن إذا كان الناتج عند مستوى التوظيف الكامل فان زيادة الإنفاق سوف تؤدي إلى فائض طلب في سوق السلع وارتفاع الأسعار.
- 4- زيادة الأسعار مما يؤدي إلى تخفيض الحيازات النقدية الحقيقية حتى يتم تخفيض الزيادة في الإنفاق عن الناتج.

ثانياً : اثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المفتوح ودولة صغيرة

تؤدي زيادة لمعروض إلى الآثار التالية :

- 1-وجود فائض في حيازة النقود لدى القطاع الخاص.
- 2-زيادة الانفاق على السلع المحلية والمستوردة.
- 3-يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى تخفيض المعروض النقدي تدريجياً إلى أن تعود كمية النقود المحازة إلى مستواها الأول.

ثالثاً: العلاقات الأساسية للنموذج

-الطلب على النقود الاسمية Md عبارة عن نسبة التفضيل النقدي K مضروبة في الدخل PY أو Md = KPY .

- المعروض النقدي M عبارة عن مجموع الائتمان المحلي d والاحتياطيات الاجنبية η أو :

$$M = d + \eta$$

- الإنفاق المحلي en عبارة عن الفرق بين الدخل المحلي PY والادخار المرغوب والأخير عبارة عن معدل تراكم للأرصدة النقدية المحازة H أو :

- معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة H عبارة عن الفرق بين النقود المطلوبة M d والنقود المعروضة

$$H = h(Md - m) \dots (1)$$

و من (1) نجد : $H = h(KPY - m)$

و في ظل افتراض التوظيف الكامل فان : $H = h \dots (2)$

1 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص، ص : 149، 153.

- حيث أن ميزان المعاملات الرأسمالية يساوي الصفر فإن فائض ميزان التجارة يساوي : فائض ميزان المدفوعات B وان B عبارة عن الدخل PY ناقص الإنفاق المحلي EN أو :
ومن (2) $H = PY - EN$.

فان فائض ميزان المدفوعات = النقود المحازة.

- في غياب صافي الأصول المحلية فان التغير في المعروض النقدي يعادل التغير في الاحتياطات
 $\Delta m = \Delta r = \eta = b$

- قانون السعر الواحد : والذي يقر بان معدل الصرف بين عمليتي e يجب أن يعادل نسبة الأسعار في الدولتين لسلعة معينة من السلع P^n / P أو : $P = eP^n$

مما تقدم يلاحظ أن الاختلال النقدي في الاقتصاد يحدث إذا تغير الطلب على النقود أو تغيرت كمية النقود المعروضة داخل الاقتصاد بحيث لا يصبح الطلب على النقود مساوي للمعروض منها وبالتالي فإن كل ما يؤثر في جانبي الطلب والعرض في سوق النقد يصبح مسؤولاً عن إحداث الاختلال فيه ،و يشمل هذه المؤثرات الأسعار، معدلات الفائدة، التوقعات التضخمية، النمو الاقتصادي (التغيرات في الناتج القومي)، السياسة الائتمانية، درجة الانفتاح الاقتصادي.¹

رابعاً: تقييم المنهج النقدي²

لقد واجه المدخل النقدي لميزان المدفوعات انتقادات عدة وذلك لتركيزه على منهجية تحليل ظاهرة مشاكل وحلول ميزان المدفوعات عن طريق استخدام أدوات النظرية النقدية وبالتالي فان هذه المنهجية قد يعيبها بعض القصور في التركيز بدرجة كبيرة على هذا النوع من التحليل النقدي فالاختلال في ميزان المدفوعات لا يمكن تفسيره كظاهرة نقدية وسببية تتعلق بشكلية الموازنة بين الفائض في العرض والطلب على النقود في السوق.

- إذا كان الافتراض الأساسي للدخل النقدي يعكس استقرار الطلب على النقود، فان هذا يعني عدم كفاية التنبؤ بالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وذلك من ناحية التغيرات في عرض النقود.

- لا يوجد ما يضمن دائماً العلاقة القوية بين التغيرات في عرض النقود المحلي ومستوى الاحتياطات الأجنبية.

- هنالك بعض علامات الاستفهام الهامة فيما يخص الافتراض الأساسي للمدخل النقدي والذي يشير إلى عدم إمكانية التعقيم من قبل السلطات النقدية ذلك في حالة تأثير التغيرات في الاحتياطات العالمية على النقود المحلية.

1 - نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص: 106.

2 - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص : 154 .

كما أن هذا الافتراض قد لا يكون صحيحا وذلك في حالة سماح السلطات النقدية ببيع وشراء السندات الحكومية في عمليات السوق المفتوح والذي يؤدي إلى تحييد تأثير الاحتياطات العالمية على عرض النقود المحلية وبالتالي يمكن معالجة العجز في ميزان المدفوعات والناجم من الزيادة في عرض النقود، عن طريق البترول بالاحتياطات أو عن طريق تخفيض عرض النقود حيث من الممكن أيضا أن تنخفض الاحتياطات وتبقى الزيادة في عرض النقود كما هي عليها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم يتضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يظهر من خلال المعاملات والتبادلات الاقتصادية بين الدول وتتمثل هذه الاختلالات في صورة فائض وصورة عجز ،و تلجأ الدولة لمعالجة هذا الاختلال من خلال عدة أساليب من بينها سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتصحيح العجز بميزان المدفوعات، حيث تم في هذا الفصل الإشارة إلى العلاقة بين ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة من خلال ما تؤديه هذه الأخيرة كسياسة تصدرها السلطة النقدية في التحكم بسعر صرف العملة الوطنية قصد إحداث توازن في ميزان المدفوعات، فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية وفي نفس الوقت أكثر خطورة، لان الدولة تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة من المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، إضافة إلى ضرورة توافر شروط معينة لنجاح هذه العملية.

الفصل الثالث

دراسة نظائية لأثر تخفيض

الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري

تمهيد :

شهد الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينيات من القرن 20 تحولات هامة أدت به إلى التدهور التدريجي، نتيجة للأزمات الاقتصادية المتتالية التي عرفت بها البلاد وكذا الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية سنة 1986، أدى ذلك إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية وارتفعت خدمة الدين وكانت الميزانية في حالة عجز وكذلك الميزان التجاري، وفي ظل هذه الظروف الصعبة توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وعقدت مجموعة من الاتفاقيات في إطار سياسة التعديل الهيكلي، والإصلاحات التي قامت بها الجزائر مست نظام الصرف حيث في نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 21% بالنسبة للدولار، كما تم تخفيض الدينار للمرة الثانية سنة 1994.

وبما أن الميزان التجاري يمثل أهم البنود في ميزان المدفوعات، والعنصر الأكثر تأثرا بالتخفيض في قيمة العملة، فقد ركزنا في دراستنا على دراسة وتحليل أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

المبحث الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990، ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقا طالما كان خاضعا للرقابة حيث أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعملة الصعبة ليس لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجيا عن الواقع الاقتصادي، حيث أدت هذه الوضعية إلى إتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق.

المطلب الأول: نظام الصرف وتسعير الدينار الجزائري

إن نظام الصرف الذي باشرته الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية تحديد قيمة الدينار الجزائري وربطه بسلة من العملات بعد انهيار النظام النقدي الدولي، والعجز الذي وصلت إليه في القطاع الحقيقي من إحلال الواردات وتحسين الصادرات، كان لابد للجزائر أن تبحث عن حلول بديلة لتدارك الهفوات والعجز لا سيما في ميزان المدفوعات، لذا فقد مرت أنظمة الصرف وتسعير الدينار الجزائري بعدة مراحل يمكن تلخيصها في :

الفرع الأول : نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

أنشأ الدينار الجزائري في أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 18 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الجزائري الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان النظام النقدي الدولي مسيرا باتفاقية بريتن وودز، والجزائر بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدار ثابتا من الذهب وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي¹.

واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي في الفترة (أوت 1969 - ديسمبر 1973) ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا قيمة الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة

1 - Boucheta yahyia , Etude des facteurs d"terminant du taux de change du dinar Algérien ,Thèse pour l'obtention de doctorat ES-Sciences en sciences économiques option , Finance ,Université Aboubakr belkaid .Tlemcen Alger ,2013-2014, P.P74.

بانهيار نظام برتين وودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار.¹

الفرع الثاني : نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987)

خلال هذه الفترة تم تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة مع سلة من العملات الأجنبية مكونة من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي، وذلك حسب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، ثم يتم حساب المتوسط المرجع بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، وبعد ذلك يتم حساب سعر الصرف لكلتا العملتين وحسب وزن كل عملة في السلة، وبعد ذلك يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، حيث يتم حساب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف

$$\text{EUR/DA} = \frac{\text{S/DA}}{\text{S/EUR}} \quad . \quad \text{المتقاطعة لتأخذ على سبيل المثال الأور الأوروبي}$$

وبهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.² والجدول التالي يبين لنا قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسلة من العملات الأجنبية.

1 - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص، ص : 154، 155.

2 - محمود حميدات، نفس مرجع سابق، ص : 158.

الجدول رقم (05) : تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسلة من العملات الأجنبية (1975-1988).

الوحدة دج/العملة الأجنبية

البلد	العملة	1975	1978	1980	1982	1984	1986
النمسا	ATS	22.3700	28.4400	28.6038	27.4832	23.5171	34.8293
بلجيكا	BEF	10.5265	13.1656	12.6119	9.9202	8.2260	15.3107
كندا	SAD	4.0810	3.3082	3.3374	3.7689	3.8755	3.5451
سويسرا	SHF	156.7400	233.6989	224.0690	223.9886	200.3017	292.3343
ألمانيا	DEM	157.5450	208.3228	202.9024	193.1591	165.1364	243.0778
الدنمارك	DKK	67.2350	74.7672	66.2024	55.0250	46.0965	64.8856
اسبانيا	ESP	8.4500	7.1600	9.3598	7.5973	0.5422	3.6296
فرنسا	FRE	153.8100	192.2078	186.9286	175.2091	2.6831	0.7465
بريطانيا	GBP	74.3750	76.7878	77.42.86	66.9182	146.3415	7.0151
ايطاليا	ITR	93.7950	89.4339	90.76	64.3045	51.1372	3.5347
الكويت	KWD	4.1234	3.9033	3.9885	4.6553	57.8695	16.6165
النرويج	NOK						1.3023
الدولار الامريكي	USD	3.949	3.9659	3.8375	4.5921	4.9835	4.8874
اليابان	YENS						3.0135

المصدر : بنك الجزائر

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات، فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة مما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية وهذا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة والجدول الموالي يبين تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).

الجدول رقم (06) : تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988)

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الصرف دج/\$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.85	4.85	5.91

المصدر : إحصائيات FMI

ويوضح الجدول رقم (06) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974 . 1988) ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار، وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف، والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي وذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات، إلى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الإجمالية للواردات، وكذا القيود المفروضة على الصادرات.

الفرع الثالث : التفسير الآلي لسعر الصرف 1987 إلى 1994

تزامنا مع أزمة 1986 والانخفاض الحاد لأسعار البترول وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، خاصة وأنه يعتبر المورد الأول والرئيسي للجزائر من مداخلها من العملة الصعبة،¹ وكذا تضخيم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، وخاصة في ميزان المدفوعات، كما ساهمت الاختلالات السياسية الاقتصادية العالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وخصوصا على الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 والتي أعطت عهد جديد لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي، وبين هذا الوضع بوضوح أنه لا يمكن اعتبار هذا المشكل ظرفيا بقدر ما هو هيكلي، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفقا للوضعية الجديدة مما استوجب إجراء إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، ويتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك لن يتحقق إلا باستعادة الدينار لقيمتة الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية

1 - كريم النشاشيبي آخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، سنة 1998، ص:54.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

والمالية الكلية على هذين المستويين، ولذلك كان لابد أن تتسع دائرة الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار في الداخل والخارج مع بقاء الهدف النهائي و قابلية الدينار الجزائري للتحويل.¹ وقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطريقة التالية :

أولا : الانزلاق التدريجي

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، ثم العمل به طيلة الفترة الممتدة في نهاية 1987 إلى بداية 1991، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة، والجدول التالي يبين المراحل التي مر بها انزلاق الدينار تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى غاية 1991.

الجدول رقم (07) : الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري من 1987 إلى 1991:

الوحدة دج/\$

السنة	1987	1989	1990	1991
القيمة	4.9	5.91	10	17.7

Source : **banque d'Algérie évolution économique et monétaire en Algérie** , rappor 2001 , juillet 200, p : 9

وخلال هذه الفترة انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991، استقر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة ستة أشهر الموالية ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % بتاريخ 30 سبتمبر 1991.²

ثانيا: التخفيض الصريح

أرغمت السلطات العامة انتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار ب7.3% في مارس 1994 ثم 40.17% في أبريل من نفس السنة بعد أن بدأت الجزائر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1994 (بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك إلى غاية 1998 الذي كان فيه تعديل سعر الصرف من أهم الإجراءات المتخذة وذلك من أجل البحث عن التوازنات الخارجية)، على ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار للدولار، كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة لتحديد سعر

1 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات السياسية النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 218 .

2 - سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات الواقع، مجلة الباحث، ع 09، 2011، ص، ص : 65، 66.

صرف الدينار مفادها أن يسمح مجلس النقد والقرض بانزلاق الدينار إلى 40 دينار للدولار، وتم الاعتماد على هذه الطريقة في بداية الثلث الأخير من سنة 1994 إلى أواخر سنة 1995.

الفرع الرابع : مرحلة تطور نظام التمويل المدار ما بعد 1994

بداية من أواخر عام 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لتحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فئتين :

أولا : نظام جلسات التثبيت

بداية من 01 أكتوبر 1994 تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا، ولكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفقا ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني.¹

تعتبر مرحلة جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق الصرف مابين البنوك ذلك أن العملات غير قابلة للتحويل إذ لا يمكن أن تكون موضوع سوق حقيقية وأسعارها تتحدد من طرف البنك المركزي، وتهدف إلى تحديد سعر الصرف التوازني عن طريق المناقصة بموجب التعليم رقم 61. 94 الصادرة في 28 سبتمبر 1994، على هذا الأساس فإن تحويل الدينار الجزائري ولو جزئيا يتطلب نظام يتحدد بموجبه السعر وفق قوى العرض والطلب الأمر الذي يسمح بالارتفاع التدريجي لحجم المبادلات الخارجية وعليه فقد بادر البنك المركزي بتاريخ 1994/10/01 إلى تنظيم جلسات أسبوعية هدفها تحديد سعر صرف الدينار في إطار مرحلة انتقالية بغية الوصول إلى سوق بينية،² على أن يسمح هذا النظام بما يلي:³

- تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة.
- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.

1 - بوبري محمد أمين، ميررات دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، ع 07، 2010، ص 37، 36.

2 - بيمينه درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2010-2011، ص: 139.

3 - عبد الرزاق بن زاوي، مرجع سابق، ص: 145 .

- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.
- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي.
- تحسين مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

ثانيا: سوق الصرف البيئية

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغير تدريجي وفقا لقواعد العرض والطلب بداية من أواخر سنة 1994، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974، حيث اعتبرت الجزائر هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية بداية من 1/10/1994، التي تم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة من بنك الجزائر، ثم يقوم المتدخلون في سوق الصرف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، وقصد تعزيز موارد البنك لمواجهة متطلبات هذا النظام أصبحت مداخل الصادرات النفطية من سوناطراك تتحول إلى بنك الجزائر بداية من أكتوبر 1994، كما أزيلت جميع الضوابط على عمليات الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل، وأصبحت البنوك تمتلك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة، كما أصدر بنك الجزائر في 23/12/1995 لائحة رقم 08/95 تدعو فيها إلى بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى بسوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية الذي انطلق نشاطه رسميا في 2/2/1996¹.

ويظهر سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من الفترة 2002 إلى 2011 في الجدول التالي:
الجدول رقم (08) : تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو (دج/\$ - دج/€)

السنوات/ العملة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدولار الأمريكي	79.8	77.32	74.61	73.37	72.15	69.36	64.56	72.64	74.70	72.85
الأورو	83.45	91.26	98.95	87.01	93.75	94.99	94.86	101.29	99.19	101.21

المصدر: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، 2008.

1 - بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق العلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006/12/05/4، ص: 7.

حيث قام البنك المركزي في جانفي 2003 بتخفيض الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11%، وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 17.15%، وفي عام 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.37 87.01 بالنسبة للأور. وفي سنة 2006 انخفض إلى 72.15 بالنسبة للدولار و 73.75 بالنسبة للأور، وواصل الانخفاض بالنسبة للدولار إلى 65.56 في نهاية 2008، أما الأورو فقد ارتفع إلى 94.86 في هذه الفترة، ثم ارتفع بعد ذلك إلى 72.85 بالنسبة للدولار و 101.21 بالنسبة للأورو.¹

الفرع الخامس : تطورات سعر الصرف الحالية

ست سنوات بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لسنة 2008 عرفت الأسواق المالية تقلبات مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي الصعبة وهي في مرحلة انتقالية، بعد الحركات الواسعة في أسعار الصرف العملات الصعبة الرئيسية (الدولار الأمريكي الأورو والين والجنيه الإسترليني)، خلال التسعة أشهر الأخيرة من سنة 2012 اشتدت حدة هذه التقلبات ، كما امتدت أسعار الصرف عبر العالم مؤثرة خصوصا على بعض الاقتصاديات الناشئة والنامية والتي سجلت خروجاً لرؤوس الأموال، حيث أثرت عودة التقلبات في سوق الصرف العالمية خلال السداسي الثاني لسنة 2014، المرفقة بانخفاض شديد لأسعار البترول، سلبا على عملات عدة دول ناشئة بما فيها تلك المصدرة للنفط.

وفيما يخص العملة الوطنية، استقر متوسط سعر صرف الدينار الجزائري السنوي مقابل الدولار الأمريكي إلى 80.56 دينار جزائري لواحد دولار في 2014 مقابل 79.38 دينار جزائري لواحد دولار في 2013، أي ما يعادل انخفاضا قدره 1.49% بينما ازداد متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي ب 0.14% خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2014، ويرجع هذا إلى الانخفاض المتوسط الثلاثي للدينار الجزائري ب 6.08% خلال الثلاثي الأخير لسنة 2014.

ويعتبر هذا انخفاض طفيفا بالمعدل السنوي مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بعملات بعض الدول الناشئة، الدولار الأمريكي ازداد بشكل محسوس مقابل عملات الدول الناشئة، لاسيما تلك المصدرة للمواد الأساسية، بالتوازي فقد متوسط سعر الدينار السنوي مقابل الأور 1.39% من قيمته في 2014 مقارنة بسنة 2013، منتقلا من 105.4374 دينار جزائري لواحد أورفي 2013 إلى 106.9064 دينار جزائري لواحد أورفي 2014، بعد أن فقد 2.78% من قيمته خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2014، وبالتالي

1 - عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص، ص : 74، 75 .

عرف الدينار الجزائري ارتفاعا طفيفا في قيمته مقابل الأورو خلال الثلاثي الأخير مقارنة بالثلاثي الثالث، في حين ارتفعت قيمته ب 2.5 % مقارنة بالثلاثي الأخير لسنة 2013.

رغم أثر الصدمة الخارجية في الثلاثي الرابع لسنة 2014، إلا أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار عرف ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2013، في وضع تميز بانخفاض شديد لعملات البلدان الشركاء مقابل الدولار الأمريكي، وعليه ورغم تفاقم عجز ميزان المدفوعات خلال الثلاثي الرابع مقارنة بالسداسي الأول، يبقى مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يفوق مستواه التوازني المحدد وفقا لأساسيات الاقتصاد إجمالا، يتميز تطور أسعار الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي بمرونة خلال السنة قيد الدراسة في وضع يتميز بارتفاع كبير في قيمة الدولار الأمريكي وتقلبات في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية، تعد مرونة أسعار صرف الدينار عنصرا مهما في سير سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر كما هو الحال في الاقتصاديات الناشئة ذات نظام صرف معوم، عانقا للمتعاملين الذين ينشطون في التجارة الخارجية، خصوصا كمستوردين نظرا للأجل الجد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما فيها واردات مواد التجهيز، فإن خطر الصرف يبدو منخفضا نسبيا، إذ أن المدفوعات الخارجية تتم شبه نقدا، إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات بالأورو تشكل أقل من النصف (41%) من الفاتورة الكلية لواردات الجزائر ويتم تسوية النصف الآخر بالدولار أساسا.¹

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل بمعرفة سعر الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقت تاريخ الاستقلال، بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبطة بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي يتطلب التحلي عن النظام المتبع في الجزائر، أي نظام الصرف الثابت والمرتبط بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار المرتبط بالدولار، نظرا لأن معظم صادرات الجزائر أي حوالي 97% تقيم بالدولار ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعالمي العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.²

1 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي النقدي الجزائري، أكتوبر 2015، ص: 76، 78.

2 - شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، ع 05، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، تلمسان، 2011، ص: 124.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف

بعدما تطرقنا لنظام الصرف في الجزائر سوف نتطرق لكيفية الرقابة عليه ودواعي هذه الرقابة، حيث بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963.

الفرع الأول : نظام الرقابة على الصرف قبل صدور قانون النقد والقرض 90 - 10

أولاً : مفهوم الرقابة على الصرف

ويقصد بالرقابة على الصرف تحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية واجتتاب تدهور العملة الوطنية لأنها تمارس عادة هذه الرقابة على الصرف عندما يكون البلد يعاني من مشاكل اقتصادية عويصة وبالتالي مداخله من العملة الصعبة التي تغطي احتياجاته، ولأجل هذا يضع البلد تنظيمًا شاملاً يحاول من خلاله تخصيص وتوزيع الموارد من المدفوعات الخارجية حسب الأولويات وهذا ما عملت به الجزائر منذ الاستقلال تفادياً لهروب رؤوس الأموال واستعمال عقلاني للعملة الصعبة القليلة المتوفرة لتطوير الاقتصاد الوطني.¹

-ويقصد بها كذلك رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، وكذلك التحكم في الواردات حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف.²

الفرع الثاني : تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

لقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل التالية:

أولاً : مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963 - 1970)

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية أوسع لمختلف دول العالم وتنشيط التجارة الخارجية، ومن أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه المرحلة ما يلي:³

1- نظام الحصص: يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة لنظام الحصص المقررة لها، والحصول على ترخيص مسبق من طرف وزارة المالية من أجل

1 - تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي النقدي للجزائر، 2006 .

2 - سي محمد فايزة، إختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974 - 2012)، مذكرة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص : 100.

3 - بن بوزيان محمد آخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المانجمنت، ع1، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002، ص : 216.

حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية.

2- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.

3- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

ثانيا : مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على الاقتصاد، حيث شهدت إنشاء مكتفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي.

كما تميزت هذه الفترة بفرض قيود على التجارة الخارجية خاصة على الاستيراد، حيث تم وضع ترخيص إجمالي للمستوردات، كما تمت إدارة ومراقبة كل العمليات التجارية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى التخلي عن العمل بالنصوص التي تربط الجزائر بفرنسا، ومن بين القيود التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات الأجنبية والأسس المالية لقانون الاستثمار وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.¹

ثالثا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

في هذه الفترة تم المصادقة على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وذلك عبر قانون رقم 78 / 2 بتاريخ 11 فبراير 1978 الذي منح التوكل إلى الشركات الوطنية والدواوين، كما عرفت هذه الفترة صدور عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تمثلت في توجيه العلاقات بين الشركات الوطنية والمؤسسات الأجنبية، التمويل والاقتراض الخارجي وكذا تكريس احتكار الدولة للتجارة الخارجية بموجب القانون.

كما تم خضوع السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار للترخيص المسبق للتصدير وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم، ومن المعلوم أن أحد أهداف الرقابة على الصرف هو حماية تدهور قيمة العملة الوطنية، لكن الشيء الذي حدث هو العكس بحيث أصبح الدينار ذو قيمتين قيمة رسمية وقيمة موازية، في هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي الجزائري.²

1 - بن بوزيان محمد آخرون، مرجع سابق، ص : 174.

2 - محمود حميدات، مرجع سابق، ص : 175.

رابعاً: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988 - 1995)

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات، وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري، تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 02 مليون دولار، ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 14 / 04 / 1990 ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون " بنك الجزائر " كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، بالإضافة إلى تغيير نمط الصرف، حيث أن إصلاح نظام الصر كان يهدف إلى إعطاء نوع من الليونة لسعر صرف الدينار.¹

الفرع الثالث : نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90 - 10

قدمت السلطات العمومية الجزائرية للبنك المركزي وظيفتين هما:²

الرقابة على الصرف وتعديل الاقتصاد، وقد شرع البنك المركزي منذ 1990 في تدخله وذلك بالاعتماد على أدوات تخص كافة المجالات خصوصاً عمليات الاستيراد والتصدير والاستثمارات الأجنبية في الجزائر، الاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الأجنبية والعمليات الجارية الأخرى . كما تم تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق بالسلع والخدمات وهذا عن طريق بنك وسط معتمد وتجدر الإشارة هنا إلى أن توظيف العملية التجارية بين المتعامل الجزائري والمتعامل الأجنبي لن يكون مقبولا إلا بعد تأكد المصرفي من أن الشروط الفنية والتنظيمية قد تم استيفاؤها.

بالإضافة إلى هذا نجد أن دور الرقابة الذي يمارسه مجلس النقد والقرض على العمليات الاستثمارية هو دور مطلق، حيث بإمكانه أن يمنح الترخيص أو يرفضه، وهذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو استثمار للمقيمين في الخارج، إلا أنه بمجرد حصول المستثمرين على الاعتماد تصبح عملية إعادة التصدير وتحويل رؤوس الأموال وكل ما يلزمها عملية مضمونة.

1 - دوحة سلمى، مرجع سابق، ص : 177 .

2 - محمود حميدات، مرجع سابق، ص : 181 .

إن حرية المبادرة التي استفاد منها الأعوان الاقتصاديون منذ الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والمتطلبات الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين، واحترام الجزائر لشروط صندوق النقد الدولي باعتبارها عضو من أعضائه أدى بالسلطات العمومية إلى إعداد وتطبيق سياسة اقتصادية جديدة هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى تعميق وتحرير التجارة الخارجية والصرف، في هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية حرصت على تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض استقرار قيمة الدينار، كما حاولت التخفيض من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري بتقريب قيمته الرسمية من قيمته الحقيقية كما أن تخصيص الموارد من العملات الأجنبية أخذ الأولويات التالية :

– استيراد المنتجات المخصصة للحفاظ على تنمية إنتاج المحروقات والإيرادات الناتجة عن تصديرها.

– استيراد المنتجات لتلبية الحاجيات الأساسية.

– استيراد المواد والخدمات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج.

– استيراد المجالات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.

كما قامت السلطات العمومية بتحضير الإجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات من غير المحروقات وتوزيعها حتى يتسنى للمنتجين والمتعاملين الاقتصاديين تغطية كافة احتياجاتهم من العملات الصعبة أعلى الأقل شطرا هاما منها بفضل صادراتها، إلا أنه ترك الاختيار في مجال الاستثمارات المباشرة الشركات المختلطة مع الأطراف الجزائرية سواء في القطاع العمومي القطاع الخاص.¹

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية التي اتبعتها السلطة النقدية في شأن تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بشكل تدريجي قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادية أن تتجاوب وتتأقلم مع هذا التوجه بالشكل الذي يعطي للدينار الجزائري أن يساهم في تحسين مناخ الاقتصاد وانتعاش وضعية الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها والجزئية، وبناء على ذلك كان يرمي إلى عدة أبعاد اقتصادية منها:²

– تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية لتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

– الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وذلك عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق الذي أصبح فيه سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

1 - محمود حميدات، مرجع سابق، ص، ص : 186، 191 .

2 - بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص، ص : 11، 13.

- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.
- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.
- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية.
- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.
- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة... الخ)
- يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر وكذلك حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقض الموجود في اقتصاد البلد.
- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي.
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة والكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.
- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة.
- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي إلى بعض قطاعاته خاصة في ظل انتشار مختلف مظاهر العولمة الاقتصادية.
- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية .
- يسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر على كل من المتغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة الانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
- تعمل على تعزيز وتسهيل أشكال الاندماج الشراكة مع الأطراف الخارجية.
- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو تشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية ، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.

- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي.
- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتبطة كمخاطر الصرف.
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

أشار صندوق النقد الدولي، منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات ولا للواردات، ومن بين الحجج المدعمة لرفضها عملية التخفيض ما يلي:

- يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية، إذ في هذه الوضعية سيترتب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك، مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد.

ولقد عانت معظم البلدان النامية (بما فيهم الجزائر) في أوائل الثمانينيات ثلاث أنواع من الصدمات الخارجية، فقد هبطت أسعار سلع تصديرها (خاصة البترول 1986)، وزادت أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، وكادت تدفقات رأس المال الدولية وخاصة من المصادر الرأسمالية أن تجف، والجزائر من بين الدول النامية التي اعتمدت سياسة تخفيض قيمة العملة لمواجهة بعض أزماتها ومشاكلها.¹

المطلب الأول: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يمكن أن نذكر مجموعة من الأسباب لتخفيض قيمة الدينار الجزائري ومن بينها:

أولاً: تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية

نقول عن عملية أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي ينتج فيها هذا الحيز عن المضاربة ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة والسبب في رفع قيمة الدينار الجزائري عن قيمته يرجع إلى كون إستراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية أقل تكلفة.²

ثانياً: عجز ميزان المدفوعات

حيث سجل ميزان المدفوعات عجز شبه دائم والذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأس المال،³ ويبين الجدول التالي تطور مؤشر ميزان المدفوعات :

1 - صحراوي عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني -دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي

بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص ، ص : 368 ، 369.

2 - سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص : 135.

3 - حنان لعروق، مرجع سابق، ص : 162.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الجدول رقم (09) : تطور مؤشر ميزان المدفوعات (1982-1989) الوحدة: \$10⁹

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التطور	-1.1	-0.5	-0.4	1.2	-1.5	-0.3	-0.8	-0.7

المصدر : صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص : 137.

يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1989 ، بغض النظر عن سنة 1985، أين سجل فيها فائض بمقدار 1.2 مليار دولار والذي تزامن مع تسجيل فائض في الميزان التجاري، نتيجة لزيادة مداخل المحروقات، والمفسر بارتفاع قيمة الدولار.¹

ثالثا: تطور المديونية الخارجية وخدمة الديون

تطورت الديون الخارجية الجزائرية بمختلف العملات في ظل تعاظم فكرة التحرير الاقتصادي والتنمية، فبعدما كانت حد ظرفيا في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل سريع جدا من جهة أخرى مقابل تراجع في العملات الصعبة،² والجدول الموالي يبين تطور المديونية الخارجية وخدمة الديون للفترة 1989-2001.

الجدول رقم (10) : تطور المديونية الخارجية وخدمة الديون للفترة 1989-2001

الوحدة: مليار دولار

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية	26.1	26.7	27	26.1	26.4	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.3	22.3
خدمة الديون	6.6	8.6	9.2	8.8	9.1	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2	5.1	4.5	4.5

المصدر : منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص : 123.

وقد تفاقمت المديونية الجزائرية وارتفعت معدلات خدمة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات مما تسبب في التهام جزء كبير من حصيلة الصادرات وأما المتبقي فلا يكفي لتمويل الواردات، وهذا ما دفع

1 - سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص : 136 .

2 - بلحش عائشة، سعر الصرف التوازني - دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2014، ص، ص : 368، 369 .

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وطلب إعادة هيكلة ديونها للحصول على قروض للحفاظ على قدرتها الاستيرادية والتغلب على مشكل السيولة الدولية، وبالتالي قبول شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي في 12 أبريل 1994 والقيام بما يلي:¹

- تخفيض قيمة العملة وجعلها مرفقة بقيمتها الحقيقية في السوق.
 - تعديل سعر الصرف ليصل إلى 36 دج للدولار الواحد أي تخفيضه ب 40.17%.
- والجدول الموالي يوضح نسب تخفيض الدينار الجزائري.

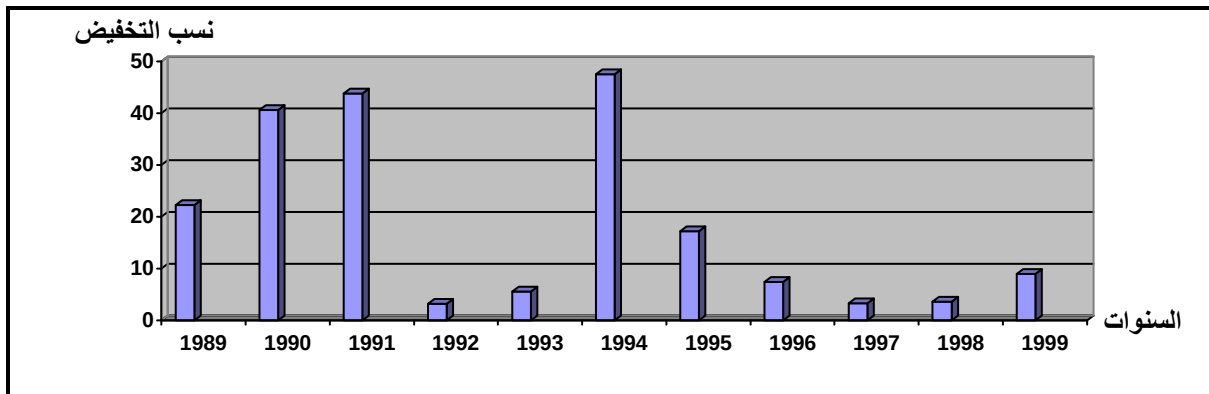
الجدول رقم (11) : تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري (وحدة دج / دولار) :

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة التخفيض	22.26	40.6	43.81	3.22	5.64	47.46	17.27	7.5	3.34	3.62	9.03

المصدر : منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 124.

والشكل الموالي يوضح تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989 - 1999.

الشكل رقم (10) : تطور نسب تخفيض الدينار الجزائري من 1989 - 1999



مصدر : منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 124.

رابعاً: العجز المالي (عجز الموازنة)

الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر ب 190 مليار دج، ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه

1 - منهوم بلقاسم، مرجع سابق، ص، ص : 123، 124 .

عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعي إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم، مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموال إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة.¹

خامسا: التوسع التضخمي

حيث أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر، ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.

دون أن ننسى الدور الذي تلعبه المضاربة في تحويل الأموال من الاستثمار الإنتاجي، والزيادة السريعة للأسعار، بالإضافة إلى دوران كمية من النقود خارج القطاع المصرفي.²

المطلب الثاني : أثار تخفيض سعر العملة الوطنية:

- إن تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤثر على أسعار المنتجات الأجنبية بإحدى الطريقتين :
- تخفيض أسعار السلع والخدمات الوطنية مقابل العملات الوطنية ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية بالتالي زيادة الصادرات الوطنية،
 - ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية المستوردة ، مما يؤدي إلى نقص الطلب الوطني على هذه السلع والخدمات، وبالتالي تقليص الواردات وتحسن في الميزان التجاري،³ ويمكننا أن نحدد أثار تخفيض العملة الوطنية سواء سلبية أو ايجابية كما يلي :

أولا : على مستوى الواردات:⁴

نظريا ومن إحدى نتائج تخفيض العملة الوطنية، الارتفاع في الأسعار المستوردة، والآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الاستهلاكية والوسيط، وفي حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار بتصحيحات في الدخل، سيؤدي ذلك إلى أثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور، حيث أن تخفيض العملة له أثر تضخمي واضح ويولد :

- لولب أسعار والأجور

- حلقة مفرغة لتخفيض العملة.

والشكل الموالي يوضح الحلقة المفرغة لتخفيض العملة:

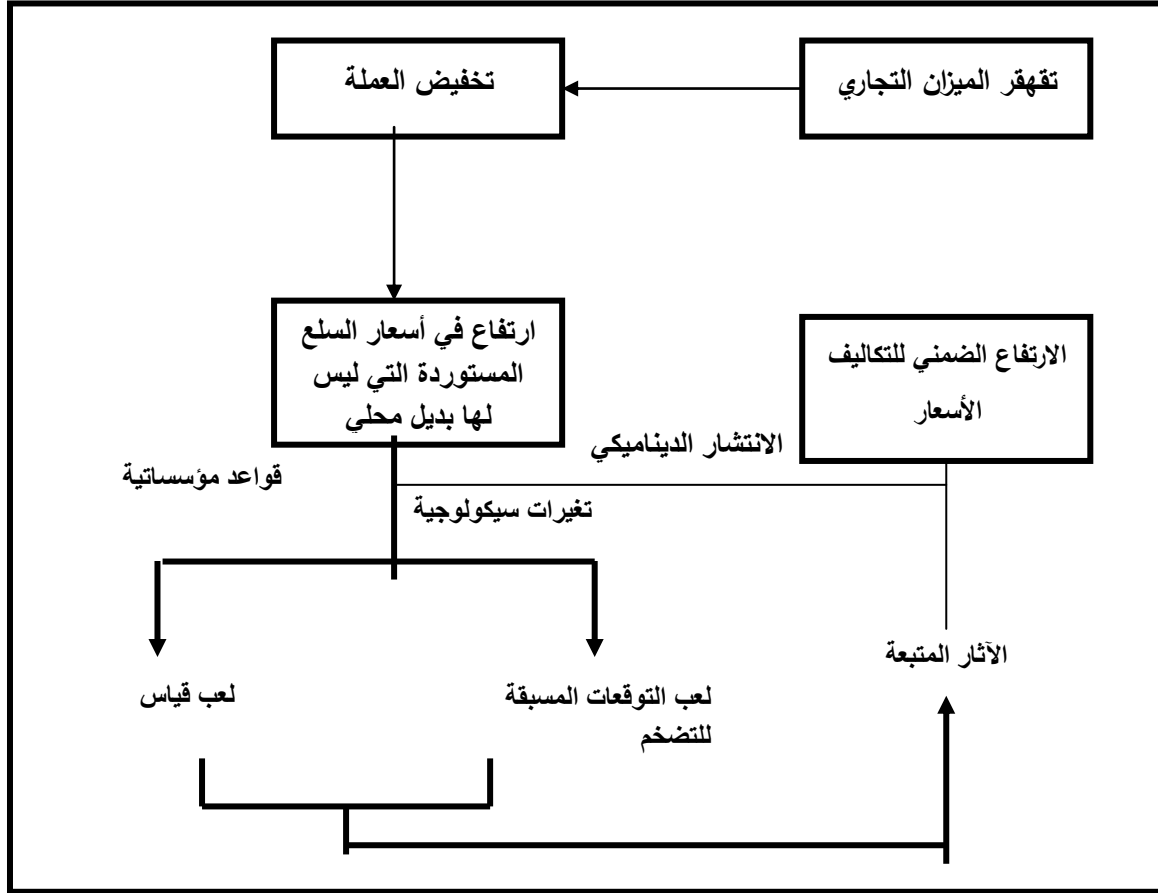
1 - حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 162 .

2 - حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 162.

3 - مبارك بوعشة، السياسة النقدية آثار تخفيض العملة الوطني، ع 12، جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص: 85

4 - مبارك بوعشة، نفس المرجع السابق، ص: 86

الشكل رقم (11) يوضح الحلقة المفرغة لتخفيض العملة :



المصدر : مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، ع 12، جامعة منتوري قسنطينة، 1999، ص:88.

إن هذا الأثر واضح في الاقتصاد الجزائري، حيث أنه بعد التخفيض في العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار، انطلقت الضغوط المكبوتة للسيولة المفرطة، مما أسهم في زيادة متوسط المعدل السنوي للتضخم، من حوالي 10% بين 1984 - 1988 إلى حوالي 25 % في 1990 و 1991 و 30% سنة 1995، إلا أن الإنخفاض في الواردات لسنة 1996 يرجع حسب المسؤولين إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد لتحقيق برنامجها، وذلك نظرا للعجز المقدر ب 122 مليار دينار الذي تواجهه خزينتها، وبالتالي امتناع البنوك عن تزويدها بالقروض اللازمة لذلك، بالرغم من أن الحكومة خصصت 148 مليار دينار سنة 1995 لتطهير المؤسسات العمومية كما يمكن أن نتكلم عن أثر ارتفاع الأسعار المحلية على الأفراد والذي يكون بطريقتين :

- مباشرة عن طريق ارتفاع تكاليف السلع الغذائية.

- غير مباشرة، عن طريق ارتفاع تكاليف السلع الوسيطة أي المدخلات و السلع التجهيز وهذا يبين أنه تكون إثر هذه العملية (التخفيض) تكلفة اجتماعية ثقيلة¹.

ثانيا: على مستوى الصادرات:²

مبدئيا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، مما يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها وبالتالي زيادة في حجم وقيمة الصادرات الوطنية، وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تخفيض في العجز في الميزان التجاري، فمثلا سجل الميزان التجاري الجزائري سنة 1995 عجزا بقيمة 521 مليون دولار مقابل 864 مليون دولار سنة 1994، إذ عرفت الصادرات سنة 1995 ارتفاعا بنسبة 21 مقارنة ب 1994 ويعود هذا الارتفاع إلى:

- التحسن الذي عرفته أسواق تصدير النفط.
- القيمة المرتفعة نسبيا للصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث قدرت ب 510 مليون دولار خلال سنة 1995، و 276 مليون دولار سنة 1994، حيث تشكل هذه الصادرات من مواد نصف مصنعة ومواد غذائية وتجهيزات صناعية.

ومهما كان التحسن في الصادرات من السلع الوطنية، فإنه يستوجب على المؤسسات الوطنية أن ترفع من مبيعاتها للخارج، حيث تتمكن من تغطية الخسارة في إيرادات العملة الصعبة المنجزة عن انخفاض قيمة العملة الوطنية، وخلق دفع قوي للأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على مرونة الطلب الخارجي بالنسبة للسعر إضافة إلى الخصائص الأخرى للسلع (النوعية، خدمات، ما بعد البيع...الخ).

ثالثا: الأثر على الأجور والقدرة الشرائية:³

بالنسبة للمؤسسات الوطنية في المرحلة الأولى، يكون لتخفيض العملة الوطنية أثر سلبي حيث يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية، نتيجة ارتفاع سعر المواد الوسيطة حيث يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية عن طريق الفعالية الاقتصادية، في زيادة الإنتاج وبالتالي الزيادة في التصدير، أما بالنسبة للأفراد فإن الآثار تكون سلبية وتؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر وبالتالي النقص في الطلب الفعال، وتحمل الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل عبأين :

- زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج.
 - ارتفاع أسعار السلع الوطنية المرتبطة عضويا باستيراد المواد الوسيطة من الخارج.
- هذا العبء سيكون ثقيلًا في غياب سياسة اقتصادية تحد من الأثر السلبي لتغير الأسعار.

1 - مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص : 89 .

2 - مبارك بوعشة، نفس المرجع السابق، ص : 90 .

3 - مبارك بوعشة، نفس المرجع السابق، ص : 90 .

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014

الميزان التجاري يبين حركة الصادرات والواردات بين الدولة العالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدرا رئيسيا للعمات الأجنبية أحد عوامل الطلب على السلع الأجنبية بينما تعتبر الواردات مصدرا لفقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية بالتالي فإن أداء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد الفرق بين الصادرات والواردات.

المطلب الأول : تحليل وضعية الميزان التجاري 1990-2015

هي عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال فترة 1990-2015 الجدول التالي يبين سير هذه العمليات.

الجدول رقم 12: تطور الميزان التجاري خلال فترة 1990 - 2015.

الوحدة مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية
1990	12.96	8.77	4.18	147
1991	12.44	7.77	4.67	160
1992	11.51	8.30	3.21	138
1993	10.41	7.99	2.42	130
1994	8.89	9.15	-0.26	97
1995	10.26	10.10	0.16	101
1996	13.21	9.09	4.12	145
1997	13.82	8.13	5.69	169
1998	10.15	8.87	1.28	114
1999	12.32	8.96	3.36	137
2000	21.65	9.35	12.30	241
2001	19.09	9.48	9.70	201
2002	18.71	12.01	6.70	155
2003	24.46	13.32	11.14	183
2004	32.22	17.95	14.27	179
2005	46.33	19.86	26.47	233
2006	54.74	20.68	34.06	264
2007	60.59	26.35	34.24	230

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

207	40.60	37.99	78.59	2008
121	7.78	37.40	45.19	2009
150	18.21	38.89	57.09	2010
163	27.94	44.94	72.88	2011
139	20.17	51.57	71.74	2012
119	9.73	54.99	64.71	2013
100.6	0.32	59.67	59.99	2014

المصدر : بنك الجزائر التقرير السنوي، التطور الاقتصادي النقدي للجزائر ، النشرات الإحصائية

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن الصادرات بلغت 12.69 مليار دولار سنة 1990، وحقق الميزان التجاري فائض يقدر ب 4.18 مليار دولار، يرجع هذا إلى عوائد المحروقات إذ بلغت 12.34 مليار دولار، ونظرا للاختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات سنة 1994 نلاحظ أن الميزان التجاري سجل عجزا بقيمة 0.26 - مليار دولار (أي بقيمة 260 مليون دولار) حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 97.2 % في هذه السنة وتم تخفيض الدينار بنسبة 40.17 %، وكما هو منصوص عليه في النظرية الاقتصادية فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات بالتالي وكما نلاحظه في الجدول فقد تدهور الميزان التجاري في المدى القصير حيث سجلت سنة 1995 عجزا لكن تحسنت وضعية الميزان التجاري في الأجل الطويل.

نلاحظ أنه سنة 1996 تزايدت معدلات التغطية، حيث كانت موجبة فاقت 100 % هذا نتيجة الأموال التي وفرتها عملية إعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة ب 5.1 مليار دولار، القروض المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التمويل الموسع المقدر ب 1.8 مليار دولار.

لكن انخفاض أسعار النفط بشكل لافت في عام 1998 حيث وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار وعرفت هذه الفترة كذلك تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرف الدينار الجزائري الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع أسعار الواردات مما أدى إلى تراجع الطلب عليها، عزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، قيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى.

كما نلاحظ أيضا أنه في بداية الألفينيات سجل الميزان التجاري نتائج موجبة يرجع السبب وراء هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي يمثل بدرجة أولى نسبة تغطية الصادرات الجزائرية 98 % حيث وصل سعر البرميل 99.97 دولار أمريكي سنة 2008 بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية تدعيمها بقوانين تشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد التصدير.

أما سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008 مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري انخفض الميزان التجاري خلالها إلى 7.78 مليار دولار بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008 يعود السبب إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، بعد الصدمة بدأ التحسن التدريجي في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 82.87 دولار لسنة 2010 للسداسي الثاني بعدما كان 77.50 دولار للسداسي الأول من نفس السنة.

كما حقق الميزان التجاري فائض سنة 2010 بلغ 18.21 مليار دولار أمريكي مقابل 7.78 مليار دولار في عام 2009، أي أن قيمة الصادرات ارتفعت بنسبة 25%، كما ارتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 2.34%، حيث انعكس هذا الارتفاع لنسبة تغطية الصادرات للواردات التي انتقلت من 121% في سنة 2009 إلى 150% سنة 2010، كما استمر الميزان التجاري بتحقيق فائض سنتي 2011 و 2012 حيث حقق سنة 2011 فائض بأزيد من 27.94، أما في 2012 فالميزان التجاري حقق فائض تجاري قدر 20.17 مليار دولار هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات.

أما سنة 2013 فنلاحظ أن أداء ميزان المدفوعات أقل شأنًا، يرجع هذا أساسًا للارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات، كما يؤكد أداء الميزان التجاري خلال 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات، كما يشهد على ذلك تطور المسجل خلال الثلاثين الثاني الثالث، في ظرف يتميز بإستمرار المنحى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2014.

المطلب الثاني : انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي أهم شركائه التجاريين

الفرع الأول : التوزيع السلعي للصادرات الواردات الجزائرية

باعتبار أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية و بنسبة كبيرة يغلب عليها منتج واحد في التصدير هو النفط نجد في مقابل ذلك أنها تستورد كميات كبيرة للمواد الغذائية المواد الخام السلع النصف مصنعة سلع التجهيز، لذلك فإن دراسة اتجاه الصادرات الواردات يكون على النحو التالي:

أولا : الصادرات

يوضح الجدول الموالي التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية من (2000-2014)

جدول رقم 13 : التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية (2000 - 2014)

الوحدة مليون دولار

السنوات	الطاقة المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	21419	612	32	458	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	20	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35
2004	30925	788	65	552	1	52	16
2005	45588	907	67	656	/	36	14
2006	53608	1184	73	828	1	44	43
2007	59605	1312	88	993	1	44	34
2008	77192	1954	119	1384	1	69	32
2009	44411	1066	113	692	/	25	49
2010	56143	1619	305	1089	1	27	33
2011	71662	2140	357	1495	/	36	16
2012	40571	2048	357	1519	1	30	18
2013	63326	2161	314	1608	/	25	18
2014	60304	-	323	2121	2	16	11

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات.

-المركز الوطني للإعلام الإحصاء التابع للجمارك CNIS على الموقع الإلكتروني :

<http://www.ons.dz> اطلع عليه بتاريخ 2016/04/07.

حيث نلاحظ من الجدول أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية المواد الأولية المواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية الصناعية السلع الاستهلاكية، من بين هذه المنتجات فالمواد نصف مصنعة تحتل

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا : الواردات

يوضح الجدول الموالي التوزيع السلعي للواردات الجزائرية (2013-2014)

جدول رقم(14) : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية (2013 - 2014) :

التطور	2014		2013		مجموع المواد
	الهيكل %	القيم	% الهيكل	القيم	
1.09	19.00	11005	17.91	9580	السلع الغذائية
0.15-	3.2	1884	3.35	1841	المواد الخام
2.97	5.00	2851	7.97	4382	الطاقة وزيوت التشحيم
0.21	0.92	657	1.13	508	المعدات والتجهيزات الفلاحية
2.73-	20.37	10287	17.64	11210	سلع الاستهلاكية غير الغذائية
2.97-	32.4	18906	29.43	16194	المعدات والتجهيزات الصناعية
3.46	19.11	12740	22.57	11310	معدات البناء
1.88	%100	58330	%100	55025	مجموع الواردات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التجارة الخارجية على الموقع الإلكتروني:

[http : // www.andi.dz](http://www.andi.dz)

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد السلع الغذائية ب 1.09% وكذلك الطاقة وزيوت التشحيم ب 2.97% و معدات البناء ب 3.46% أما بالنسبة للمواد الخام نلاحظ أنها تناقصت ب 0.15% وكذلك سلع الاستهلاك الغير الغذائية حيث انخفضت بين سنتي 2013 و 2014 ب 2.7 3 % .

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي الصادرات الواردات الجزائرية

للجزائر علاقات اقتصادية تجارية متنوعة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي تمتد إلى أغلب بلدان العالم، سيتم توضيح ذلك وفق البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الواردات الجزائرية على النحو التالي :

الجدول رقم (15) : توزيع الصادرات الواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال 2013-2014

الصادرات بالمليون دولار أمريكي			الواردات بالمليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
التطور	السنة		التطور	السنة		
	2015	2014		2015	2014	
-36.10	25801	40378	-14.62	7353	29684	دول الاتحاد الأوروبي
-47.53	5428	10344	- 12.84	7353	8436	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
-62.24	37	98	37.7	1220	886	الدول الأوروبية الأخرى
-50.52	1575	1183	-26.13	2818	3815	دول أمريكا الجنوبية
-49.37	2562	5060	-6.25	11830	12619	آسيا
-	57	-	-	-	-	أوقيانوسيا
-3.09	628	648	-2.55	1912	1926	الدول العربية
47.57-	1607	3065	-8.67	674	738	الدول المغاربية
-16.36	92	110	-20.45	350	440	الدول الإفريقية
-39.91	37787	62882	-12.08	51501	58580	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.phpplan/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>.

أولا : بالنسبة للصادرات :

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأهم للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70 % من الصادرات توجه إلى أوروبا في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60 % من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز المنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية الجدول التالي يبين أهم عملاء الجزائر.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

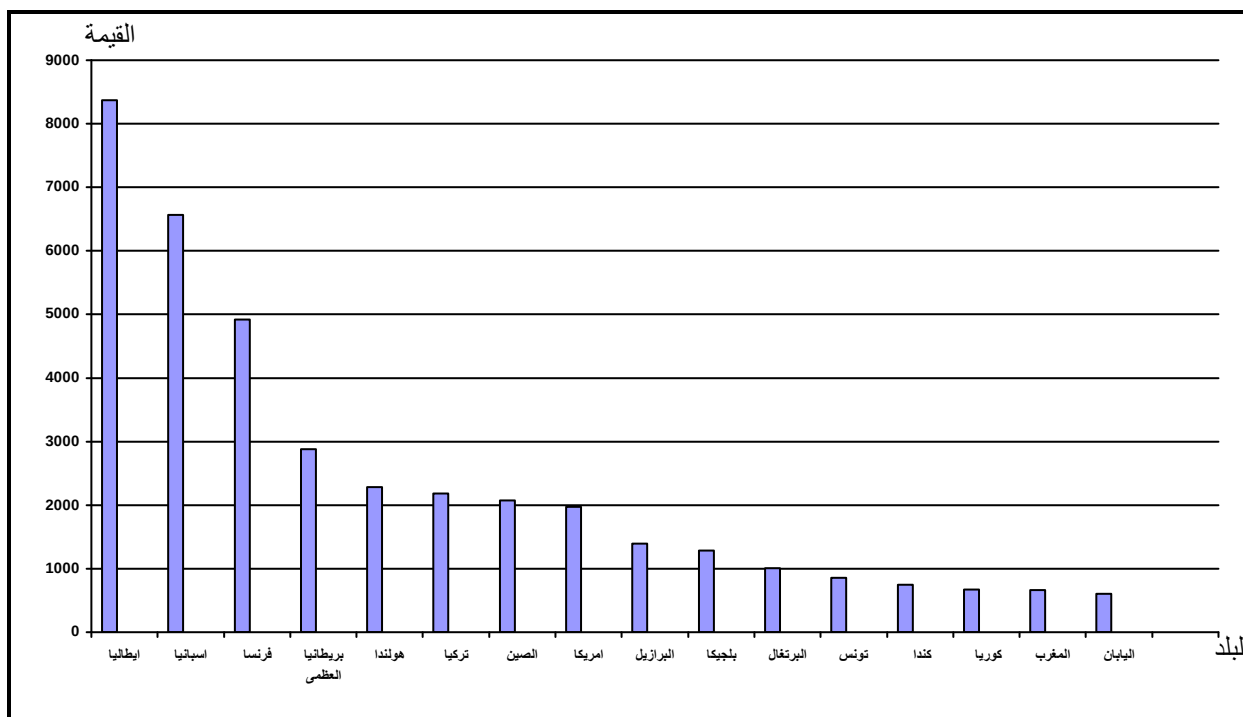
الجدول رقم (16) : أهم العملاء التجاريين للجزائر سنة 2015 :

النسبة %	القيمة	بلد التصدير
22.15 %	8369	إيطاليا
17.37 %	6565	إسبانيا
13.02 %	4921	فرنسا
7.63 %	2883	بريطانيا العظمى
6.04 %	2179	هولندا
5.77 %	2071	تركيا
5.48 %	2071	الصين
5.23 %	1977	أمريكا
3.69 %	1393	البرازيل
3.69 %	1282	بلجيكا
2.67 %	1009	البرتغال
2.27 %	856	تونس
1.98 %	748	كندا
1.78 %	671	كوريا
1.77 %	667	المغرب
1.59 %	602	اليابان
90.22 %	34093	المجموع الفرعي
100 %	37787	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط

[http:// www.andi.dz/index/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.](http://www.andi.dz/index/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur)

الشكل رقم (12) : أهم عملاء الجزائر التجاريين سنة 2015:

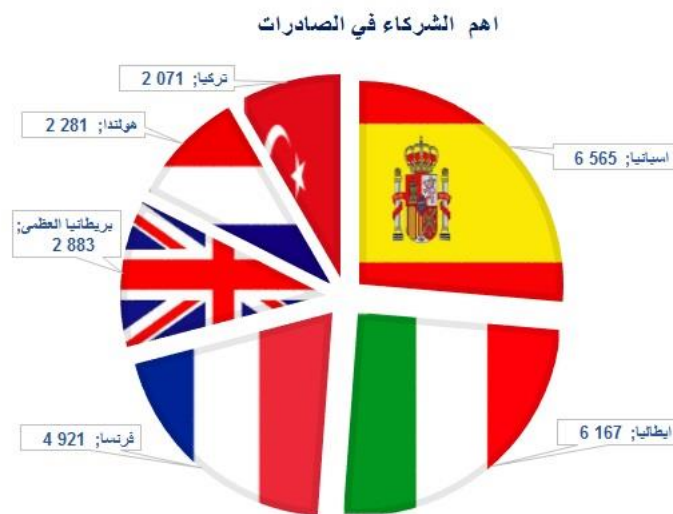


المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16 .

من خلال الجدول رقم (16) الشكل السابق نلاحظ أن إيطاليا تمثل أول زبون للجزائر بتسجيل معدل يقدر بـ 22.15 %، تعتبر إسبانيا ثاني زبون بتسجيلها بنسبة 17.37 % بينما تحتل فرنسا 13.2 % تليها بريطانيا بـ 7.63 % هولندا بـ 6.04 %، ثم تركيا بـ 5.77 % هم أهم عملاء الجزائر لسنة 2015.

والشكل الموالي يوضح أهم ستة عملاء للجزائر خلال سنة 2015:

الشكل رقم (13) أهم ستة عملاء للجزائر خلال سنة 2015:



المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ثانيا : بالنسبة للواردات

تتم المبادلة التجارية الجزائرية في المقام الأول مع الصين التي تغزو الأسواق العالمية من بينها دخولها السوق الجزائرية، بالإضافة إلى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، يأتي الإتحاد الأوروبي في مقدمتها بنسبة 50 % من مجموع المبادلات الخارجية للجزائر ذلك كون فرنسا هي الممول الأول للجزائر منذ عقود لأسباب تاريخية من جهة وجغرافية من جهة أخرى، لتتبعها في المرتبة الثالثة إيطاليا الجدول التالي يمثل أهم موردي الجزائر.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

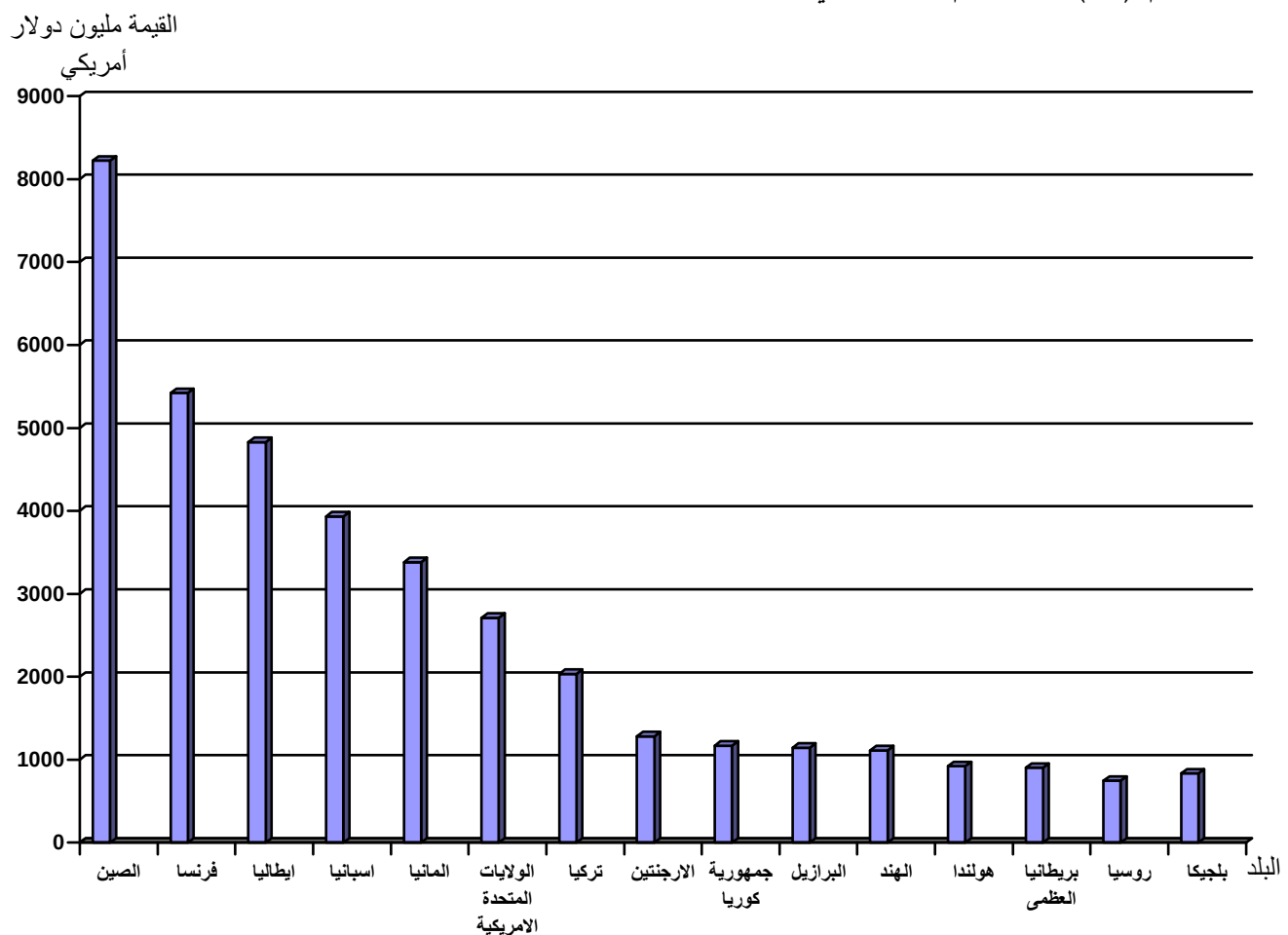
الجدول رقم (17) : أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2015 :

النسبة %	القيمة	بلد الاستيراد
15.97%	8223	الصين
10.52%	5420	فرنسا
9.37%	4828	إيطاليا
7.64%	3934	اسبانيا
6.57%	3382	ألمانيا
5.26%	2710	الولايات المتحدة الأمريكية
3.95%	2036	تركيا
2.49%	1281	الارجنتين
2.27%	1171	جمهورية كوريا
2.23%	1114	البرازيل
2.16%	922	الهند
1.79%	903	هولندا
1.75%	746	بريطانيا العظمى
1.63%	834	روسيا
1.62%	834	بلجيكا
75.23%	38746	المجموع الفرعي
100	51501	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/Bilan-du-commerce-exterieur>

الشكل رقم (14): يمثل أهم موردين في الجزائر خلال سنة 201



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17)

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن المورد الرئيسي الأول للجزائر هي الصين التي قفزت قفزة نوعية في جدول ترتيبات التجارة الخارجية بنسبة تقدر بـ 15.97 % تليها فرنسا بنسبة 10.52 %، ثم إيطاليا بنسبة 9.37 %، أما التعامل مع الدول العربية ضعيف الشكل التالي يمثل أهم الموردين الستة، والشكل الموالي يبين ستة موردين في الجزائر سنة 2015.

الشكل رقم (15) : يبين أهم ستة موردين في الجزائر سنة 2015.



المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

بالنسبة للموردين الرئيسيين احتلت الصين المركز الأول مع 15.97 % تليها فرنسا إيطاليا بنسب على التوالي 10.52 % 9.37 %، ثم إسبانيا ب 7.64 % ثم ألمانيا 6.57 % أخيرا الولايات المتحدة الأمريكية ب 5.26 %.

المطلب الثالث : أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري

بعد فشل الجزائر في تصحيح الاختلالات استوجب على السلطات اللجوء إلى وسائل أخرى من أجل الخروج من أزمتها تمثلت هذه الوسائل في سلسلة من التصحيحات الهيكلية من بينها التغير في سياسة الصرف، إضافة إلى الانزلاق التدريجي للعملة، التخفيض على مرحلتين الأولى في 1991 الثانية 1994، منه سوف يتم عرض تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد دولار أمريكي، دراسة تحليل هذه التطورات انعكاساتها على التطورات الحاصلة في الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، الواردات، ذلك خلال الفترة (1990-2014).

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الجدول (18): جدول يبين تطور أسعار الصرف الصادرات الواردات الميزان التجاري (1990-2014):

الوحدة : مليار دولار

السنوات	سعر صرف دج/ دولار	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة			
1990	10.7	96.73	10.51	3.27	3.69	12.96	8.77	4.18
1991	17.7	97.93	11.85	2.07	2.5	12.44	7.77	4.97
1992	21.83	97.04	10.9	2.96	0.53	11.51	8.3	3.21
1993	23.34	92089	9.88	4.74	0.53	10.4	7.99	2.42
1994	35.09	97.65	8.61	3.4	0.28	8.89	9.15	0.26
1995	47.68	69.21	9.73	3.79	0.53	10.4	10.10	0.16
1996	54.7	92.92	12.65	7.08	0.57	13.22	9.09	4.12
1997	57.73	97.11	13.18	2.89	0.64	13.82	8.13	5.69
1998	58.47	96.94	9.77	3.06	0.37	10.14	8.63	1.28
1999	66.57	96.13	11.91	3.14	0.41	12.32	8.96	3.36
2000	65.28	97.27	21.06	2.73	0.59	21.65	9.35	12.3
2001	77.26	97.07	18.53	2.93	0.56	19.09	9.48	19.61
2002	79.8	96.79	18.11	3.21	0.61	18.71	12.01	6.7
2003	77.36	98.08	23.9	1.92	0.47	24.46	13.32	11.14
2004	74.5	97.92	31.5	2.08	0.66	32.22	17.95	14.27
2005	73.36	98.4	45.59	1.6	0.74	46.33	19.86	26.47
2006	72.64	97.94	53.61	2.06	1.13	54.74	20.08	34.06
2007	69.36	98.38	59.63	1.62	0.98	30.59	26.35	34.24
2008	64.58	98.22	77.19	1.78	1.4	78.59	37.99	40.6
2009	72.64	98.3	44.41	1.7	0.77	45.9	37.4	7.78
2010	74.88	98.3	56.12	1.7	0.97	57.09	38.89	18.21
2011	72.85	98.31	71.66	1.69	1.22	72.88	44.94	27.94

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

20.17	51.57	71.74	1.61	1.15	98.38	70.58	78.15	2012
9.73	54.99	64.71	1.71	1.10	98.29	63.33	78.5	2013
0.32	59.67	59.99	2.21	1.63	97.78	59.99	87.9	2014

المصدر : بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي، النشرات الإحصائية، بالاعتماد على إحصائيات متفرقة الإحصائية أنظر الملاحق.

الفرع الأول : دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات

يتبين من خلال الجدول السابق أن:

أن الفترة الممتدة من سنة 1990 الى 1993 والتي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات، ورفع سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (خفض قيمة الدينار الجزائري) الذي انتقل من 4.9دج/ \$ في نهاية 1987 إلى 22.34دج/ \$ في نهاية 1993 ، ويستقر عند هذه القيمة بعد تخفيض يقدر ب 22 % ذلك في إطار تحرير سعر صرف الدينار الجزائري بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، أي أن الدينار فقد ما نسبته 160 % من قيمته خلال أربع سنوات (1990- 1993) وذلك بسبب برامج التثبيت الهيكلي، حيث نجد أن قيمة الصادرات الإجمالية مرتفعة إذا ما قورنت مع سنوات الثمانينات، أين سجلت تناقص طفيف ، حيث كانت تساوي 12.96 مليار دولار أمريكي سنة 1990 ثم انخفضت إلى 8.94 مليار دولار أمريكي سنة 1994، هذا وبالرغم أن تخفيض قيمة الدينار كان يهدف أساسا إلى تشجيع الصادرات وتقليص الواردات، لكن هذا لن يحدث بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي حيث كان يقدر سعر البرميل للبترول سنة 1990 ب 20.14 دولار ثم انخفض إلى 17.8 دولار سنة 1993.

أما الفترة الممتدة من سنة (1994- 1995) والتي سادها نظام جلسات التثبيت، نلاحظ أن بنك الجزائر واصل تخفيض قيمة العملة حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 1994 إلى 35.09 دينار للدولار الواحد ثم ارتفع إلى 47.6 دينار للدولار سنة 1995 ، أي فقد ما نسبته 35.61 % ، بينما نلاحظ أن الصادرات في تناقص مستمر عكس ما كان متوقع، حيث كانت تساوي سنة 1994 ما قيمته 8.89 مليار دولار أمريكي، ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا إلى 10.4 مليار دولار أمريكي والسبب راجع دائما إلى انخفاض سعر البرميل الذي كان سعره يساوي سنة 1994 قيمة 16.3 دولار للبرميل ثم ارتفع قليلا سنة 1995 إلى 17.6 دولار للبرميل، وخلال كل هذه السنوات نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى 0.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يؤكد اعتمادها تقريبا على سلعة وحيدة في تصديرها للعالم الخارجي وهي المحروقات.

أما خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى 2008 والتي سادها نظام التعويم المدار، نلاحظ أن السلطات النقدية (بنك الجزائر) واصلت اعتمادها على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الصادرات خارج المحروقات سنة 1996 والتي تزامنت مع تخفيض قيمة الدينار إلى 54.57 دينار للدولار لكن السبب الحقيقي في هذا الإرتفاع لا يعود إلى تخفيض قيمة الدينار وإنما يعود إلى تسديد الجزائر لجزء من مديونيتها اتجاه روسيا بتصدير سلع، ثم عرفت حصيلة الصادرات من دون المحروقات انخفاضا بعد ذلك حيث سجلت 0.3 و 0.41 مليار دولار خلال سنتي 1998 و 1999 على التوالي رغم انخفاض قيمة العملة الوطنية.

أما خلال 2001 فقد قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري 15.5 % وانخفضت الصادرات الإجمالية خلالها لتصل إلى 19.9 % مليار دولار سنة 2001 ثم 18.7 مليار دولار سنة 2002 ، وكان هذا الانخفاض راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما نلاحظ أن الصادرات في تزايد مستمر حيث بلغت 18.71 مليار دولار سنة 2002 ثم قفزت إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 ، والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع سعر البرميل الذي وصل إلى أعلى قيمة له وذلك سنة 2008 بواقع 99.97 دولار للبرميل.

في حين شهدت الصادرات الجزائرية سنة 2009 تراجع كبير بسبب تراجع أسعار البترول إلى 62.25 للبرميل بسبب الأزمة العالمية وتأثيراتها على الطلب العالمي للنفط.

كما أن الصادرات خارج المحروقات بقيت تشكل نسبة متواضعة تتراوح بين (1.6 و 3.2%) من الحجم الإجمالي للصادرات.

أما الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 نجد أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع نتيجة عودة ارتفاع أسعار النفط، إذا وصل سعر البرميل إلى 112.94 دولار للبرميل بعدما كان 62.25 في سنوات الأزمة، واستقرارها وزيادة الطلب العالمي عليها.

أما سنة 2014 فنجد أن سعر الصرف قد ارتفع إلى 87.9 بعدما كان 78.5 سنة 2013 أي تخفيض في قيمة الدينار ب 10.6 %، إلا أنه يوجد انخفاض في قيمة الصادرات الإجمالية إلى 59.9 مليار دولار بعدما كانت 64.71 % مليار دولار سنة 2013، مما يدل على عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على التكيف مع التغيرات في الأسعار من خلال زيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وهذا لكون الصادرات الجزائرية أحادية المصدر تقتصر على الصادرات من المحروقات والتي تمثل حوالي 98 % من مجموع الصادرات.

الفرع الثاني : دراسة تحليلية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات

من خلال الجدول وخلال الفترة الممتدة من (1990- 1993) التي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات، تم رفع أسعار الدولار مقابل الدينار (تخفيض قيمة الدينار)، ففي سنة 1990 كان سعر صرف الدينار الجزائري 10.7 دج ثم قفز إلى 23.4 أي فقد 160 % هذا ما أدى إلى انخفاض الواردات من 8.77 مليار سنة 1990 إلى 7.99 مليار دولار سنة 1993.

أما فيما يخص الفترة الممتدة من سنة (1994- 1995) التي سادها نظام جلسات التثبيت، مواصلة رفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (تخفيض قيمة العملة) حيث كان سعر صرف الدينار في 1994 يساوي 35.09 ثم ارتفع إلى 47.6 سنة 1995، أي أن الدينار فقد من قيمته ما نسبته 35.61 % وذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي، في حين أن الواردات ارتفعت من 9.15 مليار دولار سنة 1994 إلى 10.10 مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة خاصة الحبوب، وكذا انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة لبقية العملات.

أما خلال الفترة الممتدة من (1996- 2008) التي سادها نظام التعويم المدار واصلت السلطات النقدية (بنك الجزائر) في تخفيض قيمة العملة فكان سعر صرف الدولار مقابل الدينار سنة 1996 يساوي 9.09 ثم ارتفع إلى أعلى قيمة له سنة 2002 بواقع 79.68 دج.

أي انخفاض قيمة العملة بنسبة 45.66 % في حين أن الواردات بقيت في تزايد مستمر بالرغم من سياسة التخفيض قيمة العملة الوطنية، فبلغت في سنة 1996 قيمة 9.09 مليار دولار ثم ارتفعت إلى 12 مليار دولار سنة 2002 ثم إلى 26.3 مليار دولار سنة 2007 ، بينما نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في تزايد مستمر حيث كانت سنة 1996 تساوي 488.8 ثم ارتفعت إلى 720.3 سنة 2007.

أما خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 فنجد أن قيم الواردات في تزايد مستمر حيث انتقلت من 26.35 مليار دولار سنة 2007 إلى 37. مليار دولار سنة 2008 وبقيت في تزايد مستمر رغم التخفيضات التي عرفها الدينار، ويعود السبب في هذا التزايد إلى جملة من العوامل والإجراءات من بينها:

برامج الإنعاش الاقتصادي ومخططات تنمية عملاقة، انفقت فيها الدولة إمكانيات ومبالغ ضخمة كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية 2014، الذي خصصت له الدولة 432 مليار دولار، كانت تصب من خلاله إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها وقطاعاتها والوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو التشغيل.

ولنجاح هذه البرامج والمخططات لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها :

- أن تتوفر لدى المؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج والقيام باستثمارات جديدة قصد استيعاب الطلب، أي الرفع من الناتج الداخلي الخام.
- أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، أي تلبية الطلب بالسلع المحلية من خلال المؤسسات الوطنية وليست الأجنبية.
- أن لا تعتمد المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.
- أن يكون معدل التضخم معقولا ومتحكما فيه.¹

حيث نجد أنه وبالنظر إلى هذه الشروط نلاحظ أنها لا تتطابق مع هيكل الإقتصاد الجزائري. كما أن التسهيلات والقروض الممنوحة للمستوردين كان لها تأثير كبير في زيادة الواردات وتضخمها بحيث نجد أن الحكومة لا تزال تخوض معركة ضد المستوردين للتقليص من الفاتورة التي أصبحت تعجز عن تسديد 27 % من مستحقاتها بعد انهيار أسعار البترول، فبعد التقليص من واردات ما صنفته بالسلع والبضائع الكمالية (الكيوي والموز والسيارات) لجأ بنك الجزائر مؤخرا إلى توجيه تعليمة جديدة للبنوك الوطنية يلزمهم فيها باحترام قواعد الاحترازية والتقليص من عدد عمليات فتح الاعتمادات المستندية مع البنوك الأجنبية التي كانت موجهة إلى المستوردين في إطار القروض المستندية. وتدخل تعليمة بنك الجزائر في إطار الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة مؤخرا لتخفيض فاتورة الواردات، بعد أن تعدى العجز في الميزان التجاري 10 ملايين دولار خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2015.²

وفي تصريح خاص بوزير التجارة " بختي بالعايب " أكد فيه أن قيمة الأموال المهربة من الجزائر إلى الخارج بلغت أكثر من 15 مليار دولار خلال الفترة من 2004 إلى 2013 وجاءت الجزائر حسب تقرير لمنظمة النزاهة المالية العالمية، في المرتبة 58 عالميا في تهريب الأموال وتزوير وتضخيم الفواتير التجارية في عمليات الاستيراد والتصدير.

والغريب في الأمر أن جل التجار أو من يدعون بتسمية أنفسهم وكلاء كانوا يسرقون الدولة الجزائرية من خلال التزوير في الفواتير وتضخيمها لتحقيق أرباح في دول المنشأ، ومن أجل التحايل على الحكومة وعلى المستهلكين وتحقيق الربح بطريقة قبلية لحماية أنفسهم من أي احتمال مخفوق بالمخاطر، والنتيجة أصبحت السيارة مثلا التي تسوق في الجزائر أقل جودة من نفس السيارة التي تسوق في بقية دول العالم ولكنها أغلى منها سعرا¹.

¹ - مخلوفي عبد السلام : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، جامعة بشار الجزائر،

ص 7.

² -الموقع الإلكتروني لجريدة: www.elkhabarcom اطلع عليه بتاريخ : 2016/04/17 على الساعة 21:15 .

وما نخلص إليه من خلال تحليلنا السابق أنه :

رغم التخفيضات التي عرفتتها قيمة الدينار طول مدة الدراسة لم يكن لها الأثر المنشود ألا وهو الزيادة في الصادرات والتخفيض في الواردات على أساس سيطرة قطاع المحروقات بنسب تتعدى 97%. على الرغم من التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير نفطية في الجزائر، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى جملة من المشاكل التي ما زالت تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من أثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني²، ونوجز أهم العراقيل والمشاكل فيما يلي :

1- المشاكل على المستوى الجزئي: والمتمثلة في:

– الضعف الذي تعاني منه المؤسسة الجزائرية على مستوى الإنتاج والجودة وكذا قنوات التوزيع وغيرها...

– تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

– عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

– عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

– غياب التحفيز المادي و المعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والاختراع

– انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة.

– انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات بعد البيع³.

مما سبق يتبين أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، وهذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات، وبالمقابل الارتفاع المستمر نسبيا في حصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الغذائية إلى الإنتاج الوطني.

2- المشاكل على مستوى النشاط الاقتصادي: والمتمثلة في:

– عدم تطابق المنتج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والتنوعية.

– غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم للاستيراد.

¹ – جريدة الجزائر اليوم على الموقع : [http:// www.aljazair.ELYOM.com](http://www.aljazair.ELYOM.com)

² – بن زكورة العويبة، اثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية 200-2014، مذكرة

ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 5.

³ – وصاف سعدي، قيمة الصادرات النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع التحديات، مجلة الباحث، ع 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص

- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الخارجية.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف.
- عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة كسيرورة استراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات.
- نقص الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل.
- غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية، بالإضافة إلى قصر النظر الإستراتيجي لدى المسير الجزائري أدى إلى غياب انتهاز الأساليب الحديثة في مجال الإدارة والتسويق على غرار إدارة العلاقة مع الزبون، إدارة المعرفة التسويقية، إدارة الجودة الشاملة.....الخ.

كل هذه الأمور بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يسع ذكرها لتشعب متغيرات الموضوع (غياب الإستقرار السياسي والأمني خلال العشرية السوداء تحديدا) تمخضت عن ميلاد ظاهرة تسمى الفجوة التصديرية الاغتراب التصديري (كوريا الجنوبية: 95 % من الصادرات عبارة عن سلع صناعية عالية الجودة. الجزائر : 97 % من الصادرات عبارة عن نفط وغاز) ، كما أدت إلى غياب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين ، مما نتج عنها مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير ببلادنا، وعجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.¹

¹ - طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات رهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مقارنة وصفية تحليلية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص، ص : 9.8.

خلاصة الفصل :

شكل رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال المرحلة الأولى لتخفيض قيمة الدينار معدلات سالبة إلى غاية 1996 أين سجل معدلات موجبة وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول، وبالنظر إلى هيكل الصادرات والواردات الجزائرية نلاحظ تصدر قطاع المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى التي تكون شبه معدومة وفيما يخص واردات الجزائر فنجد أن سلع التجهيز الصناعي و سلع الإستهلاك تمثل أهم واردات الجزائر، أما فيما يخص أهم عملاء الجزائر فنجد في المرتبة الأولى إيطاليا لشرائها البترول الخام من أجل التصنيع وغيرها من الدول الأجنبية (الم أ)، أما بالنسبة للموردين، فنجد الصين في المقدمة، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي وباقي المتعاملين.

كما أن تخفيض سعر صرف الدينار بموجب أسلوب المرونات المنصوح به من طرف صندوق النقد الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي، لم يكن له الأثر الأخير على مستوى توازن الميزان التجاري الجزائري، ذلك لضعف مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات، بحيث يكون العرض المحلي غير مرن نتيجة لضعف البنية الإقتصادية، وهو يعني عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، بحيث أن الجزائر صادراتها أحادية البضاعة، إذ لا تكاد تصدر منتج واحد في أغلب الأحيان يركز على المادة الأولية الاستخراجية وهي المحروقات التي ظلت تمثل نسبة تفوق 97 % من مجموع الصادرات على طول الثلاثة عقود الماضية، بينما بقية المنتجات لا تشكل سوى نسبة مهملة التي في الأصل هي مشتقات بترولية، بالإضافة إلى بعض المنتجات الفلاحية كالتمور، وبعض المنتجات الصناعية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية، وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار لا يشجع الصادرات ما دام الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات وتصديرها، إذ أن زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه عوامل خارجية من بينها أن الكمية المسموح بتصديرها خاضعة لقرارات منظمة الأوبك وأن سعر البرميل خاضع للسوق الدولية وظروف الطلب، بالإضافة إلى أن كل من الإنتاج والتصدير والتكنولوجيا المستخدمة في التحويل والنقل تتحكم فيها بدرجة عالية الشركات الأجنبية العاملة بالحقول في الجزائر. فقيمة وحجم الصادرات المبني أساسا فقط على المحروقات لم يكن لقيمة الدينار دور في تحديدها وستكون في نفس المستوى سواء خفضت قيمة الدينار أم بقيت على حالها.

حائمه

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر إن استيراد من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الاجنبي في السوق الوطني،أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية و تزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، ومع إختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أن كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

"عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية و العكس، وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي "

في إطار العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة في ميزان مدفوعاتها ،إذ أنه يتعرض إلى الاختلال مؤقتا كان أو دائما، مما يلزم السلطات النقدية اللجوء إلى سياسات أو إجراءات تصحيحية لعلاج الاختلال فيه، حيث تعتبر أهم هذه السياسات سياسة تخفيض قيمة العملة ، و التي تهدف إلى إعادة تحسين وضع الميزان التجاري بالدرجة الاولى .

وقد تناولنا موضوع الدراسة بالبحث و الإعتماد على عناصر ذات علاقة وثيقة بالموضوع ،محاولين الإجابة على التساؤل الرئيسي باتباع منهجية مكنتنا من فهم العلاقة بين التغير في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري الجزائري، وذلك باتباع سياسة تخفيض الدينار الجزائري.

اختبار الفرضيات:

فيم يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى:

- **الفرضية الاولى:**توصلنا إلى إثبات الفرضية الاولى، بحيث تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلالات.

-الفرضية الثانية: توصلنا إلى نفي هذه الفرضية حيث أن تعد سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات المبنية أساسا على المحروقات، حيث أن حجم و قيمة الصادرات ستنبقى على حالها سواء خفضت قيمة الدينار أم بقيت على حالها، كذلك الأمر بالنسبة للواردات التي بقيت في تزايد مستمر من سنة لأخرى بسبب التسهيلات والقروض الممنوحة للمستوردين، بالإضافة إلى الإنفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية.

-الفرضية الثالثة: توصلنا إلى نفي الفرضية الثالثة ذلك أن شرط مارشال ليرنر المرتكز على أسلوب المرونات يكون صحيحا فقط إذا كان عجز الميزان طفيفا وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة جدا، وهو شرط يصعب توفره في الجزائر نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية واعتمادها على المادة الإستخراجية الأولى وهي المحروقات.

نتائج الدراسة:

1-يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت الى نظام الصرف المرن أمر غاية في التعقيد لهذا لابد أن تتوفر كل الشروط اللازمة منها كفاية احتياطات الصرف وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الذي يجب أن يتسم بالعمق والكفاءة ونلاحظ أن الجزائر لم تستوفي بعد كل هذه الشروط.

2- يجب أن يكون تحرير أسعار الصرف بإشراف من السلطة النقدية وبشكل متدرج حتى لا يؤثر على مركز ميزان المدفوعات.

3-سعر الصرف الحقيقي للدينار يتأثر بسعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط وكذا على فروق مستوى الإنتاجية في الجزائر وباقي شركائها التجاريين.

4-أن شروط نجاح سياسة تخفيض العملة غير متوفرة لدى الجزائر مما يحول دون نجاحها، فلا يمكن للتخفيض أن ينجح في ظل أحادية الصادرات التي لا تحدد أسعارها وفقا لقوى العرض و الطلب.

5- ضعف البنية الاقتصادية و عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري للتكيف مع التغير في الأسعار .

6- أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات وكذلك هو الأمر بالنسبة للواردات التي بقيت في تزايد من سنة إلى أخرى رغم التخفيضات المتتالية للدينار وهذا راجع إلى عوامل

عدة من بينها الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتنوع المنتجات والخدمات بالإضافة إلى زيادة معدل نمو السكان.... وغيرها من العوامل المؤثرة على الواردات.

7- تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بتحسين أسعار النفط.

التوصيات المقترحة:

-الاستمرار في التحرير التدريجي لسعر الصرف و عدم الاعتماد على احتياطات الصرف الضخمة كمبرر للتحرير الكلي، ذلك أنها تخضع لتقلبات سعر برميل البترول في السوق العالمي، لذلك فالتحرير الكلي لسعر الصرف، يجب أن يعتمد على قاعدة اقتصاد متين يعتمد على القطاعات الانتاجية.

-العمل على القضاء على السوق الموازي للصرف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خلق وتوسيع مكاتب للصرف.

-تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات و تقليص فاتورة الواردات، ومطالبة الدول الدائنة من خفض المديونية ، وتحويلها إلى إستثمارات أجنبية في داخل البلاد.

-يجب أن يكون تحرير أسعار الصرف بإشراف من السلطة النقدية وبشكل متدرج حتى لا يؤثر على اميزان المدفوعات.

-الاستمرار في تشجيع الاستثمارات و الشراكة الانتاجية وإعادة توجيه الاستثمارات في مجال التجارة والتوزيع الى الأنشطة الانتاجية المنشأة لمناصب العمل.

- الحد من العراقيل التي تواجه بهدف تشجيع وزيادة نسبة الاستثمار الاجنبي في الجزائر.

أفاق الدراسة:

و في الأخير فإن بحثنا هذا ما هو إلا مقدمة لمن يهيمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الأتي:

- أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

- ثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية.

- التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات.

المراجع

- 1-أكرم حداد: النقود و المعارف (مدخل تحليلي ونظري) ،دار وائل للنش والتوزيع ، 2008.
- 2-بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية ،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003.
- 3-بلغزو بن علي: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008.
- 4-توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: الادارة المالية و التعامل بالعملات الاجنبية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010.
- 5-دريد كامل ال شبيب: المالية الدولية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، مصر، 2008 .
- 6-رائد عبد الخالق وعبد الله العبيدي وآخرون: التمويل الدولي ، دار الايام للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2013.
- 7-زينب عوض الله: الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2005.
- 8-سعود جايد مشكور العامري: المالية الدولية نظرية وتطبيق ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2008.
- 9-سمير فخري نعمة: العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011.
- 10-السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010.
- 11-السيد محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر ، 2009.
- 12-الشقيري نوري موسى وآخرون: التمويل الدولي مع نظريات التجارة الخارجية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، الاردن، 2011.

- 13- طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري: مدخل الى علم الاقتصاد الجزئي و الكلي ، دار وائل ، الاردن، 2013.
- 14-رعد حسن الصرن: أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2000.
- 15-عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي ، مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999.
- 16-عطا الله الزبون: التجارة الخارجية ، دار اليازوري العلمي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015.
- 17-علي عباس: إدارة الاعمال الدولية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الثالثة ، الاردن، 2013.
- 18-فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي ، بدار للكتاب العالمية للنشر و التوزيع ، عمان .
- 19-قدي-عبد المجيد: مدخل السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2006 ،
- 20-كامل بكري: الاقتصاد الدولي ، التجارة الخارجية و التمويل ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2001.
- 21-كريم النشاشيبي و اخرون: تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، الجزائر، 1998.
- 22-مازن عبد السلام ادهم: العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية ، الدار الاكاديمية .
- 23-محمد ابراهيم عبد الرحيم: اقتصاديات النقود و البنوك ، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، مصر .
- 24-محمد العربي ساكر: محاضرات في الاقتصاد الدولي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008.
- 25-محمد ضيف الله القطايري: دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية قياسية) ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2011.
- 26-محمود حميدات: مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996.

- 27-محمود يونس: اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007.
- 28-مروان عطون: اسعار العملات الاجنبية ، دار الهدى ، الجزائر ، 1992.
- 29-موسى سعيد مطرو ياسر المومني: التمويل الدولي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2007.
- 30-نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي: مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 2007.
- 31-هجيرة عدنان زكي: الاقتصاد الدولي ، دار الفكر، دمشق ، 2008.
- 32-هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2010.
- ثانيا مذكرات:
- 1-بربري محمد أمين: الاختيار الامثل لنظام الصرف، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 2-بغداد زيان: تغيرات سعر الصرف اليورو دولار و اثرها على المبادلات التجارية، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، 2009، 2008.
- 3-بلحشر عائشة: سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر 2009-2010.
- 4-بوروشة كريم: أثر السياسة النقدية على أليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر 1990-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012-2013.
- 5-جعفري عمار: اشكالية اختيار نظام الصرف الملائمة في ظل التوجه الحديث (انظمة الصرف الدولية دراسة حالة سعر الصرف في الجزائر في الفترة (1990_2010)، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2013، 2012.

- 6-حنان لعروق: سياسة سعر الصرف التوازني الخارجى، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
- 7-دوحة سلمة: اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجارى وسبل علاجها حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2015، 2014.
- 8-رايس فضيل: التغيرات في الحسابات الخارجية واثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2012-2013.
- 9-زاوية رشيدة: تخفيضات قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، 2014-2015.
- 10 -سامية مقعاش: العملة الأوروبية الموحدة "الايرو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2006-2007.
- 11-سليمان شيباني: سعر الصرف ومحدداته في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 12-سي محمد فايزة: اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2002 ، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2014-2015.
- 13-صحراوي السعيد: محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، 2009-2010.
- 14-طارق شوقي: اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009.
- 15-عبد الرزاق بن زاوي: سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثره على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 16-عطا الله بن طيرش: اثر تغير سعر الصرف على تحديد التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير ، جامعة غرداية ، 2010، 2011.

17- علة محمد: الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 2002_2003.

18- مراد عبد القادر: دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري (1974_2003)، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010_2011.

19- منهوم بلقاسم: أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران الجزائر، 2012-2013.

20- يمينة درقال: دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختيار فرصة التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر، 2010-2011.

ثالثا: المحلات:

1- بن بوزيان محمد وآخرون: فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر ، مجلة المانجمنت، عدد 01، جامعة تلمسان الجزائر.

2- براق محمد، عبيلة محمد: دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

3- بربري محمد امين: مبررات و دوافع التوجه لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، الجزائر، 2010.

4- بطاهر علي: سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 01، جامعة الشلف الجزائر، 2004.

5- سمير أيت يحيى: التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، الجزائر، 2011.

- 6- شعيب بونوة وخياط رحيمة: سياسة سعر الصرف في الجزائر، نمدجة قياسية للدينار الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 05، تلمسان الجزائر، 2011.
- 7- عبد الحق بوعتروس: اثر تغير سعر الصرف على الاسعار المحلية، مجلة العلوم الانسانية، عدد 03، جامعة منتوري قسنطينة، 2002.
- 8- عبد الرزاق بن زاوي وإيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي على المستوى التوازني، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 9- عيسى محمد الغزالي: سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد 23، الكويت، 2003.
- 10- مبارك بوعشة: السياسة النقدية واثار تخفيض العملة الوطنية، العدد 12، جامعة منتوري قسنطينة، 1999.
- 11- محمد راتول: الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات واعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 04، جامعة الشلف الجزائر، 2006.
- 12- وصاف سعدي: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة الجزائر، 2002.

رابعا: الملتقيات:

- 1- راتول محمد: تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف الجزائر 14-15/12/2004.
- 2- بربري محمد أمين: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الاول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 4-5/12/2006.

3- طارق قندوز، قاسمي السعيد: تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مقارنة وصفية تحليلية، جامعة المسيلة الجزائر.

4- مخلوفي عبد السلام: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، جامعة بشار الجزائر.

خامسا: التقارير :

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1994.

2- التطور السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر 2014.

بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2002.

3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2015.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015.

4- تقرير بنك الجزائر السنوي 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2006.

5- تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2011.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1- <http://aljazair.elyoum.com>.

2- <http://www.elkhabar.com>.

3- <http://www.ondi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>.

4- <http://www.ons.dz>.

1-bouchetta Yahia, étude des facteurs déterminant du taux de change du dinar algérienne , thèse pour l'obtention de doctorat en science économique option finance , université Abi Baker belkayed, Tlemcen Alger, 2013/2014.

الملاحق